الجمهورية العربية السورية
جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية



دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة

(دراسة تطبيقية)

The Role of Universal Banking in Keeping balance Between Profitability and Liquidity
(Empirical Study)

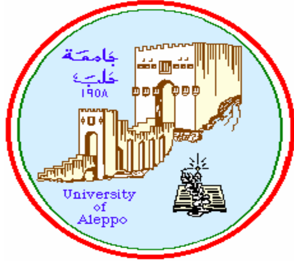
بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب:

زاهد حاج محمد

العام الدراسي :

2011 م/1432هـ



الجمهورية العربية السورية
جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم العلوم المالية و المصرفية

دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية و السيولة

(دراسة تطبيقية)

The Role of Universal Banking in Keeping Balance Between Profitability and Liquidity

(Empirical Study)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم المالية و المصرفية

إعداد الطالب

زاهد حاج محمد

بإشراف

الدكتور: محمد فادي القرعان
مدرس في كلية الاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

الدكتور: حسن كتلو
مدرس في كلية الاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

للعام الدراسي:

2011م/1432هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تمت مناقشة هذه الرسالة في يوم الخميس بتاريخ 26-5-2011م

- لجنة الحكم على هذه الرسالة:

الدكتور : محمود إبراهيم أستاذ في قسم المحاسبة – جامعة حلب – كلية الاقتصاد (رئيساً)

الدكتور: حسن كتلو مدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية – جامعة حلب – كلية الاقتصاد (مشرفاً)

الدكتور:راغب الغصين مدرس في قسم المالية المعهد العالي لإدارة الأعمال (عضواً)

شـهـادة

أشهد بأن العمل الموصوف بهذه الرسالة هو نتيجة بحث قام به المرشح الطالب تحت إشراف الدكتور حسن كتلو، الدكتور محمد فادي القرعان، في كلية الاقتصاد جامعة حلب، قسم العلوم المالية والمصرفية، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص .

المرشح :	إشراف :
زاهد حاج محمد	**د .حسن كتلو د . محمد فادي القرعان**

Syrian Arab Republic
Aleppo University
Faculty of Economics
Dept of .banking and financial sciences



The Role of Universal Banking in Keeping Balance Between Profitability and Liquidity (Empirical Study)

Prepared thesis to getting master degree of banking and financial sciences

Prepared by:
Zahid Haj Mohammed

2011

Syrian Arab Republic
Aleppo University
Faculty of Economics
Dept of .banking and financial sciences



The Role of Universal Banking in Keeping Balance Between Profitability and Liquidity

(Empirical Study)

Prepared thesis to getting master degree of banking and financial sciences

Prepared by:
Zahid Haj Mohammed

Supervision of:

Dr.M.F.Alkaraan Dr.H.Katluo

2011

Certification

It is here by certified that the work described in this thesis is result of the author's own investigation under supervision of Dr. Hasan Katlo and Dr.M.F. Alkarran in the department of banking and financial sciences faculty of Economics university of Aleppo, and any reference to other research work has been duly acknowledged in the text

Candidate	supervisors	
Zahid Haj Mohammed	Dr. Katluo	Dr.AlKarran

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

المقدمة

الدراسات السابقة

مشكلة البحث

أهداف البحث

فروض البحث

أهمية البحث

منهج البحث

حدود البحث

مصطلحات البحث

خطة البحث

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1-1-المقدمة :

كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاسا واضحاً على تطور أداء وأعمال المصارف، حيث تركزت هذه التغيرات في مجالات عديدة أهمها الاتجاه نحو الخصخصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة الاتجاه نحو العولمة المالية، ومن ثم تعاظمت المعاملات النقدية والمالية في أسواق رأس المال العالمية، وكذلك التقلبات السريعة والمفاجئة في أسعار صرف العملات القابلة للتحويل والمصاحبة لتغيرات أسعار الفائدة فيما يعرف "بحرب العملات"، وتزايد دور المصارف في تمويل عمليات التجارة الدولية في ظل تطبيق اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية،وحدوث طفرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصرفية، بالإضافة إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا، وإلى الاتجاه العالمي لتكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة وظهور مستحدثات مالية جديدة وإدارة المحافظ الاستثمارية و توريق الديون.

وانطلاقاً [1] من أن التغيرات في هذا العالم هي القاعدة السائدة، ولا شي يمكن توقعه، فإن السبيل الوحيد للمنافسة هو قدرة الإدارة على التأقلم مع التغير في أسرع معدل ممكن.

لقد أفرزت مجمل التغيرات العالمية سابقة الذكر شكلاً جديداً من المصارف التجارية ألا وهو المصارف الشاملة (universal banks).

لقد[2] ظهرت هذه المؤسسات المصرفية نتيجة تضخم أعمال المصارف ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية مثل قيام المصرف بممارسة نشاط التأمين، التأجير، أعمال الاستثمار أو قيام بنك الشركات القابضة(BHC) المصرفية بجمع العديد من الأعمال في إدارة واحدة توزيعاً للمخاطر ومواجهة المنافسة. هذا [3] الشكل الجديد من أشكال المصارف قادر على التكيف مع أوضاع العولمة الجديدة وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان.

إن [4] الهدف من التوجه نحو الصيرفة الشاملة هو توفير حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية ،الاستثمارية والتجارية للزبائن على كافة فئاتهم، والعمل على تنويع مصادر دخل البنك وزيادة

1-Alan C.Shapiro,1996,**multi national financial management,**5^{th} ed,New Jersey, Prentice-Hall international.p.p.11.

[2]عبد المطلب عبد المجيد ،2008م،**المصارف الشاملة عملياتها و إدارتها** ، الإسكندرية،الدار الجامعية، ص 18.

[3]عبد المطلب عبد المجيد ،2005م،**العولمة و اقتصاديات البنوك** ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ،ص51.

[4]حمد. عبد المحسن المرزوق،2005م،التحول نحو مصرف شامل ،**مجلة إتحاد المصارف العربية**، العدد294،آذار ،ص 15.

مساهمة كل نشاط من الأنشطة المختلفة في ربحية المصرف. والواقع إن التطور نحو المصارف الشاملة يحمل معه الكثير من الجوانب الإيجابية بالنظر إلى القدرة على تحقيق التنمية والقدرة على جذب المدخرات المحلية والخارجية، كما تحيط به بعض المحاذير الواجب أخذها بالحسبان، وهو ما يوجب مراعاة بعض الضوابط في هذا الخصوص.

انطلاقاً من معطيات الواقع الاقتصادي السوري نجد أن تطبيق الصيرفة الشاملة في القطاع المصرفي السوري أضحى ضرورة لا بد منها وذلك انطلاقا من قدرة هذه المؤسسات المصرفية على التعامل مع كافة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني

فالمصرف الشامل في أضيق تعريف له:"هو ذلك المصرف الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية لكافة القطاعات ،كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات"، انطلاقا من هذا التعريف نجد أن المصرف الشامل مستعد لمنح الائتمان لكافة القطاعات وبالتالي فإن ذلك سوف يعني توفير الائتمان للقطاعات التي تمتنع المصارف القائمة حالياً عن تمويلها لأسباب متنوعة ،على الرغم مما تشكله من أهمية بالغة للاقتصاد الوطني.

كما أن المصرف الشامل ينطلق من الحكمة المالية القائلة "لا تضع كل البيض في سلة واحدة" أي أن المصرف الشامل قادر على تخفيض المخاطر التي يتعرض لها نظراً لقدرته على توزيع استثماراته و ائتمانه على أكبر قدر ممكن من القطاعات الاقتصادية، مما ينعكس بشكل إيجابي على أداء وربحية المصرف، حيث أن المصرف غير القادر على التطور ومواكبة التغيرات سوف يفلس لأنه لن يستطيع إقامة علاقات وروابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال وبالتالي تنقطع عنه مصادر التمويل.

1-2- الدراسات السابقة:

1-2-1 : دراسة شاهين عكاب سالم

عنوان الدراسة :(تجربة المصرف العقاري السوري في الصيرفة الشاملة) [5]

انطلق الباحث في دراسته من المرسوم التشريعي رقم /31/ لعام 2005م الخاص بالمصرف العقاري، حيث جاء في الفقرة الأولى من المادة الرابعة منه وتحت عنوان أغراض المصرف (القيام بجميع الأعمال والخدمات و التسهيلات المصرفية كافة).

حيث قام الباحث بالتحاور مع عدد من المسؤولين في إدارة المصرف العقاري، وقد أبدوا تأييدهم التحول للصيرفة الشاملة، وأنه لدى المصرف دراسة متكاملة حول هذا الموضوع، وأن أهم مستلزمات تطبيق الصيرفة الشاملة في المصرف هي:

---

[5] شاهين عكاب سالم،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**،مرجع سبق ذكره،ص 88-92.

1- توفير وتدريب الكوادر المصرفية .

2- وضع خطة إدارية لبرمجة التحول تتضمن الإمكانات المتوفرة والمطلوبة لإنجازه.

أهم ما توصلت له هذه الدراسة:

إن القطاع المصرفي في سورية، يريد تحولاً مدروساً نحو هذا النوع من الصيرفة، تحولاً يؤمن له النجاح ويخدم خطة التنمية من جهة ويبتعد عن التسرع من جهة ثانية، إذ لا قيمة للبدء بتحول كهذا، إذا لم تكن الطرق سالكة والنتائج محسوبة .

وبناء عليه يرى الباحث بأن هذه الدراسة مهمة للواقع المصرفي السوري لأنها كشفت عن أهم متطلبات التحول للصيرفة الشاملة .

1-2-2- دراسة عبد الله محمد العبيدان:

عنوان الدراسة (دراسة كفاءة الأداء في البنوك التجارية الكويتية في ظل الصيرفة الشاملة)[6]

قام الباحث بدراسة تأثير ممارسة نظام الصيرفة الشاملة على كفاءة أداء البنوك التجارية في الكويت، من خلال استخدامه للعديد من نماذج الاقتصاد الرياضي خلال الفترة الزمنية بين عامي 1993-1999م، وقد توصل للعديد من النتائج أهمها :

1-إن المصارف التجارية الكويتية غير قادرة على الاستغلال الأمثل لمواردها البشرية و المالية المتاحة.

2- يعاني قطاع المصارف في الكويت من تدني الكفاءة الإنتاجية، وكفاءة الحجم وكفاءة توجيه الموارد والكفاءة الاقتصادية الكلية .

3- من الصعب على المصارف في الكويت من النمو والتنافس في عالم يزداد اكتظاظاً بمصارف عملاقة تعرض خدمات مصرفية واستثمارية متنوعة(الصيرفة الشاملة).

1-2-3- دراسة: د.كنجو كنجو

عنوان الدراسة (مشكلات المصارف العربية في توجهها نحو الشمولية)[7]

تناول الباحث في هذه الدراسة المشاكل والعقبات التي تقف في وجه المصارف العربية في التوجه نحو الصيرفة الشاملة، حيث قدم مجموعة من الأفكار النظرية مثل طبيعة العمل المصرفي الشامل، وظائف الصيرفة الشاملة،مميزات المصارف الشاملة، وتطرق أخيراً إلى أهم العقبات التي تقف في وجه المصارف في المنطقة العربية للتوجه نحو الصيرفة الشاملة .

أهم ما توصلت له هذه الدراسة :

---

[6] ريم زوباري،2005 م،**التحليل المالي للأنشطة غير التقليدية في المصارف**،بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة،جامعة حلب،كلية الاقتصاد،ص ز

[7] د.كنجو كنجو،2003م،مشكلات المصارف العربية في توجهها نحو الشمولية،**مجلة بحوث جامعة حلب**،العدد 33، ص 461-477.

1- ضرورة تطبيق المصارف العربية للخدمات المصرفية الحديثة واستخدام التكنولوجيا نظراً لانخفاض تكلفة العمل المصرفي الحديث مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي .

2-إن الاتفاقية الجديدة للجنة بازل تضع العمل المصرفي العربي أمام تحديات جديدة ومن أجل التكييف مع شروط الاتفاقية لا بد من ولوج مضمار العمل المصرفي الشامل .

3- تعتبر السمعة المصرفية سمة ضرورية لنجاح العمل المصرفي الشامل ومن أجل تحسين سمعة الجهاز المصرفي العربي يجب أن تقوم المصارف بمكافحة تبيض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب .

4- ضرورة إعادة الأموال العربية المهاجرة للخارج كي تكون داعماً أساسياً للمراكز المالية للمصارف في المنطقة العربية .

1-2-4- دراسة د.أحمد عبد الخالق

الدراسة بعنوان (البنوك الشاملة)[8]

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى العديد من الأفكار التي تحيط بالصيرفة الشاملة و من هذه الأفكار، ماهية المصارف الشاملة وخصائصها، دوافع التحول للصيرفة الشاملة، مقومات التحول للصيرفة الشاملة، أهم وظائف المصارف الشاملة وأخيراً مزايا وسلبيات الصيرفة الشاملة.

وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها: ينبغي أن يكون التحول للصيرفة الشاملة على أسس علمية مدروسة وبشكل تدريجي على أن تعكس هذه العملية خصوصية الظروف التنموية التي يمر بها الاقتصاد من جهة، وخبرة وتجارب الدول التي سبقت في هذا المضمار.

ينبغي على الدولة أن تؤمن بأهمية دور هذه المصارف وأن تهيئ المناخ المناسب الذي تستطيع أن تعمل في ظله على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، ويتم ذلك من خلال إصدار اللوائح والنظم و توفير الدعم المالي والمعنوي .

1-2-5- دراسة د.الياس خضير الحمدوني.

الدراسة بعنوان :(الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة)[9].

ناقش الباحث من خلال هذه الدراسة العديد من الأفكار التي تتعلق بالتطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية بشكل عام و المصرفية منها بشكل خاص، والدور الكبير الذي تقوم به العولمة في التأثير على المصارف للانتقال من ممارسة الأنشطة التقليدية إلى ممارسة أنشطة

---

[8] أحمد عبد الخالق ،البنوك الشاملة، مقالة،http://www.f-law.net/law/t28466.html#post20615

[9] الياس خضير الحمدوني ،الصيرفة الشاملة و آفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة ،ورقة عمل ،www.jps-dir.com

المصارف الشاملة ،كما تطرق الباحث إلى الارتباط الوثيق بين خيار الصيرفة الشاملة وعولمة النشاط المالي، وقياس مدى استعداد المصارف لتطبيق خيار الصيرفة الشاملة .

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

1- يستلزم التعرف على واقع الصيرفة الشاملة في المصارف القيام بدورات تحليلية للنشاطات التي تمارسها لغرض الاطلاع على مدى توجهاتها في هذا الحقل وتشخيص أمكانية الانطلاق إلى أفاق أوسع في النشاط المالي والمصرفي.

2- لا بد للمصارف المركزية من إعادة هيكلة و تنظيم القطاع المالي بما يضمن قيام صناعة مالية و مصرفية متطورة وفقاً للأسس الحديثة .

1-2-6- دراسة (Dong kim&Kyung Park)

الدراسة بعنوان(Transition to universal Banking: The Korean Experience) [10]

قام الباحثان بالتعرف على واقع الصيرفة الشاملة في القطاع المصرفي الكوري وكيفية انتقال المصارف إلى مصارف شاملة من خلال عرض العديد من الأفكار المرتبطة بالصيرفة الشاملة مثل البيئة التنظيمية لعمل المصارف والتطرق للأعمال غير المصرفية للمصارف الكورية ودراسة العلاقة بين المصارف والمنشآت الأخرى العاملة في الاقتصاد الكوري وقدما دليل عملي على واقع المصارف الشاملة في كوريا من خلال اقتصاديات الحجم والمجال والعديد من الأفكار الأخرى المرتبطة بموضوع الصيرفة الشاملة وأهم ما توصل له الباحثان ما يلي :

1- بدأت كوريا بنظام مصرفي متخصص ولكن في نفس الوقت أعطيت مصارفها المرونة بممارسة الأنشطة غير المصرفية .

2- تظهر التجربة الكورية في الصيرفة الشاملة عملية وحدود تطوير نظام مصرفي شمولي تحت واقع اقتصاد متطور مضبوط بإحكام .

3- إن التحول نحو الصيرفة الشاملة يعتبر قضية هامة جداً وخاصة لتلك الدول التي لها قطاع مصرفي متخصص.

4- إن المرحلة الجديدة للعمق المالي في كوريا من خلال قيام المصارف بتقديم خدمات مصرفية وغير مصرفية من خلال التكتلات المالية عن طريق تخفيف القيود وفتح الأسواق للمنافسة الخارجية .

---

[10] Anthony Saunders and Ingo walter,1996,**universal banking"financial system Design Reconsidered",**New York,IRWIN professional publishing,p.251-271..

لقد قدمت الدراسات السابقة العديد من الأفكار ت المرتبطة بالصيرفة الشاملة و التحول نحوها سواء على مستوى القطاع المصرفي السوري أو العربي أو العالمي، فدراسة عكاب سالم ألقت الضوء على أهم مستلزمات تطبيق الصيرفة الشاملة في المصرف العقاري السوري ،أما دراسة د.كنجو كنجو فقد عرضت لأهم المشكلات التي تعاني منها المصارف العربية في سبيل التحول نحو الصيرفة الشاملة، وقد استفاد الباحث من كافة الدراسات السابقة في عرض الجانب النظري من البحث.

1-3- مشكلة البحث:

بداية إن الاعتماد على الصيرفة المتخصصة يواجه عدة عقبات أهمها تدني مستوى الدخل و الربحية و مستوى السيولة .

حيث تنبع مشكلة البحث بشكل أساسي من محدودية إطلاع واستيعاب الإدارات المصرفية السورية لمفهوم الصيرفة الشاملة، حيث أن الواقع الذي نعيش به حالياً يتميز بقلة قيام الأفراد بالإيداعات في المصارف نتيجة عدة عوامل أهمها، عدم السرعة في تقديم الخدمات، عدم رضا الزبون عن الخدمات التي يقدمها المصرف، اقتصار المصارف على تقديم الخدمات والقيام بالوظائف التقليدية، كما أن هناك سوء في استخدام الموارد المتاحة والسيولة المتوافرة لدى المصارف، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي تواجهها المصارف التجارية من قبل المؤسسات الأخرى لجمع الأموال أدت إلى انخفاض مستوى الإيداع لدى المصارف التجارية.

جميع العوامل السابقة دفعت المصارف التجارية للبحث عن مصادر تمويل جديدة غير الإيداعات لكي تتمكن من القيام بواجباتها على أكمل وجه. والبحث عن مجالات استثمار جديدة لتوظيف الفوائض المالية المتوافرة لديها غير مجالات الاستثمار التقليدية .

وبالتالي ما هي الأسباب التي أدت إلى الانخفاض في كل من مستوى الربحية واستثمار الموارد؟

وهل يمكن لتطبيق إستراتيجية الصيرفة الشاملة أن تعمل على زيادة نسبة السيولة والربحية وتحقق الاستثمار الأمثل للموارد وتخفض مخاطر الاستثمار؟

1-4- أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1- عرض لنشأة المصارف الشاملة ،المفهوم، الفلسفة، دوافع التحول "بشكل موجز".

2- تقديم استراتيجيات إدارة المصارف الشاملة وأهم خدمات الصيرفة الشاملة.

3- توضيح الأهداف الرئيسية التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها والعلاقة بينها وعرض لمقاييس ربحية وسيولة المصرف التجاري.

4- دراسة أهم العوامل المؤثرة على ربحية وسيولة المصرف التجاري .

5- عرض واقع الصيرفة الشاملة في الدول العربية وفي سورية .

6- إجراء دراسة تطبيقية للتعرف على دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة في المصرف التجاري السوري .

1-5- فروض البحث:

يقوم هذا البحث على مجموعة من الفرضيات و التي يتم صياغتها وفق ما يلي:

الفرض الأول:

ليس هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في زيادة الربحية.

الفرض الثاني:

ليس هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في زيادة السيولة.

الفرض الثالث:

ليس هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في الاستثمار الأمثل للموارد .

الفرض الرابع:

ليس هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في تخفيض مخاطر الاستثمار.

1-6-أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من جانبين:

1-6-1- الجانب الأكاديمي:

حيث يكتسب موضوع الصيرفة الشاملة أهمية بالغة في مجال الإدارة المصرفية،انطلاقاً من أن الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع قليلة جداً، والمكاتب العربية تشح بما يخص هذا الموضوع، وتعتبر الصيرفة الشاملة من الآليات والاستراتيجيات المصرفية الحديثة في الواقع المصرفي السوري .

1-6-2-الجانب العملي:

إن موضوع المصارف الشاملة يكتسب أهمية بالغة في رسم استراتيجيات تطور الأجهزة المصرفية في بلداننا العربية نظراً لما يتسم به النظام الاقتصادي العالمي من منافسة شديدة تفرضها علينا البلدان الأجنبية في إطار العولمة، حيث[11] شهدنا منذ مطلع التسعينيات عدة سلطات نقدية ومصرفية عربية تشجع وتحفز العمل المالي والمصرفي الشامل عبر سن التشريعات وإطلاق الموجهات والتعاميم المصرفية التي تدعو المصارف إلى التحول نحو مصارف شاملة. وبالتالي[12] أصبحت الصيرفة الشاملة ضرورة تنافسية للمصارف بعد أن كانت في بداياتها ميزة تنافسية، وذلك لأهميتها للمصارف والزبائن، حيث أن تطبيقها في المصارف يساهم بدرجة كبيرة في توظيف أموالها وزيادة ربحيتها وتقليل المخاطر التي تتعرض لها، أما الزبائن سوف يتمكنون من الحصول على كافة الخدمات المصرفية التي يطلبونها في مكان واحد.

كما استطاعت الصيرفة الشاملة أن تستوعب الأهداف المميزة للمصارف التجارية- الربحية،السيولة والأمان- على الرغم من التناقض بين هذه الأهداف.

ويلاحظ الباحث من الأرقام والإحصائيات المالية والنقدية التراجع في سيولة القطاع المصرفي العام في سورية والدور الكبير الذي يلعبه القطاع المصرفي الخاص في الحصول على الموارد المالية على حساب القطاع المصرفي العام، وهذا التراجع إنما يعود إلى قيام العديد من الزبائن بسحب مدخراتهم من القطاع المصرفي العام لإيداعها في القطاع المصرفي الخاص، نتيجة الخدمات التي تقدمها المصارف الخاصة والتي تلبي رغبات وتطلعات الأفراد. فلقد[13] انخفضت ودائع التوفير في القطاع المصرفي العام بين عامي 2003و2008م بنسبة 22%، كما ارتفعت ودائع التوفير في المصارف الخاصة خلال نفس الفترة بنسبة 400%، كما ارتفعت ودائع التوفير في المصارف الإسلامية خلال عام 2008م بنسبة 93%، أما بالنسبة لمعدل نمو الودائع في المصارف العامة فقد انخفض من 8.3% عام 2003 إلى 1.1% عام 2008م.

فالتحول إلى ظاهرة الصيرفة الشاملة أضحى مطلباً مهماً وضرورة ملحة للمصارف التجارية السورية، فالمصارف الشاملة قادرة على التعامل مع كافة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد

---

[11] عماد شهاب ،2004م،المصارف الشاملة و الرقابة المصرفية في العصر الالكتروني،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،ع 280،ص13.

[12]شاهين عكاب سالم، 2008 م،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**،حلب، نون4للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،ص13.

[13]http://www.banquecentrale.gov.sy/reports/MonetaryStats/Monetarystats-31-12-2008.pdf

الوطني ولا تقتصر على قطاع محدد،كما أنها قادرة على القيام بالأعمال المصرفية التقليدية بالإضافة إلى الأنشطة والخدمات غير التقليدية.

كما[14] أن انطلاق السوق المالي يزيد من أهمية التحول للصيرفة الشاملة نظراً لقدرة الصيرفة الشاملة في تنشيط وتفعيل هذه السوق من خلال التعامل بأدواتها،ابتكار منتجات جديدة وتشجيع عملائها وترغيبهم وتيسير تعاملهم وتقديم النصح والخبرة والمشورة لهم لكي يستطيعوا التعامل مع السوق المالي.

1-7- منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة من قبل الباحث وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات المتعلقة بالصيرفة الشاملة والربحية والسيولة المصرفية والربط بينهما.

أما الجانب العملي للبحث، سوف يقوم الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري من خلال تحليل البيانات المالية للمصرف التجاري السوري والتعرف على تأثير إدخال خدمات وأعمال الصيرفة الشاملة على الأداء المالي للمصرف التجاري، ودور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

1-8- حدود البحث :

إن الحدود الزمنية لهذا البحث هي الفترة الزمنية الممتدة من 2000- 2009م، أما بالنسبة للحدود المكانية فسيطبق الجانب التطبيقي للبحث على المصرف التجاري السوري .

1-8- مصطلحات البحث:

المصرف الشامل (universal bank): وهو[15] الكيان المصرفي الذي يسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف موارده ومنح الائتمان لجميع القطاعات، بحيث يجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار و الأعمال.

السيولة(liquidity) بشكل عام:ما[16] يحتفظ به المصرف من أموال أو ما يتوافر له من موجودات سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها.

---

[14] رعد هزيم،2008م،لا للتخصص نعم لكل شيء،**مجلة المصارف و التأمين** ،العدد الثالث ،شباط، ص 12-13.

[15] عبد الحميد عبد الملطب،**المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها**، مرجع سبق ذكره،ص 19.

[16] فلاح الحسيني ،مؤيد الدوري ،2006 م، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، عمان،دار وائل للنشر، ص93.

السيولة النقدية: قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان أي القروض لتلبية حاجات المجتمع

الربحية(profitability): وتمثل معدل العائد الذي يحصل عليه المصرف نتيجة استثمار موارده في المجالات المختلفة وتعتبر من أهم مقومات بقاء واستمرار المصرف في ممارسة نشاطه، وتقاس الربحية بعدة طرق أهمها العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول.

المصارف الالكترونية(electronic banks): النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به وأية وسيلة أخرى .

العولمة(Globalization): تشير[17] العولمة بشكل مبسط إلى التكامل المتزايد للأسواق في مجالات رأس المال، العمل، التكنولوجيا، والخدمات.

1-10- خطة البحث:

الفصل الأول :الإطار العام للبحث

- مقدمة البحث
- الدراسات السابقة
- مشكلة البحث
- أهداف البحث
- فروض البحث
- أهمية البحث
- منهج البحث
- مصطلحات البحث
- حدود البحث
- خطة البحث

الفصل الثاني: المصارف الشاملة

- نشأة ومفهوم و فلسفة المصارف الشاملة.
- استراتيجيات إدارة المصارف الشاملة.
- أهم خدمات الصيرفة الشاملة.

[17] Dr.Nabil Hashad,1998,financial globalization and gats Implication for the Arab financial sector,**journal of finance &industry**,the Industrial bank of Kuwait ,no16,p.p10.

الفصل الثالث : العوامل المؤثرة على الربحية والسيولة في المصارف التجارية.

- الأهداف الرئيسية للمصارف التجارية والعلاقة بينها.
- طرق ونماذج قياس الربحية و السيولة .
- المؤثرات في الربحية والسيولة .

الفصل الرابع : متطلبات تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف التجارية و دورها في الموازنة بين الربحية والسيولة.

- متطلبات و ضوابط تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف التجارية.
- الصيرفة الشاملة والتوازن بين الربحية والسيولة.
- واقع الصيرفة الشاملة في الدول العربية وسورية

الفصل الخامس : تطور الصيرفة الشاملة ودورها في الموازنة بين الربحية والسيولة في سورية

- المصرف التجاري السوري.
- المؤشرات المدروسة وآلية التقييم
- اختبار الفروض
- نتائج اختبار الفروض
- النتائج والتوصيات
- المراجع

الفصل الثاني
المصارف الشاملة

المبحث الأول : مفهوم المصارف الشاملة.

المبحث الثاني: استراتيجيات وخدمات المصارف الشاملة

2– 1– المبحث الأول:

مفهوم المصارف الشاملة

2-1-1- المقدمة :

تشهد الاقتصاديات العالمية المختلفة تطورات مستمرة في مختلف قطاعاتها المالية، النقدية، الاقتصادية والاستثمارية. وقد تختلف وتيرة هذا التطور من قطاع لآخر في داخل الاقتصاد الواحد، كما تختلف وتيرة وعمق ومضمون ومدى التطور من اقتصاد لآخر. ولكي يتقدم وينمو اقتصاد ما يلزم تضافر كافة القطاعات في سبيل تحقيق ذلك، مثل الموارد البشرية، العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي، الموارد المالية والتمويل اللازم للاستثمار، كما أن هذا التقدم و النمو لا بد وأن ينعكس على مختلف عناصر ومكونات الاقتصاد، ومن الجدير بالذكر أن استمرار التقدم والتنمية يتطلبان استمرار التطور في تلك العناصر لتوافر الدعم المستمر لهذه العملية على نحو متكامل يتسم بالتفاعل الإيجابي .

إن[1] من أهم القطاعات التي تتأثر بالتطور الاقتصادي هو القطاع النقدي والمصرفي، فمن المعروف أن نشأته ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصادياً واجتماعياً، وهذا التكامل والتلاحم يجسده كذلك ليس فقط نشأة المصارف وإنما اكتسابها لوظائف مختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية إلى أخرى هذا فضلاً عن السياسات والأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه، ومن هنا فإن تباين المصارف في أداء وظائفها اختلف بين الدول استجابة للتباين في الظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها الدول، ففي الوقت الذي طبقت فيه بعض الدول أنظمة مصرفية متطورة قائمة على التنوع والتعدد في أداء الأعمال والخدمات للمصرف الواحد، كانت بعض الدول محافظة على النمط التقليدي في تقسيمات المصارف التقليدية .

2-1-2- نشأة الصيرفة الشاملة:

كانت السياسة المصرفية لفترة طويلة من القرن الماضي قائمة على مبدأ التخصص في تقديم الخدمات والأنشطة المصرفية، حيث أصبحت الفروق الأساسية بين كل مصرف والآخر هو تخصص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية التي تكون أكثر ملائمة مع أنواع محددة من الموارد المالية التي تمتلكها، بالإضافة إلى تواجد القوانين الحكومية التي كانت

[1] أحمد عبد الخالق ،البنوك الشاملة ،مرجع سبق ذكره.

تعمق التخصص الوظيفي للمصارف، وبالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة المصارف، وهذه التقسيمات هي المصارف التجارية، المتخصصة ،الاستثمار والأعمال.

إلا أنه[2]عقب الأحداث المأساوية التي مر بها العالم خلال أزمة الكساد العظيم(Great Depreciation)، والتي تبعتها ظروف لا تقل صعوبة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها من أحداث، أصبح موضوع المخاطرة يشغل قائمة اهتمام رجال المال والأعمال، وقد ساعد ذلك على ظهور فكر جديد لـــ هاري ماركوفيتز (Harry Markowitz) حول مفهوم التنويع (Diversification) وأثره في تخفيض المخاطرة، فعلى[3] الرغم من تزايد الحديث في الأوساط الاستثمارية عن المخاطرة إلا أنه لم يكن هناك مقياس محدد يقيس هذه الظاهرة، إلى أن قام ماركوفيتز باشتقاق المعدل المتوقع على عائد محفظة من الأصول واشتق أيضاً مقياس المخاطرة المتوقعة.

وقد انعكس فكر ماركوفيتز على مناحي عديدة، إذ أصبح الأساس الذي تبنى عليه قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، بل و قرارات الاستثمار في الأصول الرأسمالية.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلم تعد المصارف تتقيد في التعامل مع قطاع اقتصادي محدد بعينه، بل امتدت إلى كافة القطاعات، وهو ما وضع الأساس لما يسمى المصرف الشامل (universal bank).

وقد[4] بدأت في العديد من البلدان الأوروبية المتطورة المصارف الشاملة في ممارسة أنشطتها في بداية تسعينيات القرن الماضي، وقد لعبت هذه المصارف دوراً هاماً في تطوير العديد من القطاعات والنظام المالي، كما ارتبط نمو عدد المصارف الشاملة بالتشريعات التي تصدرها المصارف المركزية. حيث[5] بدأت دول الاتحاد الأوروبي بتطبيق الصيرفة الشاملة بشكل محدد منذ عام1989م، من خلال ما يسمى(Second banking directive)التوجيه المصرفي الثاني،حيث تبنى الاتحاد الأوروبي في هذا التوجيه تعريف موسع لمؤسسات الائتمان بما يقابل النموذج الألماني في الصيرفة الشاملة .

ومن[6] المتغيرات المصرفية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال المصارف بصفة عامة هو اتجاه المصارف نحو توسيع نطاق خدماتها المالية والتحول من الصيرفة التجارية إلى

---

[2]شاهين عكاب سالم، **الصيرفة بحوث و تطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص19.

3-Frank K.Rielly and Kieth C.Brown,2006,**investment analysis and portfolio management**,8th [3] edition,p.p.211.

4- Dias Satria ,Universal banking-Answer for the best banking design, article, http://ezinearticles.com/?Universal-Banking-Answer-For-The-Best-Banking-Design?&id=1506499

5- Rudi Vander Vennet,1998, Cost and profit dynamics in financial conglomerates and universal banks article,www.ecgi.ssrn.com. [5]

[6]د.خالد حلمي ،**5 200 م**، تفعيل أداء المصارف الإسلامية في ظل العولمة ،**مجلة المال والصناعة**،دورية تصدر عن بنك الكويت الصناعي ،العدد 23، ص 44–45.

الصيرفة الشاملة أو متعددة الأغراض، حيث تجمع بين خبرات وتجارب البنوك التجارية و المتخصصة والاستثمار في مجمع مصرفي واحد .

ونظراً لعولمة الأنشطة المالية، فقد انتشرت فلسفة المصرف الشامل لتشمل معظم بلدان العالم، وانطلاقا من[7] أن الاقتصاد السوري ليس بمنأى عن التحولات الاقتصادية العالمية وخاصةً في ظل انتقاله إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، مما يجعل العديد من الاقتصاديين السوريين يرفعون أصواتهم بالمطالبة بالتحول من التخصص المصرفي من مجال ونشاط محدود إلى الشمولية في تقديم الخدمات المصرفية وبالتالي قيام المصرف الشامل بتقديم خدماته المالية والاستشارية لكل القطاعات، والمساهمة في خلق تنمية اقتصادية وتنشيط السوق المالي، حيث أن القطاع النقدي والمصرفي هو من بين أهم القطاعات التي تتأثر بالتطور الاقتصادي، والواقع إن التطور نحو المصارف الشاملة يحمل معه الكثير من الجوانب الإيجابية بالنظر إلى القدرة على تحقيق التنمية.

2-1-3- العوامل المؤثرة والمساعدة لظهور الصيرفة الشاملة :

تعددت المراجع والدراسات التي تطرقت لأهم عوامل ظهور الصيرفة الشاملة في البيئة المحلية والعالمية ومنها التالي[8]:

1. العوامل والمتغيرات الاقتصادية وبشكل أساسي التضخم وبعض المشاكل الاقتصادية كالركود الاقتصادي.
2. تزايد حدة المنافسة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، تطلب من المصارف أن تتميز بمستوى الخدمات المقدمة لجمهور العملاء .
3. العوامل الاجتماعية والديموغرافية (السكانية) .
4. تزايد أهمية الزبائن وضـــرورة تلبية حاجاتهم ورغباتهم على أساس المفهوم الحديث للتسويق.
5. تأثير الحاجة للتغيير والتكيف مع البيئة .
6. تطور الإدارة الإستراتيجية لمنشآت الأعمال، وزيادة أهمية التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية.

---

[7] رعد هزيم ،لا للتخصص نعم لكل شيء،**مجلة المصارف و التأمين** ،مرجع سبق ذكره ، ص12.

[8] صلاح الدين محمد أمين، دور المصارف الشاملة في تعزيز الأداء المصرفي وتنشيط الاستثمار المؤسسي / دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية،ورقة عمل،http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=3681

7. تقدم الاتصالات والتطور التكنولوجي، والتي دفعت المصارف نحو تقديم خدمات للزبائن مستفيدة من هذا التطور التكنولوجي

8. تزايد المخاطر البيئية.

9. ظهور مفهوم العولمة أو الكونية (Globalization) .

10. التعقيد في البيئة المحيطة التي يواجهها المدراء عند اتخاذ قراراتهم .

11. تطور السوق النقدية والمالية .

12. الحاجة إلى تنويع خدمات المصارف وتعزيز دورها في اقتصاديات الدول .

13. المؤثرات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (W.T.O) ومقررات لجنة بازل

14. زيادة أهمية إدارة الجودة الشاملة كفلسفة في قطاع الخدمات ومن ضمنها قطاع المصارف

15. عملية تحريك الحواجز وإزالة القيود(Deregulation)التي فتحت المجال واسعًا أمام المصارف للقيام بتقديم أنواع من الخدمات التي كانت ممارستها محظورة عليها سابقاً.

16. الانطلاق باتجاه المنظمات المصرفية الكبيرة وتزايد عمليات الاندماج بين المصارف.

يرى الباحث مما سبق أن هناك العديد من العوامل التي دفعت المصارف للتوجه نحو الشمول في مجال أداء الخدمة المصرفية،حيث أن تزايد المنافسة، ظهور مفهوم العولمة وتطور الأسواق المالية والنقدية دفعت المصارف نحو تقديم خدمات وتسهيلات جديدة تضمن لها حصة مناسبة في السوق المصرفية، كما أن تزايد الاهتمام بالزبائن وتنامي مفهوم إدارة الجودة الشاملة والتطور التكنولوجي في المجال المصرفي دفعت المصارف لتقديم خدمات متميزة وعصرية تلبي الحاجات المتنامية للزبائن،وأخيراً إن التطورات العديدة في بيئة العمل المالية والمصرفية مثل تزايد عمليات الاندماج وقرارات لجنة بازل وتأثير منظمة التجارة العالمية تفرض على المصارف القيام بتغيرات في نوعية الخدمات التي تقدمها لمواكبة هذه التطورات الكبيرة .

2-1-4- مفهوم الصيرفة الشاملة:

لقد تعددت الدراسات والأبحاث التي تقدم مفهوم واضح للصيرفة الشاملة وذلك انطلاقا من تعدد الخدمات والأعمال التي تقدمها الصيرفة الشاملة، ومن أهمها بأنها[9] تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح التمويل المصرفي لكافة القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث

[9] عبد المطلب عبد المجيد،**العولمة واقتصاديات البنوك**،مرجع سبق ذكره ،ص52.

تجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال.

وقد عُرفت بأنها[10] تقديم المصارف لخط كامل من الخدمات المصرفية وامتلاك حصص من أسهم الشركات، كما يطلق عليها الصيرفة متعددة الأهداف أو الأغراض(multipurpose banking) والتي تفضي إلى عدد كبير من الأهداف والأغراض عن طريق القيام بأنشطتها وخدماتها في الجانب المالي والصيرفي ويطلق عليها بالصيرفة المختلطة(Mixed banking) وهي التي تتضمن عملياتها المزج بين الصيرفة والتجارة مع تمويل الصناعة طويلة الأجل.

وتعني أيضاً[11] القيام بأعمال المصارف التجارية ومصارف الاستثمار.

وأيضاً بأنها[12] :

- تقديم خدمات مالية ومصرفية شاملة لكل مجالات الاقتصاد .
– تقديم المصرف لمدى واسع من الخدمات الصيرفية وخدمات الأوراق المالية والتأمين .
– تقديم القروض طويلة الأجل والاستثمار والعمل بكفاءة وفعالية في كل من السوق النقدية والمالية .

كما عرفت[13] على أنها هي التي توفر بشكل فعلي كل الخدمات المالية تحت بنية تنظيمية موحدة.وعرف أيضاً بأنه[14]:هو المصرف الذي تنساب إليه الودائع من كل القطاعات إلى جانب اقتراضه من الغير مباشرة، أو من خلال السندات التي يصدرها لمن يتقدم لشرائها، كما أنه يقدم القروض إلى المنشآت في كافة القطاعات وكذلك القروض الشخصية الاستهلاكية للأفراد والعائلات. والمصارف الشاملة [15]:هي تلك المصارف التي تقدم أو تعرض تشكيلة واسعة من الخدمات المالية وتتضمن الصيرفة التجارية والاستثمارية والتأمين، ولا تقتصر على جانب قبول الودائع ومنح القروض بل تقدم العديد من الخدمات المرتبطة بالصناديق المشتركة وتقديم النصائح وغيرها من منتجات الصيرفة الاستثمارية.

المصرف الشامل:[16] هو الذي يقدم مجال متنوع من الخدمات المالية لزبائنه وعملائه ويباشر أعماله على نطاق واسع جداُ، وهذه الخدمات تتدرج من خدمات التجزئة والصيرفة التجارية

---

[10] فلاح الحسيني،د.مؤيد الدوري،**إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**،مرجع سبق ذكره، ص 21.

[11] Richard Roberts ,1998,**inside international finance** ,London ,Orion business books, p.67

[12] أحمد عبد الخالق ،البنوك الشاملة ،مرجع سبق ذكره .

[13] Charles P.Kindleberger, 1984,**A Financial History of West Europe**, London, George Allen &Unwin, p 470

[14] صلاح الدين السيسي ،2004 م،**قضايا مصرفية معاصرة**،القاهرة، دار الفكر العربي،الطبعة الأولى، ص 103.

[15] Dr.J.B.More,2010, IMPACTSOF UNIVERSAL BANKING,**international referred research journal** [15] ,vol1,issue 9,pp.56 www.ssmrae.com/admin/images/59e96f56a71d34b92b71777d1e9b2e80.pdf

[16] Lawrence G. Baxter,2010, How Big" Became Bad: America's Underage Fling with Universal Banks, working,http://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1016&context=working_papers

إلى الصيرفة الاستثمارية والقيام بعمليات السمسرة وممارسة المشتقات وأعمال الصيرفة الخاصة وغيرها .

وأخيراً[17] فإن المصارف الشاملة بشكل مختصر هي:التي تقدم تشكيلة كاملة من الخدمات المالية بواسطتها أو من خلال الشركات التابعة لها .

يلاحظ الباحث أن التعاريف السابقة قدمت العديد من الجوانب التي تحيط بالصيرفة الشاملة، فبعض التعاريف تطرقت إليها على أنها الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل، كذلك المزج بين الصيرفة والتجارة مع تمويل الصناعة طويلة الأجل، وأيضاً العمل بكفاءة وفعالية في كل من السوق النقدية والمالية. بالإضافة لتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية نيابة عن الآخرين وامتلاك الحصص في الشركات، وأخيراً هي تلك المؤسسات المالية التي تباشر أعمالها على نطاق واسع جداً بشكل مباشر أو من خلال شركات تابعه لها .

مما سبق يستنتج الباحث أن الصيرفة الشاملة هي: تلك الصيرفة التي تسعى إلى تقديم الخدمات المصرفية وغير المصرفية لكافة الزبائن في مكان واحد، الحصول على الموارد المالية من كافة القطاعات الاقتصادية، تقديم الائتمان لكافة القطاعات، العمل على تطوير السوق المالي من خلال التعامل بأدواته، وابتكار منتجات جديدة، تقديم الخبرة والمشورة للعملاء لكي يتمكنوا من التعامل مع السوق المالي، والعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير كيان مصرفي متطور قادر على دعم كافة مجالات الحياة الاقتصادية .

2-1-5- فلسفة الصيرفة الشاملة :

تقوم[18] فلسفة الصيرفة الشاملة على مبدأ التنويع (Diversification) التي قدمها ماركوفيتز والتي وجدت سوقاً رائجة في السبعينات من القرن الماضي، والإضافة التي قدمها وليم شارب المتمثلة بكتاب" نظرية المحفظة وأسواق رأس المال " وطرحه لعدد من النماذج من أهمها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (Capital Assets Pricing Model)، ففي عالم لا تتوافر فيه المنافسة الكاملة، من المتوقع أن يترتب على تنويع نشاط المصرف تخفيض المخاطر التي يتعرض لها، دون أن يترك ذلك تأثير سلبياً في العائد، وهذا ما ينطبق على تنويع الودائع وغيرها من مصادر التمويل بقدر ما ينطبق على مجالات استثمار تلك المصادر.حيث[19] يعتبر التنويع الخطوة الأولى في تقليل المخاطر المرتبطة بالمحفظة الاستثمارية، وهو يعني أن يتم

---

17 George J Benston,1994,universal banking, **journal of Economic perspective** vol. 8, issue 3

18 شاهين عكاب سالم،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**،مرجع سبق ذكره، ص19-20.

19 Gray Gray, Patrick J.Cusatias,andJ.Randall J.Woolridge,2004,**streetsmartguide to valuing a stock**, McGraw-Hill Companies, USA,p.49

توزيع الأموال بين العديد من الاستثمارات، والهدف من التنويع هو الاستثمار في مجموعة من الأصول التي توفر أعظم قدر من العائد الممكن عند مستوى محدد من المخاطر .

كما[20] يمكن أن يكون التنويع على مستوى المستثمر الفرد أو الشركة أو الوسيط المالي، حيث أنه من خلال التنويع وامتلاك محفظة مؤلفة من أصلين يمكن تخفيض احتمال خسارة في الاستثمارات إلى نصف خسارة حالة عدم التنويع .

ومن الصعب أن يتعامل المصرف مع كافة القطاعات، لذلك عليه أن يراعي الارتباط بين القطاعات الاقتصادية التي يتعامل معها، فكلما كان معامل الارتباط بين تلك القطاعات صغيراً، زادت المزايا التي يحققها التنويع، وهذه المزايا مرتبطة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين وانخفاض مخاطر السيولة، دون أن يترك ذلك من أثر سلبي على العائد، بل قد يؤدي إلى زيادة العائد، إذا ما انطوى التنويع على الدخول في مجالات استثمار جديدة.

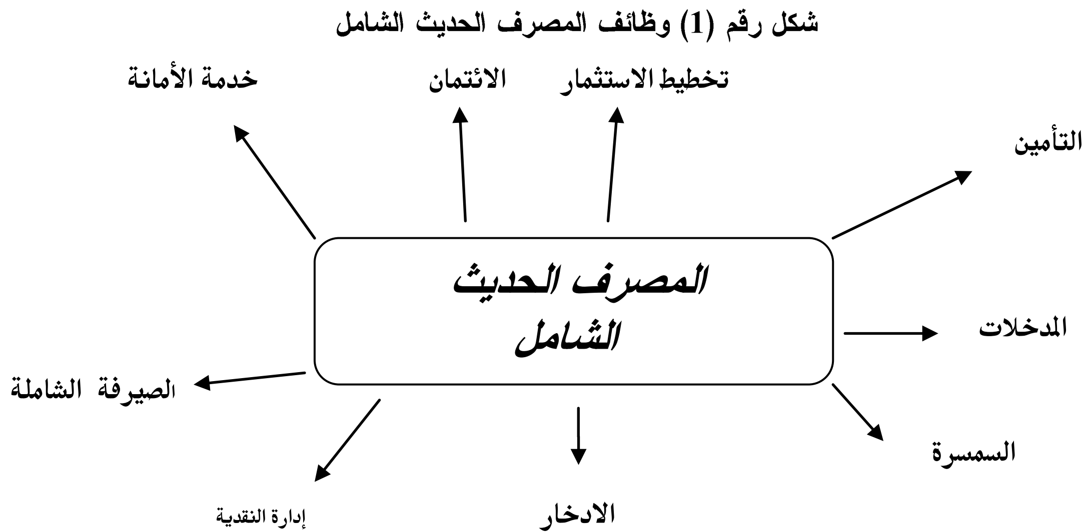
ومن[21] المسائل المهمة التي يجب على المصرف ذي الخدمة الكاملة اعتمادها في عملياته هو التنويع في الاستثمارات والقروض، إذ يجب تحديد حاجته للتنويع في المدى الجغرافي والصناعي للقروض والاستثمارات. ونتيجة لزيادة المنافسة والتغيير البيئي فإن معظم المصارف قد اتجهت لتنويع خدماتها وأنشطتها المصرفية وزادت من ممارسة التخطيط في محاولة لتخصيص الموارد في الفرص التي تمنحها ميزة تنافسية و لتقليل التهديد الخارجي لها ويزداد مفهوم التنويع عمقاً وتزداد إيجابياته، إذا ما أتجه المصرف إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية، فإلى جانب الاستثمار في القروض والأوراق المالية، قد يدخل المصرف في مجالات أخرى، كإدارة صناديق الاستثمار وتقديم خدمات تأجير الأصول أو ممارسة نشاط التأمين، والشكل التالي يوضح المصرف الشامل بوصفه مؤسسة مصرفية ذات خدمات كاملة .

---

[20]ZviBodie ,Robert C.Merton,2000,**Finance** , New Jersey, prentice-hall ,inc upper saddle river 27p.299

[21]فلاح الحسيني،د.مؤيد الدوري،**إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، مرجع سبق ذكره،ص22.

شكل رقم (1) وظائف المصرف الحديث الشامل



المصدر:فلاح الحسيني،د.مؤيد الدوري،**إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ، مرجع سبق ذكره،ص22-23

يستنتج الباحث أن الفلسفة التي يستند إليها المصرف الشامل تمثل الإستراتيجية الأساسية لممارسته للأنشطة والخدمات، ويعود الفضل في تقديم و تطوير هذا المفهوم إلى ماركوفيتز، كما ينبغي على المصرف أن يراعي التنويع في كل من مصادر الأموال ومجالات الاستخدامات دون أن يغفل أيضاً التنويع بين القطاعات والمجالات التي يستثمر بها، كما يمكن للتنويع أن يحقق المزيد من المزايا بممارسة المصرف لأنشطة غير مصرفية إلى جانب الأنشطة المصرفية بما يضمن له الحصول على موارد مالية من عدة مصادر واستثمار أمواله في كافة المجالات الممكنة.

6-1-2- صفات المصرف الشامل:

انطلاقاً من المفهوم والفلسفة الخاصة بالمصرف الشامل، نجد أن المصرف الشامل يتسم بعدة سمات وصفات تميزه عن غيره من المصارف الأخرى ولعل من أهم السمات[22]:

1 .التقديم لكل أنواع الخدمات المالية والمصرفية .
2 . الاحتفاظ بأسهم الشركات المُؤسسة كاستثمارات للمصرف .
3 . دور ريادي فعال يتبناه المصرف واستعداد لتحمل المخاطرة .
4 . علاقة مستمرة ومتكاملة وتنسيقه مع القطاعات الاقتصادية المختلفة .
5 . تبني كل ما هو مبدع وجديد وحثه على الإبداع في المجالات المالية والمصرفية .
6 . إحساس المصرف بمسؤوليته تجاه المجتمع .
7 . امتلاك المعرفة الفنية والاستشارية .
8 . موائمة بين التمويل قصير وطويل الأجل وتمويل المشاركة في الشركات .

---

[22] صلاح الدين محمد أمين، دور المصارف الشاملة في تعزيز الأداء المصرفي وتنشيط الاستثمار المؤسسي / دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية ،مرجع سبق ذكره .

9 . اعتبار دور المصرف الشامل كأحد المهام والواجبات الوطنية .

10. علاقات وطيدة بين المصرف والجمهور لتلبية حاجاته ورغباته المتغيرة والمتجددة .

بالإضافة إلى العديد من الصفات أهمها[23]:

11. إنها تعمل بشكل شمولي ولا تتحدد بنطاق ضيق بعملياتها .

12. تسعى إلى جذب زبون احتمالي، وهي مصارف تُوجد زبائنها وأسواقها،

13. إنها مصارف قائمة على النمو المضطرد والمرتكز على أداء متميز وفعال وقائم على الجودة الشاملة .

14. إدارة المخاطر بشكل محسوب، وتنتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وفاعليتها وربحها وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازاتها، وتعتمد على إنشاء القيمة المضافة، والتي تنشأ عن طريق متابعة عملياتها سواء داخل مجموعة المصارف والشركات التابعة لها أو امتداد فروعها كشبكة مراسليها.

15. تعتبر[24] المصارف الشاملة من المؤسسات المستقرة، حيث يمكن للعملاء الاعتماد عليها في الظروف الصعبة والظروف الجيدة، وهذا الاستقرار في المصارف الشاملة مشتق من جانبين،الأول هو قدرة هذه المصارف على نقل رأس المال ومصادر التمويل من قطاع أعمال إلى أخر وقت الحاجة، والثاني هو هيمنة المصارف الشاملة على النظام المصرفي المحلي .

يرى الباحث مما سبق أن المصرف الشامل يتصف بعدد كبير من الصفات التي تجعل من هذه الإستراتيجية مطلب ضروري وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد العصري المتوازن، حيث أن هذه الإستراتيجية تتعامل مع كافة القطاعات بالإضافة إلى قدرتها على التعامل مع كل ما هو جديد في المجالات المالية والمصرفية، كما أن امتلاكها للخبرة الفنية والاستشارية وارتكازها لمبدأ الجودة الشاملة وتعاملها مع المخاطر بشكل احترافي يجعل من الصيرفة الشاملة الصورة المشرقة لأي مصرف يريد الدخول في السوق المالي العالمي وينافس غيره من المؤسسات المالية و المصرفية المختلفة .

2-1- 7-دوافع التحول للصيرفة الشاملة:

تشهد المصارف تحولات عميقة في وظائفها في السنوات العشرين الأخيرة بصفة عامة وكذلك منذ منتصف التسعينات وهذه التحولات تصب في الاتجاه نحو التحول للمصارف الشاملة، حيث ظهرت العديد من التطورات والتغيرات في بيئة العمل الاقتصادية منها بشكل عام و

---

[23] شاهين عكاب سالم،**الصيرفة بحوث و تطبيقات** ،مرجع سبق ذكره، ص22-23.

[24] Ingo Walter and Roy C.Smith,1999, **global capital markets and banking** , London, McGraw-Hill book Company.p 546-547

المصرفية بشكل خاص، وقد شكلت دوافع وعوامل محفزة نحو تحول المصارف المتخصصة إلى مصارف شاملة، ومن أبرز تلك الدوافع ما يلي :

2-1-7-1- التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي[25] :

يشهد الهيكل الاقتصادي العالمي تطورين هامين: يتمثل الأول في تطور الهيكل الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة نحو ازدياد وزن قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة التحويلية،أما التطور الثاني فيتمثل في تحول بعض الصناعات إلى الدول النامية نتيجة لاتجاهها نحو الاقتصاد الحر وزيادة الاستثمار البشري، ومع استمرار الضغوط نحو تحرير الأسواق المالية، وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، يتوقع أن تتفاعل التطورات السابقة نحو المزيد من التنافس الحاد بين المؤسسات المالية على اغتنام الفرص الاستثمارية المحتملة سواء في العالم المتقدم أو النامي .

2-1-7-2- دوافع ذاتية:

حيث[26] أن المصارف يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات اللازمة للتواكب معها. ومن ثم المصرف غير القادر على مواكبة هذا التفاعل يزول ويفلس لأنه لا يستطيع إقامة علاقات وروابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال وبالتالي تنقطع عنه مصادر التمويل. وبالتالي فإن الدوافع الذاتية ضرورية للمصارف من أجل مواكبة تغيرات البيئة الخارجية للمصارف.

2-1-7-3- التطور والتحولات في الاقتصاديات المحلية :

وذلك من خلال خلقها لمجالات تتطلب تتدخل المصارف ولعب دورًا محوريًا فيها مثل الخصخصة،إذ أقبلت معظم دول العالم على تبني برامج الخصخصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب من المصارف أن تساعد في تنفيذ مثل هذه البرامج.

2-1-7-4- الوعي لدى جمهور المتعاملين وطلباتهم من المصارف:

وذلك من خلال مدى تفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو من مصرف واحد، دون عناء التنقل بين المصارف، وهذا يتطلب من المصارف السعي لتوفير أكبر قدر ممكن من الخدمات والتسهيلات للزبائن تحت سقف واحد.

---

[25] محمود عبد العزيز، 1997 م،**الصناعة المصرفية و تحديات القرن الحادي والعشرين**،بيروت ،اتحاد المصارف العربية، ص 228.

[26] أحمد عبد الخالق ،البنوك الشاملة ،مرجع سبق ذكره .

2-1-7-5- المنافسة:

تعتبر[27] المنافسة دافعاً هاماً لتحول البنوك نحو البنوك الشاملة، والمنافسة تكون على مستويين، المستوى الأول:منافسة بين البنوك ذاتها في الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصاديات المختلفة، وهو ما يخلق الدافع لدى البنوك لتزيد حجم إقراضها وتنوع نشاطها وسعيها لاكتساب العملاء الجدد والمحافظة على العملاء القدامى.

أما المستوى الثاني: فهي منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية الصناعية أو التجارية، إذ تشهد السوق المالية الآن دخول العديد من الشركات الصناعية و التجارية وشركات التامين والسمسرة في مجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف على تقديمها مما أدى إلى تآكل أرباح المصارف، وهو ما أوجب عليها أن تبحث عن إستراتيجية تسمح لها بأن تحافظ على مصالحها في ظل ما يحدث من ظروف تخلقها العولمة المالية.

2-1-7-6- تطور أسواق المال وأدواتها:

إن التطور الكبير الذي تشهده أسواق المال الدولية فرض على المؤسسات المالية والمصرفية أن تتطور لتواكب هذه التغيرات ففي العقود الثلاثة الماضية، عرفت الأسواق المالية ظهور أدوات مالية جديدة مثل التسنيد أو التوريق، واتجهت المصارف نحو ممارسة نشاطات خارج الميزانية، وكذلك الاتجاه أكثر نحو استخدام منتجات الوقاية من الأخطار والتأمين على المحافظ الاستثمارية.

2-1-7-7– التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات :

وهو[28] ما أسفر عما يعرف بتكنولوجيا المعلومات(**I**nformation **T**echnology)، وهذا ما أدى إلى تهيئة المناخ لظهور المصارف الالكترونية وسرعة تبادل المعلومات مما قلل كثيرًا في فجوة المعلومات التي كانت تحجب المصارف عن الدخول في الكثير من المشروعات، كما أن هذا التطور أدى إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة.

2-1-7-8- تزايد حركة الاندماج بين المصارف بمعدلات كبيرة:

حيث ازدادت في السنوات الأخيرة حركات الاندماج بين المصارف تحت تأثير العولمة ويؤدي ذلك بلا شك إلى تكوين كيانات مالية ضخمة تستطيع إن تقيم فروعها في كل مكان .

[27] رعد هزيم ،لا للتخصص نعم لكل شيء، **مجلة التأمين و المصارف** ،مرجع سبق ذكره ، ص 13- 14.
[28] أحمد عبد الخالق ،البنوك الشاملة ، مرجع سبق ذكره .

2-1-7-9- التحرير الاقتصادي العالمي و تحرير الخدمات المالية: يؤدي التحرير الاقتصادي في إطار اتفاقات "الارجواي" إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تنوع المصارف أنشطتها وتمدها خارج الإطار الضيق والتي ظلت ممنوعة منها لفترة زمنية ليست قصيرة. كما إن التحرير امتد ليطال كذلك تحرير الخدمات ومنها قطاع الخدمات المالي بما فيها المصارف ويمثل الوضع تحديا للبنوك الوطنية في الكثير من الدول .

2-1-7-10- تصاعد الوزن النسبي لما يعرف بالاقتصاد الرمزي:

حيث أن النمو في نمط هذا الاقتصاد يتصاحب مع تعاظم تحركات رؤوس الأموال غير المرتبطة بتحركات السلع والخدمات إذ تشير التقديرات إلى إن حجم هذه التحركات يبلغ 150 مليار دولار يوميًا ومن المتوقع إن يزداد هذا الحجم مع التصاعد أهمية قطاع الخدمات المالية وظهور البورصات وانتشارها في الكثير من الدول النامية ومواكبة إفساح المجال لقوى السوق وطنيًا ودوليًا ويدعم ذلك ويعززه التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل التحويلات المالية التي تزداد أمناً مع مرور الوقت .

2-1-7-11-التوجه المتزايد دوليا نحو التكتلات الاقتصادية:

إن إقامة مناطق وأسواق مالية ونقدية موحدة كالاتحاد الأوروبي النقدي أو مناطق تجارية إقليمية كمنطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أو منطقة التجارة العربية الحرة، من شأنها زيادة حدة المنافسة، وبالتالي زيادة التأثير على المصارف العاملة ضمن هذه المناطق، وبالتالي تجد هذه المصارف نفسها مضطرة لتقوية قاعدتها المالية ورفع قدرتها التنافسية والإدارية.

2-1-7-12-التوجه نحو تبني مفاهيم السوق:

منذ انهيار منظومة الدول الاشتراكية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت الكثير من الدول بتنفيذ برامج اقتصادية إصلاحية متبنية التحول نحو اقتصاد السوق، هذا التحول ساعد في خلق فرص استثمارية كبيرة نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي دور أكبر للأسواق المالية والمصرفية.

يلاحظ الباحث من خلال العرض السابق أن هناك كم كبير من العوامل والتغيرات المحلية، الإقليمية، والدولية التي تدفع المصارف نحو هذا الشكل من الصيرفة، فتزايد حاجات الزبائن لخدمات العمل المصرفي والمنافسة الكبيرة من المؤسسات المالية وغير المالية تتطلب من المصارف تقديم خدمات شمولية لزيادة حصتها من الزبائن،وخير سبيل لذلك هو إتباع إستراتيجية الشمول في تقديم الخدمات

كما أن تزايد وتيرة التكتلات الاقتصادية بين الدول مثل (الاتحاد الأوروبي) وحركات الاندماج بين المصارف والانتشار الهائل لظاهرة العولمة، والنمو الكبير للاقتصاد الرمزي مقابل الاقتصاد السلعي، جميعها تشكل عوامل ضغط على نشاط المصارف على كافة المستويات، وبالتالي إذا ما أرادت المصارف التأقلم مع هذه التغيرات الكبيرة في الاقتصاد العالمي، فلا بد للمصارف من الانتقال من شكل مصرفي ذو نشاط ضيق ومحدد تقيده القوانين والتشريعات إلى شكل آخر يقوم على الشمول في ممارسة الأنشطة المصرفية وغير المصرفية أخذاً بعين الاعتبار هذه التحولات الهائلة في الاقتصاد العالمي، وقادراً على استيعاب والوفاء بالمتطلبات الجديدة للعمل المصرفي المعاصر .

2-2- المبحث الثاني:

استراتيجيات وخدمات المصارف الشاملة

2-2-1- المقدمة :

ترتكز المصارف الشاملة في سبيل ممارستها لأنشطتها وتقديمها لخدماتها على العديد من الاستراتيجيات، فمن المعروف أن المصارف الشاملة تقوم على إستراتيجية التنويع بشكل عام، والتي بدورها تنقسم إلى استراتيجيات فرعية هي: التنويع في مجال تمويل واستثمار الخدمة المصرفية، والإقدام على مجالات استثمار جديدة، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية وممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية .

كما أن هناك العديد من الأسس التي ينطلق منها المصرف الشامل عند إدارته لموارده والودائع والعرض التالي يوضح أهم هذه الاستراتيجيات والأسس بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة على الودائع، وأخيراً أهم الخدمات التي يقدمها المصرف الشامل .

2-2-2-استراتيجيات إدارة المصارف الشاملة :

ترتكز إدارة المصارف الشاملة على عدد من الاستراتيجيات أهمها، إستراتيجية التنويع في ممارسة الأنشطة المصرفية، والإقدام على مجالات استثمار جديدة، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية وممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية .

2-2-2-1-إستراتيجية التنويع في ممارسة الأنشطة المصرفية

2-2-2-1-1- ماهية الأعمال المصرفية:

يقصد بالأنشطة المصرفية هي تلك الأنشطة التي ورد ذكرها في المادة الثانية عشر من قانون تأسيس المصارف السورية الخاصة، وهي على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[29]:

1- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لآجال مختلفة .

2- خصم الأوراق التجارية وإسناد الأمر والسفاتج وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وإسناده .

3- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.

---

[29] المادة الثانية عشر من القانون رقم 28 لعام 2001م الخاص بتأسيس المصارف الخاصة في سورية.

4- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وإسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها والاتجار بهذه الأوراق.

5 - توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.

6- فتح حسابات جارية وحسابات توفير.

7- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.

8- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.

9- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.

10- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.

11- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها الجمهورية العربية السورية وفق الضوابط و النسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

12- وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه، في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات.

13- يجوز للمصرف بناء على موافقة مصرف سورية المركزي المسبقة القيام بما يلي:

أ- المساهمة برأسمال مصارف عربية أو أجنبية ضمن الحدود والشوط التي يحددها المصرف المركزي

ب- شراء العقارات اللازمة لممارسة نشاطاته حصرا داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها

بالإضافة إلى العمليات المصرفية الأخرى التي ذكرت في المادة 85 من قانون النقد الأساسي وهي[30]

14- شراء وبيع سندات وأذونات الخزينة وحيازاتها وممارسة عمليات نظام إعادة شراء السندات (الريبو).

وترتكز إستراتيجية إدارة المصارف الشاملة في مجال الخدمات والأعمال المصرفية على التنويع في جانبين أساسين هما: تنويع مصادر التمويل، وتنويع مجالات الاستثمار.

[30] المادة 85 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 م .

2-2-2-1-2- التنويع في مجال التمويل:

يسعى[31] المصرف الشامل إلى التعامل مع منشآت تنتمي إلى قطاعات اقتصادية مختلفة، وذلك كبديل عن التعامل مع منشآت تنتمي إلى قطاع بعينه، هذا الاتجاه يحتمل أن يترتب عليه زيادة الطلب على القروض التي يقدمها المصرف. ولما كانت قدرة المصرف على زيادة الودائع – بمفهومها التقليدي– محدودة، فقد تبنت المصارف ما يطلق عليه بنظرية إدارة الخصوم– Liability Management Theory– التي تقضي بأن السيولة لا يمكن مواجهتها من خلال الاحتياطي الثانوي وحده، بل ينبغي على المصرف تنمية موارده المالية باللجوء إلى المصادر غير التقليدية وهو ما يعني بالتبعية تحقيق تنويع في مصادر الأموال.

وصور التنويع في مصادر التمويل كثيرة منها.

1– الاتجاه نحو إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول:وهي شهادات يمكن بيعها وشراؤها في سوق النقد في أي وقت، دون الرجوع إلى البنك الذي أصدرها .

2– الاقتراض طويل الأجل من أسواق رأس المال من خلال إصدار سندات أو الاقتراض من شركات التأمين، ويساهم هذا الاتجاه في تدعيم رأس المال مما يوفر حماية للمودعين.

3– قد يلجأ المصرف الشامل إلى إعادة تنظيم نفسه على شكل شركة قابضة، تضم إلى جانبه العديد من الشركات الشقيقة الصناعية والتجارية، حيث تساعد هذه الشركات المصرف في حالة تسرب الودائع.

4– وقد[32] يلجأ المصرف إلى ما يسمى التوريق(securitization)، والذي يقصد به تحويل أصل غير سائل إلى ورقة مالية قابلة للتداول، أو[33] يقصد به تحويل الالتزامات المالية إلى أوراق مالية يمكن المتاجرة بها في الأسواق المالية، حيث يلعب التوريق دوراً مهماً ومتزايداً في الأسواق المالية ويعتبر أداة هامة لشركات التمويل.وتعتبر الرهونات السكنية (residential mortgages) أكبر وأقدم قطاع اقتصادي للقيام بعملية توريق الأصول .

وتحقق[34]المصارف التي تضطلع بعملية التوريق عدة أهداف، وذلك أثناء بيع أو تحويل الموجودات التي تم إنشاءها بدلاً من الاحتفاظ بها ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :

1– تخفيض متطلبات رأس المال الرقابي

2– الحصول على مصدر تمويل إضافي بتكلفة منخفضة عموماً

---

[31] منير إبراهيم هندي، 1996م،**إدارة البنوك التجارية، كمدخل اتخاذ قرارات**، الإسكندرية،المكتب العربي الحديث ، ص 63– 64.

[32] Julian Walmsley,1998,**new financial instruments**,NewYork,John Wiley &Sons,p.p239

[33] Robert W.Kolb, Ricardo J.Rodrigues,1996,**Financial Institutions**, ,London,Orion Business books ,p.442

[34]مقدمة إلى منظور لجنة بازل للتوريق،**مجلة الدراسات المالية و المصرفية**،2003م ،العدد الثاني،السنة الثانية عشر، حزيران، ص 5-4، نقلا عن BIS,basel committee on bank supervision consultative document "asset securitization"January,2001,p.p 1-2

3- تعزيز صورة النسب المالية التي يتمتع بها المصرف

4- تنويع المحافظ من خلال دور المصارف كمستثمر على أساس حيازة أنواع مختلفة من الموجودات الناشئة في مناطق جغرافية و قطاعات متنوعة.

على[35] جانب آخر فقد سمح المشرع السوري لمصارف الاستثمار من ممارسة نشاط التوريق ،حيث نص المرسوم التشريعي رقم 56 لعام 2010م الخاص بإحداث مصارف الاستثمار في سورية في المادة العاشرة منه على السماح بالقيام بأعمال التسنيد والتوريق بموافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف وبموجب تعليماته الخاصة .

يلاحظ الباحث من خلال العرض السابق أن المصرف الشامل يمتلك العديد من مصادر التمويل، كما أن هذه المصادر تتسم بالمرونة حيث أن بعضها قصيرة الأجل مثل (شهادات الإيداع)، وبعضها طويل الأجل مثل (الاقتراض من أسواق رأس المال)، كما أن الشركة القابضة توفر للمصرف السيولة المطلوبة إذا ما تعرض لحالة شح في السيولة، وأخيراً فإن التوريق يعتبر آلية تمويل جديدة توفر العديد من الإيجابيات للمصرف من جانب، ولكنه ينطوي على العديد من المخاطر من جانب آخر .

2-2-2-1-3-التنويع في مجال الاستثمار :

ويتم تنويع مجالات الاستخدامات المصرفية من خلال عدة جوانب لعل من أهمها:

2-2-2-1-3-1- التنويع في محفظة الأوراق المالية :

يرتكز[36] مفهوم المحفظة الاستثمارية على أنها مجموعة من الاستثمارات الفردية، التي تتنوع من حيث النوع والحقوق وجهة الإصدار والعائد والسيولة والضمان وتواريخ الاستحقاق وإمكانية التسويق وعملة الإصدار ودرجة المخاطرة، والآلية الأساسية التي تحكم استثمارات المحفظة الاستثمارية هي الموازنة بين الربحية والسيولة

كما يأخذ المصرف الشامل بعين الاعتبار طبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المصدرة لها، مع تعددها وتباعدها جغرافياً، وانخفاض درجة ارتباطها ببعضها البعض، بحيث تحقق أكبر درجة من التنويع الذي يجعل المخاطرة عند أقل درجة ممكنة، ومن ثم تزايد احتمالات تعظيم الربحية.

2-2-2-1-3-2- تنويع القروض الممنوحة: بحيث[37] تقدم القروض لكل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية سواء الزراعية، الصناعية أو التجارية وحتى الخدمية إلى جانب الأنشطة العقارية

---

[35] المادة العاشرة من المرسوم التشريعي رقم 56 لعام 2010م الخاص بإحداث مصارف الاستثمار في سورية .

[36]عادل رزق، 2007م،مداخل الإدارة لمخاطر الاستثمار ،**النشرة المصرفية العربية** ، الفصل الثاني ،ص 23-24 .

[37]عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

والقروض الاستهلاكية للقطاع العائلي إلى جانب قروض لتمويل التجارة الدولية. ومن ناحية أخرى تقدم المصارف الشاملة قروضها على مدى آجال زمنية مختلفة، فهناك القروض القصيرة والمتوسطة وكذلك الطويلة اعتماداً على قانون المتوسطات الذي يؤدي إلى استقرار الموارد المالية للمصرف بحيث يتيح له فرصة توجيه جزء منها إلى القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

ويدعم ذلك أن معظم الدراسات في هذا المجال أثبتت أنه إذا قامت مجموعة من المودعين بسحب جزء من ودائعها، فإن هناك احتمال كبير أن تقوم مجموعة أخرى من المودعين بالقيام بإيداع ودائع تعادل تقريباً ما قام بسحبه الآخرين، وبالتالي استقرار في حركة الودائع .

يلاحظ الباحث أن مجالات الاستثمار للمصرف الشامل واسعة، فالمحفظة الاستثمارية تحقق له إلى حد كبير الموازنة بين الربحية والسيولة، إلا أنها تحتاج إلى قدر كبير من الخبرة في إدارتها، كما أن تنويع القروض يوفر للمصرف الشامل المرونة، وذلك من خلال تنويع القروض من ناحية الآجال من جهة ومن ناحية القطاعات التي تنتمي إليها من جهة أخرى .

2-2-2-2- الدخول في مجالات استثمار جديدة:

حيث استطاعت المصارف الشاملة اقتحام مجالات الاستثمار التالية:

2-2-2-2-1-أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية :

التي تتضمن[38] ثلاثة وظائف أساسية هي شراء الأسهم المصدرة حديثاً من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال فترة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل المصرف على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة الأسهم للشركات المصدرة.

وهناك الوظيفة التالية في مجال أداء الصيرفة الاستثمارية وهي التسويق، والتي تتضمن قيام المصرف بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة مستخدماً في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين، ويتقاضى المصرف في مقابل ذلك عمولة.

والوظيفة الثالثة في هذا المجال متعلقة في تقديم الاستشارات حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المقارنات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع و الظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق .

---

[38] عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره،ص 56-57.

فيما يخص سورية فإن القوانين والتشريعات الصادرة بخصوص المصارف قد تطرقت لموضوع الصيرفة الاستثمارية من خلال ما يلي :

– شراء[39] وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

– وبشكل[40]عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه، في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية.

وبالتالي يرى الباحث أن المادة 12 سمحت بشكل صريح للمصارف من ممارسة نشاط بيع وشراء الأوراق المالية بنطاق ضيق من خلال عمليات البيع والشراء للأوراق المالية لحسابها الخاص، أما المادة 13 فقد جاءت عامة لتضم كافة الأعمال المالية والمصرفية، وبالتالي هل قصد المشرع السوري من سماحه للمصارف من ممارسة كافة الأعمال المالية والمصرفية، أن تمارس نشاطي التسويق وتقديم الاستشارات التي سبق التنويه إليهما ؟.

2-2-2-2-2-تمويل عمليات الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية:

من منطلق أن تقوم المصارف الشاملة بتقديم القروض طويلة الأجل لاتحادات العاملين المساهمين، وتتم خدمة القرض من حصيلة توزيعات الأسهم التي تم شرائها بالإضافة إلى ما تسدده اتحادات ونقابات العاملين، ويمكن أن تستفيد المصارف الشاملة في مقابل ذلك بإعفائها من50% من الفوائد المستحقة، الأمر الذي يمكنها من تقديم مثل هذه القروض بأسعار فائدة منخفضة تساهم إلى حد بعيد في نجاح برامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية.

2-2-2-2-3- تحويل القروض إلى جزء من رأس المال(رسملة القروض) :

أي استبدال القروض بحصص في رأس المال بعد الفشل في سداد التزامات الشركة أو المنشأة و تأكد المصرف أن أسباب تعثر تلك الشركة أو المنشأة راجع إلى سوء الإدارة، وأن ملكيته لجزء من رأس المال سيعطيه الحق في المشاركة في إدارة هذه الشركة أو المنشأة .

يرى الباحث أنه في مجال ممارسة المصرف الشامل للأنشطة الاستثمارية الجديدة، فيما يخص أعمال الصيرفة الاستثمارية تتطلب من المصرف الخبرة الكافية في هذا المجال نظراً للمخاطر الكبيرة المترتبة على عدم قدرة المصرف على بيع الأسهم، كما تتطلب سوق مالي متطور لإنجاز هذه المهمة، كما أن تمويل عمليات الخصخصة ورسملة القروض تساعد على تطوير

---

[39] المادة 12،من القانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بتأسيس المصارف الخاصة .

[40] المادة13،من القانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بتأسيس المصارف الخاصة

عمل المنشآت إلى حد كبير إلا أن هذا مرتبط بالقوانين والتشريعات ومدى سماحها للمصارف بالعمل في هكذا مجالات .

2-2-2-3- دخول المجالات غير المصرفية:

ترتكز إستراتيجية التنويع في هذا المجال على ممارسة المصرف لأنشطة غير مصرفية، حيث أثبتت التجارب أن ذلك يزيد الربحية والعائد دون إضافة مخاطر السيولة، ويرتكز نشاط المصرف على ممارسة الأنشطة التالية.

2-2-2-3-1- القيام بنشاط التأجير التمويلي:

يمثل[41] التأجير التمويلي قمة التطوير القانوني لصيغ التمويل اللازم لتمكين المشروعات من الحصول على الأصول الرأسمالية باستئجارها دون الحاجة لاقتنائها ودفع كامل ثمنها .
حيث[42] يتم إبرام اتفاق بين الشركة والمصرف ينص على بيع أصل من أصول الشركة إلى المصرف على أن يقوم المصرف بإعادة تأجيره للشركة للانتفاع به، وبالطبع ستكون متحصلات الإيجار مضافاً إليها القيمة المتبقية من الأصل كافية لتغطية تكاليف الشراء بالإضافة على عائد مناسب، والتأجير التمويلي يعتبر في هذه الحالة قرض مضمون نظراً لأن المستأجر يسدد القيمة الإيجارية الدورية ويقوم بتسليم الأصول للبنك في نهاية فترة التعاقد، وفي حالة عدم قدرة المستأجر على سداد قيمة الإيجار يكون للمصرف الحق في استرداد الأصل وهو لا يختلف كثيراً في ذلك عن أي قرض مضمون بشراء الأصل، حيث يكون أيضاً من حق المصرف المؤجر استرداد الأصل المُؤجر في حالة وجود مخاطر الإفلاس لدى العميل أو الشركة المستأجرة.
يستنتج الباحث أن نشاط التأجير التمويلي يوفر العديد من الإيجابيات للطرفين، فالشركة لا تكون مضطرة لدفع كافة قيمة الأصل إنما إيجار دوري وهذا يخفف عنها عبء تدفق مالي خارج كبير، وما هو مهم بالنسبة للمصرف هو أن هذه العملية تعتبر بمثابة منح قرض مضمون وبالتالي فإن المخاطر عند حدها الأدنى .
أما[43] بالنسبة لسورية فإن التشريعات المالية والمصرفية الحديثة سمحت للمصرف التجاري السوري بالتعامل بالتمويل التجاري بناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة وزير المالية وفق الحدود و الضوابط التي يضعها مجلس النقد والتسليف. كما[44] أن المرسوم التشريعي رقم

---

[41] د.فخري الدين الفقي،2000م،صناعة التأجير التمويلي مع دراسة تحليلية للسوق المصري ،**سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي**،الكويت،العدد 60،ص 11-12 .
[42] عبد المطلب عبد المجيد،**العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره،ص 58-59 .
[43] المادة الخامسة من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2006م ،حول المصرف التجاري السوري .
[44] المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 88 لعام 2010م حول شركات التأجير التمويلي .

(88) لعام2010م الخاص بالتأجير التمويلي فقد سمح بتأسيس شركات التأجير التمويلي وشركات الإجارة الإسلامية على شكل شركات مساهمة مغفلة .

2-2-2-3-2– نشاط الاتجار بالعملة[45]:

وهي أنشطة تركز عليها المصارف الكبيرة، من خلال الاتجار بالعملة التي في حوزتها في الأسواق الحاضرة، بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة مقابل العمولات التي تحصل عليها المصارف في هذه الحالة دون أن تتعرض لمخاطر على الإطلاق، وتتضمن أيضاً إمكانية استفادة المصرف من الاستخدامات المطلوبة لبعض الوقت قبل حلول موعد تمام التحويل، وهنا سيكون التعامل في الأسواق الحاضرة بهذه الصورة

أفضل من التعامل في الأسواق الآجلةForwards وعقود المستقبليات Futures وأسواق الخياراتOptions.

2-2-2-3-3-نشاط إصدار الأوراق المالية:

حيث تتولى المصارف الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال، ولكن في هذه الحالة لا تتعهد بتصريفها ويحصل المصرف مقابل تصريف أي قدر منها على عمولة مع عدم تحمله لأية أعباء في حالة عدم نجاحه في تصريف الجزء الباقي حيث يقوم برده إلى جهة الإصدار في هذه الحالة.

يلاحظ الباحث أن هذا النشاط يقلل من تعرض المصرف للمخاطر مقارنة مع نشاط الإسناد، حيث أن مسؤولية المصرف محدودة، والجهة المصدرة هي التي تتحمل مسؤولية الكمية التي لم يتم تصريفها.

2-2-2-3-4- إدارة الاستثمارات لصالح العملاء :

وذلك من خلال قيام بعض المصارف الشاملة بتكوين صناديق للاستثمار تقوم باستثمار ودائع العملاء، ويديرها المصرف لصالحهم مقابل أتعاب محددة يحصل عليها، أما في الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم، ويدخل في ذلك تولي المصرف الشامل إدارة المحافظ الاستثمارية لصالح العملاء بحيث تقوم تلك المصارف ببيع وشراء الأوراق المالية بناءاً على أوامر من العميل بالإضافة إلى تحصيل الأرباح والفوائد المحصلة عن تلك الاستثمارات، ولا يتحمل المصرف أي مسؤولية في إدارة محفظة الأوراق المالية للعملاء، فالأرباح والخسائر من نصيب العملاء وحدهم والمصرف يحصل على عمولة البيع والشراء

[45]عبد المطلب عبد الحميد ،**البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**،مرجع سبق ذكره ،ص 26.

بالإضافة إلى أتعاب إدارة محفظة الأوراق المالية. حيث[46] تعد صناديق الاستثمار وفق هذا المفهوم أحد الأساليب الحديثة في إدارة المدخرات والأموال، وذلك وفق تطلعات المستثمرين وحسب احتياجاتهم الخدمية ومدى تقلب مخاطرهم .

يلاحظ الباحث أن نشاط إدارة الاستثمارات للعملاء نشاط هام و يتطلب خبرة واسعة من قبل المصرف من خلال عمليات البيع والشراء للأوراق المالية، كما أن مسؤولية المصرف محدودة بمقدار التفويض الذي يخوله له صاحب المحفظة الاستثمارية .

2-2-2-4- ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية:

وينطوي ذلك على القيام بالأنشطة التالية من خلال الفروع[47] .

2-2-2-4-1- تقديم الأنشطة المصرفية في المحلات الكبرى والسوبر ماركت:

حيث أبرزت تلك الأنشطة فكرة إنشاء فروع السوبر ماركت المصرفية التي تعتبر بمثابة الفرع الذي يقدم خدمات وأنشطة مصرفية متكاملة داخل المحلات الكبرى والسوبر ماركت والتي أثبتت الدراسات أنها أكثر ربحية حيث تحقق نقطة التعادل بعد فترة قصيرة تتراوح بين 6-9شهور من تاريخ الافتتاح.

2-2-2-4-2- إنشاء الفروع المصرفية التي تتخذ شكل مخازن الأقسام والبوتيك :

فالأولى تقدم خدمتها على مدار أربع وعشرين ساعة وكل أيام العمل بلا انقطاع، والثانية تقدم خدمة مصرفية متخصصة تستهدف فئات محددة، عادة ما يكونوا من رجال الأعمال والأثرياء.

2-2-2-4-3- إنشاء الفروع كاملة الآلية أو شبه الآلية:

بحيث تسعى هذه الفروع لتحديد مزيج الخدمات التي يحتاج العملاء تحويلها من العمليات التقليدية إلى العمليات الآلية بالكامل أو شبه الكاملة .

ولا شك بأن إدخال التكنولوجيا المصرفية لفروع المصارف سيؤدي إلى ضرورة إعادة النظر في اختيار العاملين المناسبين في الألفية الثالثة بحيث يتم المزج بين الخبرات التسويقية العالية والتمتع بالخبرات التكنولوجية، كما سيساعد المصارف على تقديم الخدمة المصرفية للزبائن في كل الأوقات والأماكن مما يساعد على تعظيم راحة الزبائن .

يرى الباحث أن اعتماد المصارف الشاملة على التسهيلات التكنولوجيا قد أصبح في الوقت الحالي ضرورة تنافسية للمصارف التي ترغب في المحافظة على زبائنها الحاليين، أو جذب المزيد من العملاء، وذلك من خلال توفير كافة التسهيلات الممكنة لهم.

2-2-3- أسس إدارة المصارف الشاملة:

---

[46] منيرة مسعود،2007م،صناديق الاستثمار ،**مجلة عالم المال**،العدد الخامس دمشق،دورية تصدر عن وزارة المالية،ص 23

[47]عبد المطلب عبد الحميد ،**البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**،مرجع سبق ذكره ،ص 29.

تسعى المصارف الشاملة من خلال تقديمها للأعمال والخدمات المصرفية إلى تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد المتاحة لديها، وترتكز الموارد التي تحصل عليها بشكل أساسي على عنصرين هما، رأس المال بمكوناته المختلفة، والودائع بأنواعها المتعددة.

2-2-3-1- رأس المال والاحتياطيات :

ويطلق[48]عليه حقوق الملكية الذي تتمثل في رأس المال والأرباح غير الموزعة واحتياطات المصرف، وقد أصبح المبدأ الأساسي في تكوين رأس المال المصرف هو الالتزام بنسبة معينة لرأس المال إلى الخصوم وهو ما يسمى بمعيار كفاءة رأس المال كما قدرته لجنة بازل، حيث[49] أن الهدف الرئيسي من متطلبات رأس المال للجنة بازل هو تقوية النظام المصرفي الدولي وخفض أو تقليل الاختلاف أو التفاوت في المنافسة بين المصارف نتيجة اختلاف متطلبات رأس المال عبر دول العالم . إن[50] نسبة ملاءة (كفاية) رأس المال بقيت في اتفاق بازل2 كما قررتها لجنة بازل1 وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 8%، هذا بالإضافة إلى مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال وهو رأس المال القانوني أو الرقابي في اتفاق بازل 1 بمكوناته المختلفة هي نفس المكونات في اتفاق بازل2،كما يتشابه الاتفاقان في أساليب قياس مخاطر السوق، حيث أشارت الوثيقة الرئيسية لاتفاق بازل2 إلى أن مخاطر السوق الواردة في بازل 1 سيتم تطبيقها في اتفاق بازل 2 بدون أية تغييرات. أما الاختلاف الرئيسي هو أن بازل2 قد أضافت المخاطر التشغيلية لمخاطر الائتمان والسوق التي ذكرها اتفاق بازل 1، بالإضافة إلى الاختلاف في طرق قياس المخاطر التي تواجه البنك .

إن احتفاظ المصرف برأس مال كاف من شأنه حماية المصرف من الهزات الناجمة عن الفشل المالي وفي نفس الوقت يحمل طمأنينة للمودعين، ويدعم[51] ثقتهم بالمصرف، وكلما زادت الثقة كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع الكافية لتأمين حسن سيره ونموه و امتصاص أية خسائر غير متوقعة وتمكين المصرف من متابعة أعماله ونشاطاته دون أن تتأثر ثقة المودعين .

كما ينبغي[52] أن يمثل رأس المال حاجز لامتصاص الخسائر في الأوقات الصعبة، بالإضافة إلى العديد من الوظائف الأساسية كمواجهة نفقات بدء النشاط ومقابلة الطلب غير المتوقع على

---

[48]عبد المطلب عبد المجيد،**العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره،ص61.

[49] Alan C.Shapiro,1996,**multi national financial management,**5th ed,New Jersey,Prentice-Hall international.

[50]نبيل حشاد ،2004م،**دليلك إلى اتفاق بازل-II-(المضمون –الأهمية- الأبعاد)**، بيروت ،اتحاد المصارف العربية، ، ص32-33.

[51]حمزة محمود الزبيدي ، 2000 م،**إدارة المصارف " استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان** "عمان ، مؤسسة الوراق للنشر، ص 84.

[52]طاهر موسى،2004م،قياس مخاطر الائتمان في التعرض بين المصارف،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،ع 285،ص 85 .

السيولة ومواجهة الخسائر المتوقعة، والخسائر الناجمة عن خيانة الأمانة وخسائر المعاملات الدولية.

ويتأثر تقدير حجم رأس المال بمجموعة من العوامل لعل من أهمها(53):

1- التنبؤ بالظروف الاقتصادية وما تحمله من رواج أو كساد.

2- العلاقة بين رأس المال ونوعية الودائع سواء كانت جارية أو ثابتة.

3-الموازنة بين متطلبات حصول المساهمين على أرباح معقولة وبين دعم المركز المالي للمصرف ودعم عمليات التوسع.

4- توقعات المساهمين لحجم ما يحصلون عليه من أرباح مقابل استثماراتهم في أسهم المصرف.

5- تدخل السلطات النقدية المحلية والعالمية في تحديد حجم رأس مال المصرف بغرض حماية المودعين والعمل على استقرار المعاملات المصرفية.

6-خبرة المصرف ودراساته السابقة، من خلال ربط رأس المال بنسبة معينة من حجم الودائع.

يرى الباحث مما سبق أن توافر نسبة مناسبة من رأسمال في المصرف أمر هام جداً، حيث أن رأس المال المناسب يوفر الطمأنينة للمودعين وبالتالي جذب المزيد من الودائع، كما أن رأس المال هام لامتصاص أية خسائر غير متوقعة ومتابعة المصرف لأنشطته وخدماته. ولم يسهب الباحث بالشرح فيما يتعلق برأس الماس لأنه سوف يتعرض لهذا الموضوع في الفصل الثالث عند دراسة أهداف المصرف التجاري .

2-2-3-2- إدارة الودائع وتنميتها:

الودائع(54) هي التي تمد المصرف بالحياة فبدونها لن تتوفر الأموال اللازمة لإصدار القروض أو إجراء الاستثمارات، كما أن المصرفيين يعلقون أهمية كبيرة على الودائع، ومن أجل اجتذاب المودعين تقام الفروع وتزود بالموظفين وتمنح المكافآت والعلاوات وتنظم الإعلانات، وهذه الأنشطة تقدم الدليل على أن الودائع لها قيمة وأن المصارف على استعداد لدفع ما هو أكثر من مجرد تكلفة في سبيل اجتذابها. كما(55) تعتبر الودائع أساس الأعمال المصرفية الأخرى مثل الإقراض والاستثمار، ويستند نظام الودائع المصرفية على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي، وتنقسم الودائع إلى عدة أنواع، وهي الودائع الجارية والتي تنقسم بدورها

53عبد المطلب عبد الحميد ،**البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**،مرجع سبق ذكره ،ص30-31.

54طارق عبد العال حماد،2000م،**التقييم"تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة"**،الإسكندرية،الدار الجامعية، ص 295

55عبد المطلب عبد المجيد،**العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره،ص62.

إلى ودائع شبه دائمة وودائع مؤقتة وودائع عارضة وودائع موسمية. بالإضافة إلى الودائع الجارية هناك الودائع الثابتة وتنقسم الودائع الثابتة إلى ودائع لأجل والودائع بإخطار سابق وشهادات العائد المتغير، والتي يتغير فيها سعر الفائدة خلال مدة معينة عادة ما تكون كل ستة أشهر.

وتوجد أيضاً ودائع صندوق التوفير، وهي من الوسائل الهامة لتعبئة المدخرات التي تحظى بانتشار على نطاق واسع، وكل المصارف تجيز تلك الودائع لأنها تخلق الوعي الادخاري وتدعم الوعي المصرفي و تكون بالتدريج عملاء ممتازين بمرور الوقت.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في حجم ونوعية الودائع يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إدارة الودائع، حيث يختلف مستوى ودائع النظام المصرفي ككل عن مستوى ودائع المصرف الفردي. فالودائع على مستوى النظام المصرفي أي المصارف مجتمعة، تحدد بناء على السياسة النقدية والتي تسمح بالتوسع في الودائع أو بزيادة الاحتياطيات النقدية المتاحة. فالمصرف المركزي يمكنه تغيير نسبة الاحتياطي النقدي، والإشراف على شباك الخصم، واستخدام عمليات السوق المفتوح كأدوات لتحقيق أهداف اقتصادية مثل النمو الاقتصادي ومستوى معين من العمالة واستقرار الأسعار.

أما المصرف الفردي فلا يمكنه الرقابة على مستوى الودائع و لكنه يمكنه التأثير على كمية الودائع التي لديه وذلك من خلال عدد من العوامل الاقتصادية والشخصية والتي يمكن أن تحدد مستوى ودائع المصرف الفردي وهي[56]:

2-2-3-2-1- السمات المادية والشخصية:

وتتمثل في الخصائص التي يتمتع بها العاملين بالمصارف من تأدية مهامهم بكفاءة وتعاملهم بود مع العملاء، بالإضافة إلى التسهيلات المادية التي يقدمها المصرف.

2-2-3-2-2-الخدمات التي تقدم بواسطة المصرف:

يتمتع المصرف الذي يقدم خدمات متنوعة لعملائه بإمكانية جذب الودائع عن المصارف الأخرى. وتتمثل الخدمات المتنوعة في نظام الإيداع والسحب الآلي وإمكانية السحب والإيداع بعد ساعات الدوام وتوفير تشكيلة متنوعة من الودائع.

---

[56] محمد الحناوي ،السيدة عبد السلام ،2001م،**المؤسسات المالية "البورصة و المصارف التجارية "** الإسكندرية ،الدار الجامعية ،ص 287–289.

2-2-3-2-3-سياسات المصرف و سمعته :

وذلك فيما يتعلق بسياسات القروض والاستثمار التي يتبعها المصرف لأنها مؤشر للعامة عن مستوى تعاملاته ودقتها، فالمصرف الذي يمكنه تفادي الأزمات الاقتصادية أو الظروف المحلية والعالمية يعتبر مصدر جذب للودائع عن المصرف الذي ليس لديه هذه الخبرات.

فسمعة المصرف الاستشارية وتشكيلة القروض وهيكل رأس المال القوي تعكس مدى كفاءة الإدارة، وبالتالي ثقة العملاء في المصرف، بالإضافة إلى أن التنوع في تشكيلة الاستثمارات والقروض تساعد على جذب المزيد من العملاء.

2-2-3-2-4- مستوى النشاط الاقتصادي:

حيث أن الظروف الاقتصادية من رواج وكساد تؤثر على مستوى ودائع المصرف، فالودائع تزيد في فترات الرواج الاقتصادي عن الكساد أو الأزمات الاقتصادية،هذه الظروف الاقتصادية تؤثر على السيولة ككل .

2-2-3-2-5- الموقع:

يمكن أن يؤثر موقع المصرف و قربه من العميل في قدرته على جذب الودائع، خاصة بالنسبة للعملاء الأفراد. فالمصارف تتشابه إلى حد كبير في أنواع الودائع التي تقدمها وكذلك القروض، وبالتالي فإن العميل يفضل المكان الأقرب له للتعامل معه، حيث أن سهولة الوصول إلى المكان مهم لجذب العملاء، وإدراك المصارف لذلك جعلها تنشأ الفروع المختلفة لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء.

2-2-3-2-6-عامل البداية الأولى :

حيث قد يفضل العميل التعامل مع المصرف الذي تعامل معه في أول مرة، أو يفضل الابن أو الابنة المصرف الذي يتعامل معه والده أو والدته .

وكذلك الأمر بالنسبة لشركات الأعمال فقد تفضل التعامل مع المصرف الذي حصلت منه على أول قرض.إن وجود مثل هذه الارتباطات والتي يصعب تغييرها قد تؤثر على مقدرة المصرف على جذب الودائع.

2-2-3-2-7- الدخل[57] :

يعتبر الدخل من أهم العوامل الاقتصادية ذات الأثر البالغ في الدافع الادخاري عموماً داخل الاقتصاد. ويمكن التعبير عن الدخل كمتغير مؤثر في السلوك الادخاري بشكل عام والطلب على الودائع المصرفية بشكل خاص بأحد المؤشرات الآتية :

[57] طلعت أسعد عبد الحميد ،1991م،**إدارة البنوك التجارية ،الاستراتيجية و التطبيق**، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص 156.

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو الثابتة .

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

والمنطق أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ومن خلاله زيادة نصيب الفرد منه، كلما زاد الطلب على الودائع المصرفية بشكل خاص والخدمات المصرفية بشكل عام، حيث يعد الدخل أحد أهم المحددات للادخار والإيداع الحقيقي .

2-2-3-2-8- الائتمان المصرفي :

من العوامل المؤثرة في حركة الإيداع المصرفي في أي اقتصاد، هو حجم ما تقدمه المصارف من قروض وتسهيلات ائتمانية واستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد برهنت النظرية النقدية على أن جزء من الائتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات يعود مرة أخرى إلى النظام المصرفي في شكل ودائع جديدة نظراً لما يسببه الائتمان المصرفي والتوسع فيه من زيادة في المعروض النقدي داخل الاقتصاد مما يكون سبباً في زيادة الميل للادخار بشكل عام والادخار في الأدوات التجارية بشكل خاص وهي الودائع بمختلف أشكالها .

2-2-3-2-9- اختلاف طبيعة العملاء[58] :

أكدت الدراسات أن عملاء القطاع العائلي يختارون البنك وفقاً لمجموعة من العوامل في مقدمتها قرب البنك من المسكن أو العمل أو أماكن التسوق الرئيسية، وبالتالي يلجأ العملاء إلى البنك الذي يوفر أقصى راحة للعميل، ويشترط العملاء في هذا النوع بالولاء للبنك وفقاً لدرجة الصلة الشخصية بينه وبين العاملين فيه، بينما تسعى مؤسسات الأعمال إلى البحث عن جودة الخدمات كأساس للتعامل مع البنك وسبب مؤثر في اختياره، ويهمهم في هذا الصدد مدى خبرة البنك فيما يقومون به من أعمال ويمكن جذبهم بالاتصالات الشخصية.

وكلما كبر حجم المنشأة كلما كان من الضروري أن تتعامل مع بنك أكبر، حيث تتقارب المراكز الرئيسية لهذه الشركات مع المراكز الرئيسية للبنوك الكبرى .

2-2-3-2-10- نسبتا الاحتياطي والسيولة[59]:

وهما نسبتا الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية، حيث تلتزم المصارف التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائعها لدى المصرف المركزي، وكلما رفع المصرف المركزي هاتين النسبتين، قل المتاح من الودائع لدى المصرف التجاري لأغراض الاستثمار والائتمان، وفيما يخص سورية سوف يتطرق الباحث لهاتين النسبتين في الفصل الثاني أثناء الحديث عن النسب المالية الخاصة بالسيولة .

---

[58]ابتهاج عبد الرحمن ،1999م، **إدارة المصارف التجارية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 65-66.

[59] د.عاطف جابر طه،2008م،**تنظيم و إدارة البنوك"منهج وصفي تحليلي**"،الإسكندرية،الدار الجامعية ،ص 178.

يلاحظ الباحث مما سبق أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى الودائع بالنسبة للمصرف، حيث أن التسهيلات العديدة التي يقدمها المصرف بالنسبة للزبائن واستخدام التكنولوجيا في الإيداع والسحب تعمل على تعظيم راحة العملاء وبالتالي الاستمرار في التعامل مع المصرف، كما أن تعدد الفروع المصرفية للمصرف الواحد وتوزعها الجغرافي الواسع يعني قدرة المصرف على الوصول إلى الزبائن بشكل أكبر من المصارف المنافسة، أما بالنسبة لمستوى الظروف الاقتصادية ونسبتا الاحتياطي فهم عوامل خارج عن سيطرة إرادة المصرف.

2-2-4- أهم وظائف الصيرفة الشاملة:

تقدم المصارف الشاملة الكثير من الخدمات والتسهيلات للزبائن والشركات والسوق المالي والاقتصاد بشكل عام. وبالتالي فإن أهمية المصارف الشاملة تعود إلى أهمية الوظائف التي تستطيع أن تقوم بها والتي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق ودفع عملية التحول التنموي والتطوير التي تشهدها الاقتصاديات.

والواقع يُعد ذكر هذه الوظائف عاملا مشتركاً في كل الكتابات التي تناولت هذه المصارف من قريب أو بعيد. وتغطي هذه الوظائف طائفة واسعة جدًا من النشاطات التي تضم الأنشطة المصرفية التقليدية التي اعتادت البنوك التجارية أن تنهض بها، ووظائف بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال. هذا بالإضافة إلى الدخول المباشر في استثمار المؤسسات الإنتاجية الزراعية والصناعية وكذلك المؤسسات الخدمية.

ويمكن تقسيم وظائف المصرف الشامل حسب طبيعتها إلى :

2-2-4-1-الوظائف التقليدية:

والتي تتمثل في الوظائف العادية (التقليدية) للمصارف ولكن بعد تطويرها وتحديثها مع إدخال الأجهزة والمعدات والتكنولوجيا الحديثة، وهي على النحو التالي[60] :

1- القيام بخدمات الترويج للأسهم وإدارة الاكتتاب فيها .

2- اكتشاف وتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية.

3- الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة.

4- إدارة عمليات التسويق وإعداد دراسات السوق والترويج لمنتجات المشروعات.

5- المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها.

---

[60] أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة ،مرجع سبق ذكره .

6- تعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق والتي تتمتع بنـــوع مـــن الاستقرار.

7-الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية متعدية التأثير والعملاقة، وتقديم رأس المخاطر في المشروعات.

8- تسهم في حسن تهيئة المناخ الاستثماري واستيعاب التكنولوجيا المتطورة.

9- تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

2-2-4-2- **الوظائف غير التقليدية:**

وتمثل[61]التغيرات الحديثة النشطة في البيئة الاقتصادية،مثل المبادلات والمستقبليات والخيارات والعقود الآجلة والتأجير التمويلي والخدمات الشخصية وأنشطة أمناء الاستثمار، كذلك الدمج والتوريق والوساطة وصناديق الاستثمار وأعمال الوساطة في مجال التأمين والشحن.

2-2-4-3- **الوظائف التنموية:**

والتي تتضمن الإنشاء والمساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية في مختلف الأنشطة والقطاعات وتمويلها ماليا ومتابعتها إداريًا وضمانها لدى الغير، وكذلك الاشتراك في إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة والمدن المتخصصة.

2-2-4-4- **المشاركة في تنشيط سوق الأوراق المالية وبرامج الخصخصة:**

وذلك من خلال إنشاء الشركات المالية التي تتعامل بالأوراق المالية أو دعم القائم منها وإدارة المحافظ الاستثمارية للعملاء وتوفير الأدوات ونظم المعلومات اللازمة لربط الأسواق المالية الإقليمية والدولية،وكذلك المشاركة في تقييم المشروعات المطروحة للبيع في إطار الخصخصة، والمساهمة في تشجيع صغار المدخرين للتعامل بأسهم الشركات المعروضة للبيع.

2-2-4-5- **الوظائف القومية والمرحلية:**

وهي[62]عبارة عن الأنشطة التي تتطلبها طبيعة المرحلة المالية كتمويل وتشجيع عمليات التصدير، والمساهمة في توفير عوامل تنمية الصادرات بوجه عام. كذلك توفير قاعدة بيانات

---

[61] رعد هزيم ،لا للتخصص نعم لكل شيء،**مجلة التأمين و المصارف**،مرجع سبق ذكره، ص 15.

[62] رعد هزيم ،لا للتخصص نعم لكل شيء،**مجلة التأمين و المصارف**،مرجع سبق ذكره، ص 15.

حديثة ومتنوعة لخدمة هذا الجانب، وإعطاء الأولوية لتمويل الإنتاج بغرض التصدير، والعمل على فتح مكاتب أو فروع في أسواق جديدة والاشتراك في تنظيم الحملات الترويجية.

يظهر تنوع هذه الوظائف واختلافها مدى أهمية ما تقوم به هذه المصارف من نشاطات التي من الممكن تلخيصها بتنوع وتعدد الائتمان المصرفي الممنوح (القروض،استثمارات) والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض المخاطر الائتمانية.

يلاحظ الباحث مما سبق أن المصارف الشاملة قد طرقت كافة مجالات الحياة المالية والمصرفية، فقد عملت على تطوير الوظائف التقليدية التي تقدمها المصارف، كما قدمت الوظائف غير التقليدية تلك الوظائف التي تحتاج إلى قدر كبير من الخبرة في ممارستها نظراً لارتفاع مخاطرها، كما أخذت المصارف الشاملة على عاتقها قضية التنمية والتي تعتبر الشغل الشاغل في البلدان النامية وذلك من خلال تقديمها لطائفة من الخدمات والوظائف التي تخص هذا الموضوع انطلاقًا من إقامة المشاريع الاستثمارية وصولاً إلى المساهمة في إنشاء المدن الصناعية .

والجدول التالي يوضح أهم الخدمات التي تقدمها المصارف الشاملة في ضوء العديد من التغيرات والتطورات في بيئة العمل المالية والمصرفية الدولية، والتي تشمل كل من بنوك

الجدول (1) يوضح أهم وظائف البنوك الشاملة في ضوء التطورات المصرفية العالمية

خدمات بنوك التجزئة (Retail)	خدمات بنوك الجملة (whole)	التأمين Insurance	خدمات الاستثمار investment
الودائع	الأوراق المالية	الاكتتاب	صناديق الاستثمار
شهادات الإيداع	خدمات الاستثمار	السمسرة	أمانة الاستثمار
المدفوعات		صناديق المعاشات	
القروض			
بطاقات الائتمان			

المصدر : Roy C.Smith and Ingo walter,1997,**Globalbanking**,NewYork,oxford university press,p.414.

التجزئة والجملة وغيرها من الخدمات المالية الأخرى.

كما لا يخفى على أحد الدور الذي يلعبه المصرف الشامل في مجال تطوير السوق المالي من خلال توفير معلومات كافية للزبائن عن المؤسسات وتقديم الاستشارة والخبرة للزبائن حول التعامل في أدوات السوق، وأخيراً توفر المصارف الشاملة دعماً ملحوظ لموضوع الصادرات

وتنميتها، وذلك من خلال توفير التسهيلات المتعلقة بإجراءات التصدير ونشرالفروع المصرفية في معظم البلدان لتسهيل هذه العملية .

يلاحظ الباحث أن وظائف وخدمات المصارف الشاملة متنوعة ومتعددة ومتشعبة، إلا أنه رغم هذا التشابك هناك ثلاثة أشكال تنظيمية يمكن من خلالها للمصرف ممارسة أنشطة الصيرفة الشاملة وهي [63] :

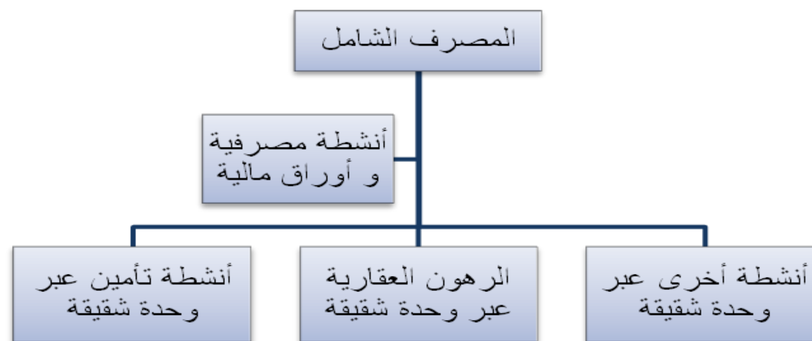
1- يمكن مباشرة هذه الأنشطة من خلال المصرف ذاته، وهذا الترتيب يستعمل بشكل واسع.

2- يمكن مباشرة هذه الأنشطة من خلال الشركات التابعة للمصرف (subsidiaries) وهذا الترتيب يبدو استخدامه بشكل متزايد.

3- يمكن مباشرة هذه الأنشطة من خلال بنك الشركات القابضة (BHC)،إلا أن هذا الترتيب التنظيمي لا يزال قليل الاستخدام .

والأشكال التالية توضح الأنشطة المتنوعة والمتعددة للمصارف الشاملة في الدول التي تعتبر الرائدة في تجربة الصيرفة الشاملة على مستوى العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية ،ألمانيا وبريطانيا .

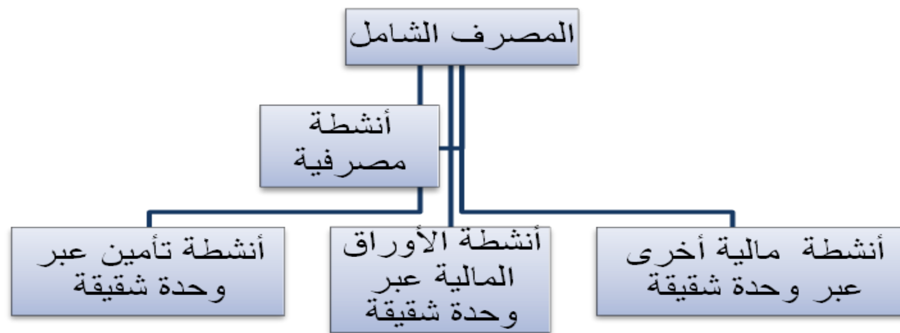
الشكل رقم (2) يوضح النموذج الألماني في الصيرفة الشاملة :



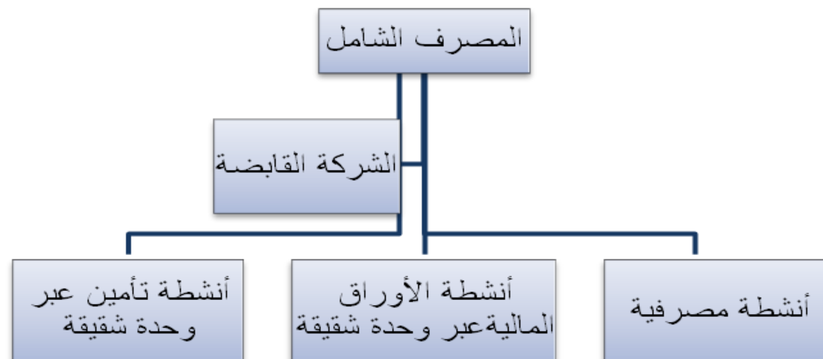
الشكل رقم (3) يوضح النموذج البريطاني في الصيرفة الشاملة :

---

63 Samuel H.Talley,1991,Bank Holding Companies a better structure for conducting universal banking,working paper series 663, http://www-wds.world bank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1991/05/01/000009265_3961001074749/Rendered/PDF/multi_page.pdf



الشكل رقم (4) يوضح النموذج الأمريكي في الصيرفة الشاملة :



المصدر: Anthony Saunders, Ingo Walter,1994,**universal banking in the United States What could we gain? What could we lose**?,N.Y,Oxford university press,p.85

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة على الربحية و السيولة

المبحث الأول: *الأهداف الرئيسية للمصارف التجارية والموازنة بينها*

المبحث الثاني : *طرق وأساليب قياس الربحية و السيولة*

المبحث الثالث: *المؤثرات في الربحية و السيولة*

3-1- المبحث الأول:

الأهداف الرئيسية للمصارف التجارية

3-1-1- المقدمة:

تحتل[1] الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية نظراً لكون القطاع المصرفي من أهم العناصر في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات الأخرى بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على مختلف أنواعها .

وفي هذا الإطار يعتبر المصرف التجاري أحد أهم العناصر الضرورية لتوافر قطاع مصرفي قوي، حيث يتركز نشاطه في قبول الودائع ومنح الائتمان، والمصرف التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموالاً فائضاً، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال .

وعلى الرغم من أن المصارف التجارية لا تعتبر الوحيدة في هذا المضمار، إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء، ومن أهم هذه السمات التي تعتبر أهداف للمصرف التجاري والتي تميزه عن غيره من منشآت الأعمال هي الربحية، السيولة والأمان.

وترجع[2] أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها المصارف التجارية، والتي تتمثل في قبول الودائع، تقديم القروض، والاستثمار في الأوراق المالية، إذ يعتبر التوفيق بين هذه السمات من المواضيع الشائكة التي تناولتها إدارات المصارف التجارية.

فتوافر[3]السيولة لدى المصرف أمر له أهمية قصوى عند رسم سياسته إذ يتعين عليه الاحتفاظ بنسبة سيولة تكفي لمواجهة متطلبات السحب الصادرة من عملائه، وهو بذلك يحقق ثقة المودعين في أن أموالهم، التي تمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف السائلة، بمنأى عن أية مخاطر تعرضها للضياع، ويتعين على المصرف في الوقت نفسه ألا يعطل موارده السائلة ويحجبها عن الاستثمار وإلا فقد فرص تحقيق ربح للمساهمين وهو هدف من أهم الأهداف التي يتوخى المصرف تحقيقها.

---

[1]د.عقبة الرضا، ريم غنام،2005م،دور المصرف المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله،**مجلة جامعة تشرين** للدراسات والبحوث العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 27،العدد 2، ص 149 .

[2]منيرابراهيم هندي،**إدارة البنوك التجارية،كمدخل اتخاذ قرارات**،مرجع سبق ذكره،ص5-10.

[3]مدحت صادق،2001م،**أدوات و تقنيات مصرفية**،القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر،،ص .207.

2-1-3- الربحية (Profitability)

يتكون[4] الجانب الأكبر من مصروفات المصرف من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني – وفقاً لفكرة الرفع المالي– أن أرباح تلك المصارف أكثر تأثراً بالتغير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى. وبصفة عامة، إن[5]الرفع المالي (المديونية/حق الملكية) في المصارف التجارية أكبر من مثيلتها في المشروعات الصناعية و المؤسسات غير المالية، حيث لا تتجاوز نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 7%، وهذا يعني أن نسبة 93% من أصول المصرف التجاري تمول عن طريق الغير (المودعين و الدائنين)، لذا[6] يقال أن المصارف التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي(High Leveraged firm)، فإذا ما زادت إيرادات المصرف بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح المصرف إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة المصرف ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها، وإذا كان للاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد المصرف المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام المصرف بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه المصرف على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم إذا اعتمد المصرف على حقوق الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، بل و ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق .

أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للمصرف حافة صافي الفوائد، التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها.

بالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك المصرف، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار.

هذا ويطلق أحياناً على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات. وفيما يلي بعض الآراء حول الربح وأهميته بالنسبة للمصارف التجارية. يرى البعض أنه يجب أن تهدف المصارف كأي منشأة أعمال، إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح، أو ببساطة تعظيم الربح، في حين يرى

---

4 منير هندي،**إدارة البنوك التجارية،كمدخل اتخاذ قرارات**،مرجع سبق ذكره،ص10–11

[5]عبد الغفار حنفي،2008م،**إدارة المصرف ،السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية و الإسلامية**- الإسكندرية، الدار الجامعية ص 301.

[6]منير إبراهيم هندي،**إدارة البنوك التجارية كمدخل اتخاذ قرارات**، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

البعض أن المصارف مؤسسات في خدمة الاقتصاد القومي، وبالتالي يجب أن لا تحقق أرباحاً. بينما يرى فريق ثالث ضرورة أن يهدف المصرف إلى تحقيق أرباح على أساس أن للربح وظائف اقتصادية، وأنه من الضروري إحداث توازن بين الربح، على اعتبار أن له وظيفة اقتصادية، وبين السيولة، محور اهتمام أصحاب الودائع، حيث هناك تعارض بين هدفي الربح والسيولة. وفي ضوء هذه الآراء المتعددة والمتضاربة يمكن القول بأن المصارف يجب أن تهدف إلى تحقيق أرباح، فالأرباح لها وظائف اقتصادية لا يمكن إغفالها للأسباب التالية[7]:

3-1-2-1- **إن الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف**

فمخاطر المصارف متعددة ويمكن ذكر البعض منها:

أ- مخاطر الائتمان والاستثمارات :

وهي المخاطر المتمثلة بعدم رد العملاء للقروض التي مُنحت لهم والمخاطر المتعلقة بتدهور قيمة الاستثمارات أو محفظة الأوراق المالية بالرغم من تنوعها، وبالرغم من الدقة التي تراعيها في فحص طلبات العملاء ومراكزهم فليس من السهل توقع حدوث ظروف طارئة كالحرب مثلاً وما تأثير ذلك على الاقتصاد القومي وأثره على القروض.

ب- مخاطر التصفية الإجبارية:

إن طلب العملاء لأموالهم قد يجبر المصرف على بيع أصوله بخسارة، صحيح أن المصرف المركزي قد يكون الملجأ للحماية من هذا التدهور، إلا أن المصارف غالباً ما يصيبها بعض من الخسائر الناجمة عن التصرف في أوراق مالية وغيرها من الأصول السائلة في ظروف غير ملائمة.

جـ- مخاطر السرقة والاختلاس:

وهي مخاطر موجودة ومحتملة في كل مصرف طالما هناك أشخاصاً تواجههم ضغوط مالية واجتماعية، حيث أن الضبط الداخلي والتأمين يقلل من آثار ذلك، إلا أنه لا يمكن إلغاء احتمال مثل تلك المخاطر.

د- مخاطر مفاجئة:

مثل إتلاف غير متوقع للسجلات والملفات والتسهيلات المتاحة، وحتى لو احتفظ المصرف بسجلات مزدوجة في أماكن أخرى أمينة فإن بعض هذه المخاطر لا يمكن للإدارة من تجاهلها.

[7]سليمان أحمد اللوزي، مدحت الطراونة ،1997 م،**إدارة المصارف**، القاهرة، دار الفكر للنشر والتوزيع،ص 119-121.

3-1-2-2-**الربح وسيلة لتنمية و الحفاظ على رأس المال**

تعتبر الأرباح ضرورية للمصارف لأنها تساهم في تكوين الاحتياطيات وتعتبر بمثابة مصدر تمويلي ذاتي و تفيد الأرباح بالآتي:

أ- قد يستثمر الربح بصورة مباشرة لزيادة رأس المال وهو مصدر التمويل الذاتي.

ب- يساهم الربح في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرر إدارة المصرف زيادة رأسماله.

جـ- إعطاء المساهم عائداً مقبولاً على رأسماله ينمي ثقته بالمصرف الذي يساهم فيه.

3-1-2-3- **برهان على نجاح الإدارة:**

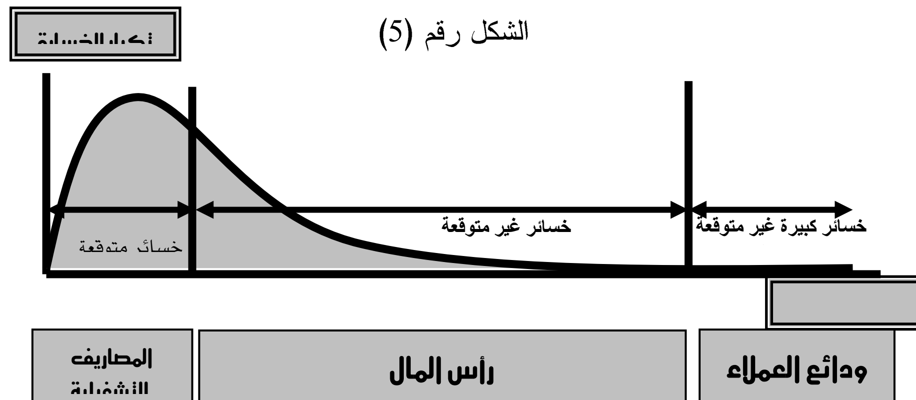
إذا زادت الأرباح دل ذلك على فاعلية جهد الإدارة، وأن نجاح المصرف في تحقيق الربح يزيد من ثقة المساهمين و أصحاب الودائع أيضاً.

إن القول بأن المصرف يحقق ربحاً لا يعني أن يزيد من أسعار خدماته، إذ لا بد أن لا ينسى المصرف واجباته نحو المجتمع، إن أي رفع لأسعاره قد يدفع المقترض إلى رفع أسعار السلع والخدمات التي يتاجر بها على الجمهور وبالتالي يؤدي إلى الضرر بالمجتمع.

يلاحظ الباحث مما سبق أن الربح بالنسبة للمصرف التجاري يعتبر ضروري جداً، بل إن الربح بالنسبة له أهم مقارنة مع المنشآت الأخرى والسبب يعود إلى أن المصرف التجاري يواجه مخاطر أكبر بكثير مقارنة مع غيره من المنشآت، وهذه المخاطر متعددة و متشعبة فقد تكون ناجمة عن العملاء ذاتهم أو المخاطر المرتبطة ببيع بعض الأصول بشكل إجباري، أو مخاطر ترتبط بالموظف داخل المصرف وهذه المخاطر تصنف على أنها مخاطر تشغيلية(operational risks)، وأخيراً إن نمو رأس المال يعتبر الأساس لتطوير الأعمال وتحسين نوعية الخدمات والتركيز على جودتها، ولا يخفى على أحد أن نجاح المصرف و بناءه لسمعة جيدة لا تتم إلا من خلال تحقيقه لأرباح معقولة.

والشكل التالي يلخص توزيع الخسائر التي يمكن أن تواجه البنوك وكيف يمكن تغطيتها.

الشكل رقم (5)



المصدر: **ماهر الشيخ حسن، <u>قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال</u>،** ورقة عمل، www.philadelphia.edu.jo

3-1-3- السيولة(Liquidity)

تعتبر السيولة الهدف الثاني التي يميز المصرف التجاري عن غيره من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وهذا الهدف على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمصرف لما يشكله من عنصر أساسي وهام لمتطلبات العمل المصرفي.

تعددت الدراسات التي تطرقت لمفهوم السيولة ومنها:

السيولة [(8)]: قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية، ويجب أن يحقق متطلبين أساسين، أولاً القدرة على البيع في فترة قصيرة، وثانياً أن يكون سعر البيع قريب جداً من السعر السوقي .

وتعني: قدرة[(9)]المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقداً باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب، ويجب التفريق هنا بين سيولة الأصل وقابليته للتداول، فسيولة الأصل تعني قابليته للتحويل إلى نقد في ميعاد استحقاقه وذلك حسب الوضع الطبيعي، وكلما زادت سرعة تحويل الأصل إلى نقد زمنياً ازدادت درجة سيولة ذلك الأصل،أما قابلية الأصل للتداول فيقصد بها إمكانية حصول المصرف على قيمة ذلك الأصل قبل موعد استحقاقه، عن طريق أعادة حسمه لدى المصرف المركزي.

والسيولة:[(10)] تعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما:

أ- تلبية طلبات المودعين من الودائع

ب- تلبية طلبات الائتمان (أي القروض والتسليفات لتلبية احتياجات المجتمع)

أما المعنى الشامل للسيولة[(11)]:هي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في أقصر وقت وبأقل خسارة. لذلك يعتبر الأصل سائلاً إذا توفر فيه شرطان:

أ- أن يكون قابلاً للتحويل في أقصر وقت.

ب- أن يتحول إلى نقدية بأقل خسارة.

أما سيولة الجهاز المصرفي[(12)]: فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له، والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات، ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها.

8Robert W.Kolb, Ricardo J.Rodrigues,1998**,Financial Institutions**, op.cit., p.331 .

[9]خالد أمين عبدالله، اسماعيل إبراهيم الطراد ، 2006م،**إدارة العمليات المصرفية** "**المحلية والدولية** "عمان، دار وائل للنشر ،ص97.

[10]عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف،1993م،**الإدارة الحديثة في المصارف التجارية**،الإسكندرية ،المكتب العربي الحديث ،ص 93.

[11]عبد الوهاب أحمد 2008م،**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**،عمان ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،ص 164.

12مفلح عقل ،2000 م، **وجهات نظر مصرفية**،الجزء الثاني، عمان،مكتبة المجتمع العربي،ص 158.

وتكون المصارف في حالة وفرة في السيولة، عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية، أو على شكل أرصدة لدى المصارف، أو حتى أرصدة عاطلة لدى المصرف المركزي.

وفي هذا الإطار يمكن أن ننظر إلى السيولة من خلال المفهومين الآتيين[(13)]:

المفهوم الكمي (Stock concept) ويعرف السيولة بأنها:كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما.

مفهوم التدفق (flow concept) وهو الذي يعرف السيولة بأنها:كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع أو أموال تم شرائها.

مما تقدم يرى الباحث بأن السيولة تتميز بأنها عنصر أساسي من متطلبات العمل المصرفي، وهي ترتبط إلى حد كبير بقدرة المصرف على توفير الأموال السائلة للعملاء في الوقت المطلوب، طبعاً دون أن يترافق ذلك مع بيع الأصول والتعرض لخسائر كبيرة .

3-1-3-1-أهمية السيولة في المصارف التجارية:

يتمثل[(14)]الجانب الأكبر من الموارد المالية للمصرف التجاري من ودائع تستحق عند الطلب، وبالتالي ينبغي أن يكون المصرف مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه من أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف من شأنها بأن تزعزع ثقة المودعين بالمصرف وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس، وبما أن الودائع الجارية تمثل القسم كبير من هيكل الودائع في المصرف، وبالتالي فإن علاقة أصحاب هذه الودائع بالمصرف تجعل طلبهم لاسترداد ودائعهم حالة لا تقبل التأجيل أو التأخير أو الانتظار، وفي هذا المجال تشير الكثير من الشواهد في الحياة الاقتصادية أن مجرد تأخر المصرف في تسديد ما يطلبه المودعين يفقد ثقتهم بالمصرف ولربما يساعد ذلك على زيادة المسحوبات المفاجئة مما يعرض المصرف للإفلاس.وأكثر[(15)] الشواهد على هذه الحقيقة هو انهيار وإفلاس مصرف (انترا) في

---

[13]مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية،الجزء الثاني**،مرجع سبق ذكره،ص158.

14منير هندي، **إدارة البنوك التجارية،كمدخل اتخاذ قرارات**، مرجع سبق ذكره،ص 11-12.

[15]حمزة محمود الزبيدي،**إدارة المصارف** "**إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**،مرجع سبق ذكره ،ص 74-75.

لبنان عام 1966م، فقد أقفل المصرف أبوابه يوم 14 تشرين الأول، بسبب نقص السيولة لديه وازدياد حالات السحب الكثيف.

كما أن تحقيق سيولة مناسبة للمصرف يحقق له العديد من الإيجابيات ومن أهمها ما يلي(16) :

1- الظهور في السوق المالية، الحساسة تجاه المخاطر، بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

2- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.

3- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

4- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي، وما له من سلبيات.

يلاحظ الباحث مما سبق أنه انطلاقاً من الهيكلة الخاصة لموارد للمصرف التجاري، حيث أن القسم الأعظم من موارده تتكون من ودائع جارية، وبالتالي يستطيع أصحابها سحبها في أي وقت يريدون، هذا الوضع يفرض على المصرف التجاري وضع هدف السيولة على قائمة الاهتمامات،كما أن وضع السيولة في المصرف التجاري يعكس إلى حد كبير الوضع العام لطبيعة النشاط المصرفي، بالإضافة إلى الإيجابيات الكثيرة التي يتميز بها المصرف الذي يمتلك السيولة المناسبة، انطلاقاً من السمعة الجيدة في السوق المالي (وهذا ما تطمح إليه كافة المصارف والمؤسسات الأخرى)، مروراً بتوفير الأمان والطمأنينة للمودعين والمقترضين، وصولاً إلى تجنب دفع تكلفة أكبر على الأموال أو الاقتراض من المصرف المركزي.

3-1-4- **الأمان (Safety)**

وُيمثل الهدف الثالث من الأهداف التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها، حيث(17) يتسم رأسمال المصرف التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى الأصول عن 10%، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس المصرف.

ويعود(18) انخفاض نسبة رأس المال إلى إجمالي الموارد المالية في المصارف التجارية إلى سببين،السبب الأول:هو أن المصارف التجارية تعتمد في نشاطها على الأموال المودعة بشكل رئيسي وليس على رأس المال كما في المشروعات الأخرى،السبب الثاني: فيتمثل في انخفاض

---

16 مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره،ص 159.

17 منير هندي ،**إدارة البنوك التجارية،كمدخل اتخاذ قرارات** ،مرجع سبق ذكره،ص12.

18 سليمان الحمد،2006م،**تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاري السوري** ،،رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال،جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص 47.

العائد على رأس المال في حال ارتفاع نسبته إلى إجمالي الموارد المالية للمصرف، وذلك لأن رأس المال من أكثر الموارد المالية تكلفة، وإن العائد المتبقي بعد تغطية تكلفة الأموال والمصاريف سيوزع على أصحاب حقوق الملكية فكلما كانت رأس المال أكبر انخفض العائد على رأس المال والعكس بالعكس .

وبالتالي يمكن من خلال العرض التالي التعرف على مكونات رأس المال وأهميته بالنسبة للمصرف التجاري .

حيث[19] يمثل رأس المال ثروة المصرف الصافية والذي يساوي الفرق بين إجمالي الأصول و إجمالي الخصوم، ويعتبر رأس المال مخفف للصدمات في المصرف عند انخفاض قيمة الأصول، والتي قد تجبر المصرف على الإفلاس في حالة انخفاض قيمة الأصول أكثر من قيمة الخصوم .

3-1-4-1- وظائف رأس المال في المصارف التجارية:

يعتبر رأس المال من الخصوم في المصرف التجاري، وشأنه شأن الخصوم الأخرى مثل ودائع والأموال المقترضة وغيرها له العديد من الوظائف أهمها التالي[20] **:**

3-1-4-1-1- الوظيفة الأولى لرأس المال هي وظيفة حماية لأموال المودعين :

حيث أن الودائع تمول ما يقرب من نسبة 85% من أصول البنك التجاري، لذلك فإن الوظيفة الأساسية للقدر المحدود من حقوق الملكية هي حماية أموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة هذه الأصول ويعني ذلك الأداء الكامل لأموال المودعين. وقد تبدو هذه الوظيفة أقل أهمية في الوقت الحاضر ويرجع ذلك نتيجة رقابة المصرف المركزي والأجهزة الرقابية على بنود السيولة والتوظيف للبنوك التجارية، بالإضافة إلى ضمان الدولة لأموال المودعين.

3-1-4-1-2- الوظيفة الثانية فهي وظيفة التشغيل والتوظيف :

بمعنى شراء الأصول الثابتة (المباني، الآلات والأدوات...الخ) اللازمة لمزاولة المصرف لنشاطه، والتي عادة ما يتم تمويلها من رأس المال وليس من الودائع. كما أنه [21] يصعب على المصرف في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال، لذلك

---

[19]Frederic S.Mishkin,Stanly G.Eakins,2000,**Financial markets and institutions**,3rd ed, USA,Addison Wesley long man Inc,pp.424

[20] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصرف ،السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية و الإسلامية**، مرجع سبق ذكره،ص 302.

[21]سليمان أحمد اللوزي،مدحت الطراونة،**إدارة المصارف** ،مرجع سبق ذكره ، ص 128.

فإن لرأس المال دوراً أساسياً في تمويل النشاط الإقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.

3-1-4-1-3- يستخدم رأس المال كأداة تنظيمية[22] :

وذلك من أجل كبح جماح التوسع غير المرغوب فيه في عناصر الأصول، كأن تحدد نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال، أو تحدد نسبة الإقراض للعميل الواحد بما لا يتجاوز نسبة معينة من رأس المال.

كما[23] أن رأس المال لا يساعد فقط ضد مخاطر الفشل التي تواجه المصرف، بل يساعد على استقطاب الزبائن لأن المقترضين بالإضافة إلى أصحاب الودائع الكبيرة يكونون مطمئنون بنسبة رأس المال المرتفعة .

يلاحظ الباحث مما سبق أن رأس المال يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف التجاري، حيث أنه يمثل حافة أمان للمودعين في حال تعرض المصرف لخسائر كبيرة، كما أنه يعتبر حجر الأساس في تمويل شراء الآلات والمعدات والبرمجيات، بالإضافة إلى دور رأس المال في البدء في العمليات التقليدية في مرحلة ما قبل وصول الودائع إلى المصرف لأن الودائع لا تصل إلى المصرف في أول يوم عمل، كما يمكن استخدام رأس المال في جانب التنظيم و التخطيط وذلك من خلال تحديد العديد من الاستثمارات كنسبة من رأس المال، وبالتالي فإن لرأس المال أهمية كبرى في المصارف التجارية انطلاقاً من وظائفه المتعددة سابقة الذكر.

5-1-3- الموائمة بين الربحية والسيولة:

يرى الباحث أن الأهداف الثلاثة وهي الربحية، السيولة والأمان، قد شكلت سياسة المصرف في المجالات الرئيسية للاستثمار.

إلا[24] أنه ما ينبغي ملاحظته هو التعارض الواضح بين هذه الأهداف، وهو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة المصارف التجارية، فمثلاً يمكن للمصرف أن يحقق أقصى درجة من السيولة لو أنه أحتفظ بموارده المالية أو الجانب الأكبر منها في صورة نقدية، إلا أن هذا يترك أثراً سلبياً على الربحية حيث لا يتولد من النقدية أي عائد، لذلك يمكن للمصرف أن يوجه أمواله إلى استثمارات تدر عائداً مرتفعاً، غير أن مثل هذه الاستثمارات عادة ما تتعرض لمخاطر كبيرة قد ينجم عنها خسائر رأسمالية لا مقدرة للمصرف بتحملها .

George H.Hempel&others,1994,**bank management"text&Cases**,John Wiley &Sons Inc.pp.226

[23] Tomas Mayer, Robert Z.Aliber and J.S.D,1990,**Money,Banking,and the Economy,4th ed,**Newyor**k,w.w.Norton&company,p.p.82**

[24] منير هندي، **إدارة البنوك التجارية،كمدخل اتخاذ قرارات** ،مرجع سبق ذكره،ص22.

يرجع[25]هذا التعارض بين الأهداف إلى التعارض بين مصالح المجموعتين اللتين قدمتا للمصرف مصادره التمويلية وهم حملة الأسهم (الملاك) والمودعون. فالمساهمون يملكون المصرف، ويتطلعون إلى ربحية عالية على استثماراتهم، لذا فهم يميلون إلى قليل من التضحية في السيولة لأجل تحسين الربحية. والمودعون قدموا للمصرف الجزء الأكبر من المصادر المالية التي يستعملها، وهم يتطلعون إلى الأمان، وإمكانية استرداد أموالهم عند الحاجة إليها دونما صعوبات، فهم حتماً يميلون إلى مزيد من السيولة، وهذا يتطلب تضحية من المصرف ببعض الأرباح. وبسبب هذا التعارض، كانت المهمة الصعبة الملقاة على إدارة المصرف هي الموازنة بين الربحية والسيولة، إذ دون هذه الموازنة قد يفقد المصرف إحداهما، وهو أمر يصعب التعايش معه .

وهناك العديد من الآراء لتحقيق الموازنة بين الهدفين وأحد هذه[26]الآراء تكمن في نظم المراقبة التي تضعها الدولة بالإضافة إلى رقابة المصرف المركزي على السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها إدارة المصارف التجاري في جذب الودائع وفي منح القروض والائتمان وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية.

حيث[27] يعتبر المصرف في حالة توازن عندما يتم ترتيب الأصول بالشكل الذي يحقق له هدف السيولة وهدف الربحية في آن واحد، ويعتمد مثل هذا الترتيب أو ما يطلق عليه بالتوزيع النسبي للأصول على التجارب العملية التي يمارسها المصرف التجاري. ومن تجارب المصارف التجارية اتضح أن المصرف التجاري الذي يعمل في سوق نقدية كبيرة مثل سوق- لندن، نيويورك ، طوكيو- يكفيه أن يحتفظ برصيد نقدي يتراوح بين (10-11)% من مجموع الودائع لديه، وتزداد هذه النسبة في المدن الأقل أهمية، وتصبح أكبر في المناطق الريفية. كما أن المصارف التجارية في الدول النامية تحتاج للاحتفاظ بنسبة كبيرة من الودائع لديها على شكل نقد سائل و ذلك لتخلف العادات المصرفية وقلة الاعتماد على استعمال الشيكات .

وهناك العديد من الطرق لحل التعارض بين الربحية والسيولة ومن أبرزها طريقة مدخل الأموال المشتركة، مدخل التخصيص المعدل، مدخل تخصيص المصادر على الاستحقاقات بنسب، وأخيراً مدخل بحوث العمليات، وفي ما يلي العرض الموجز لهذه هذه الطرق وأهم السياسات المتبعة فيه.

3-1- 5-1- مدخل الأموال المشتركة:

---

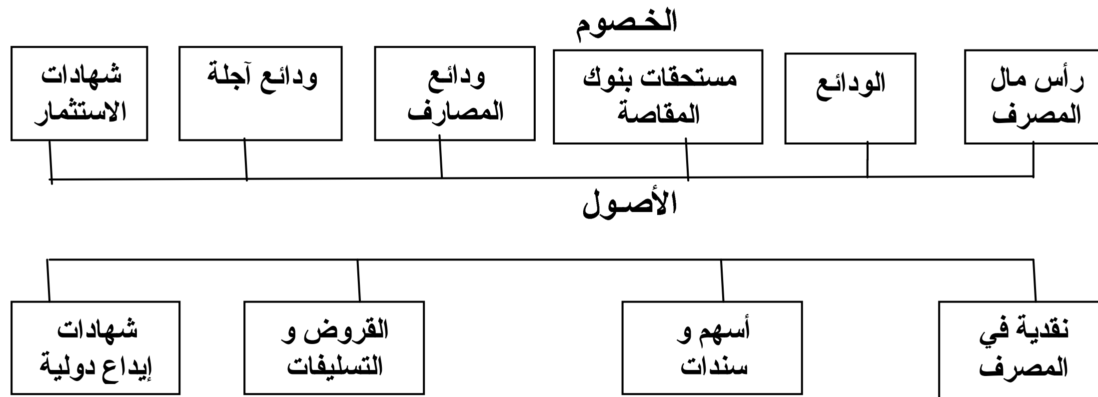
[25]مفلح عقل،**وجهات نظر مصرفية**"الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره ،ص 467.

[26] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف** "**استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان** ،مرجع سبق ذكره ،ص 91 .

[27] ضياء مجيد ،**الاقتصاد النقدي** "**المؤسسات النقدية- البنوك التجارية – البنوك المركزية** "الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة ،ص 298-299.

وفي[28] هذا المدخل يتم توزيع كل مصادر الأموال على مجموعات من الاستخدامات دون ربط تواريخ استحقاقات كل مصادر الأموال واستخداماتها كما يصور الشكل التالي:

الشكل رقم (6) يمثل مدخل الأموال المشتركة



المصدر: سليمان اللوزي،مدحت الطراونة،**إدارة البنوك**،مرجع سبق ذكره، ص 110

إلا أن هذا المدخل يوجه له العديد من الانتقادات ومن أهمها[29]

1- يتجاهل هذا المدخل مصدر الأموال ونمطها،حيث تختلط هذه الأموال المتعددة المصادر داخل إطار واحد، بحيث لا يتم التمييز بينها من حيث الملكية أو تاريخ الاستحقاق .

2- لا يحقق عملية الترابط بين متطلبات السيولة وفقاً لكل نوع من الودائع، كما أنه لم يحدد هذه المتطلبات إلا كنسبة إجمالية من الودائع والتي قد تختلف أهميتها حسب نوع المصدر، وقد ترتب على ذلك زيادة حجم السيولة أكثر مما تدعو إليه الحاجة مما أثر على تحسين الربحية. يركز هذا المدخل على تحديد متطلبات السيولة كمتوسط وليس على أساس متطلبات السيولة الحدية.

يلاحظ الباحث مما سبق أنه بالنسبة لهذا المدخل يربط بين مصادر الأموال واستخداماتها بشكل إجمالي دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق وهذا الأمر لا يمكن تطبيقه في الممارسة العملية للنشاط المصرفي .

3-1-5-2-مدخل التخصيص المعدل :

إن الآلية التي يستند عليها هذا المدخل كالتالي [30]:

1- تخصص الودائع تحت الطلب وودائع التوفير إلى كل من الاحتياطات الأولية والثانوية وكذلك القروض والسلف .

---

28 سليمان أحمد اللوزي،مدحت الطراونة ،**إدارة المصارف**،مرجع سبق ذكره ص 110-113.

29 فلاح الحسيني،مؤيد عبد الرحمن الدوري،**إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"**مرجع سبق ذكره.ص 70

30 فلاح الحسيني،مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك "مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ،مرجع سبق ذكره.ص 73-74 .

2- تخصص الودائع لأجل إلى كل من الاحتياطيات الأولية والثانوية وكذلك القروض والسلف والاستثمارات طويلة الأجل .

3- تخصص حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة والقروض والسلف والاستثمارات طويلة الأجل.

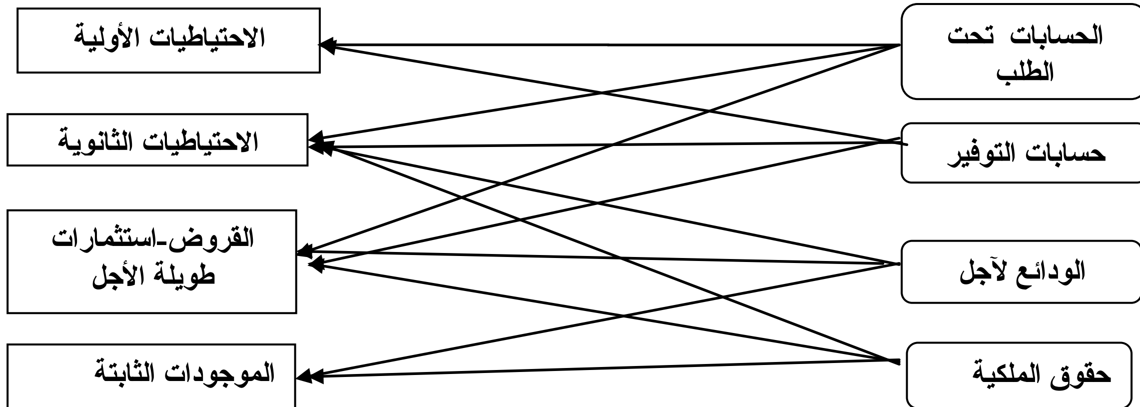
و لهذا المدخل العديد من المزايا و أهمها:

1- يربط هذا المدخل بين الاحتياجات من السيولة والتوظيف وفقاً لنوع المصدر

2- يربط بين درجة التقلب أو سرعة دوران الأموال للمصدر المعين وحجم السيولة المطلوبة

3- وجود مراكز سيولة وربحية داخل المصرف الواحد، وتسمى هذه المراكز في بعض الأحيان بالمصارف داخل المصرف (Banks Within Bank) وذلك لأن تخصيص الأموال لمركز معين يتم بطريقة مستقلة عن التخصيص للمراكز الأخرى .

الشكل رقم (7) يمثل مدخل التخصيص المعدل



المصدر: Edward W.Reed,Edward K.Gill,1989,**commercial banking**,USA, Prentice-Hall Ing,pp.122 .

يلاحظ الباحث أن المدخل السابق يأخذ بعين الاعتبار ضرورة التوافق بين آجال الموجودات والمطلوبات، وهذا يوفر فرصة للمصرف ليكون قادر على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، دون التفريط بجانب السيولة، وبالتالي يكون قادر على الموازنة بين الربحية والسيولة في حدود معقولة .

3-1-5-3- مدخل تخصيص المصادر على الاستحقاقات بنسب :

يقوم هذا المدخل على تخصيص المصادر على الاستخدامات وفق ما يلي[31]:

1- تخصص كل من الودائع الجارية ولأجل للنقدية والأرصدة لدى المصارف والقروض قصيرة الأجل بنسب يحددها المصرف .

[31] سليمان اللوزي،مدحت الطراونة،**إدارة البنوك**،مرجع سبق ذكره ، ص 101.

2- تخصص الودائع لأجل والتوفير للنقدية والأرصدة لدى البنوك والقروض قصيرة الأجل و الاستثمارات طويلة الأجل .

3- تخصص الأموال المملوكة كرأس المال للأصول الثابتة وللاستثمارات طويلة الأجل .

يلاحظ الباحث أن هذا المدخل يشابه إلى حد كبير المدخل السابق (مدخل التخصيص المعدل)، من حيث التوفيق إلى حد كبير بين آجال كل من الأصول والخصوم .

3-1-5-4- مدخل بحوث العمليات :

يستخدم[32]هذا المدخل في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ويعد أسلوب البرمجة الخطية (Linear Programming) أحد الأساليب المهمة ضمن مدخل بحوث العمليات، إلا أن استخدام البرمجة الخطية في مجال العلوم المالية والمصرفية يمثل اتجاهاً حديثاً، ومن خلال استخدامه في مجال التخصيص يمكن أن يحقق أهداف مثالية في مجال تعظيم العوائد و في مجال خفض التكاليف، ومن أبرز طرق هذا المدخل ما يسمى طريقة السمبلكس (Simplex Method) والتي تقوم بتخصيص الموارد المتاحة على أوجه الاستخدامات المحددة في المنشآت المالية والمصرفية من خلال بناء محفظة استثمارية محددة في ظل وجود محددات قانونية وتشريعية ومالية وإدارية محددة مما ينعكس بشكل إيجابي على تعظيم العوائد.كما[33]تتصف هذه الطريقة بأنها تكرارية أي تنطلق من الحل الأولي (التخصيص الأولي) إلى حل ممكن أخر، وتستمر هذه العملية من حل إلى آخر حتى الوصول إلى الحل الأمثل (التخصيص الأمثل)

يرى الباحث أن مدخل بحوث العمليات يمثل ثمرة من ثمرات إدخال التكنولوجيا في مجال العمل المصرفي، حيث يقدم نتائج تتصف بالدقة، كما تقوم طريقة السمبلكس بإعطاء التوليفات بين الأصول والخصوم وفق المحددات الموضوعة .

---

[32] فلاح الحسيني،مؤيد الدوري، **إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ،مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

[33]د.محمد كبيه و آخرون ،2005 م ،استخدام البرمجة الخطية في حل مسائل الاستثمار،**مجلة بحوث جامعة حلب** "سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ،العدد 40 ،ص 284-285.

3-2- المبحث الثاني:

طرق وأساليب قياس الربحية و السيولة

3-2- 1- طرق و أساليب قياس الربحية:

تتاح أمام الإدارة المصرفية في سبيل قياس ربحية المصرف وتقييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، والتي يمكن من خلال حسابها وتحليلها وتقييمها من التحديد الدقيق لربحية المصرف والتعرف فيما إذا كانت مقبولة أم لا، أو أنها تعوض المخاطرة، أو أنها تضمن تعظيم الثروة .

وأبرز هذه الطرق هي النسب المالية، والتي[34] هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، بحيث يكون الربط بين البنود في القائمة المالية نفسها أو بين بنود في قائمتين ماليتين.
وأكثر هذه النسب المالية شيوعاً التي تخص الربحية هي التالي :

1- معدل العائد على حقوق الملكية
2- معدل العائد على الموجودات
3- نسبة هامش الربح
4- معدل منفعة الموجودات
5- الرفع المالي

3-2-1-1- معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity):

من[35]المؤشرات المالية المهمة في تقييم الربحية هو معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) ويقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في استغلال أموال المصرف الممتلكة وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبمعنى آخر فإن هذا المعدل يقيس ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من قبل ملاك المصرف، والمنطق في تفسير هذا المعدل أنه كلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبر عن كفاءة الإدارة في ضمان عائد مرضي للملاك، والعكس صحيح، وذلك عندما يحصل انخفاض في المعدل قياساً بمعيار المقارنة المستخدم في ذلك والذي لا بد و أن يكون معبراً عن حركة الاستثمار في سوق الأوراق المالية. إن أهمية هذا المؤشر في تحليل

---

[34] سليمان الحمد، **تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاري السوري**، مرجع سبق ذكره، ص99.

[35] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"**، مرجع سبق ذكره ص65-70.

الربحية تبرز من خلال تأكيد أن الملاك لن يتحملوا المخاطر إلا إذا اعتقدوا أن جهودهم سوف تعود عليهم بمكافأة كافية ومستمرة تأخذ شكل الربح، بالإضافة إلى ذلك فإن أي مصرف تجاري لا يمكنه مقابلة التوسع في نشاطه بدون مشاركة فعالة من ربح العمليات التشغيلية في زيادة حق الملكية، كما أنها لن تتمكن من اجتذاب أموال جديدة دون وجود أرباح أو على الأقل توقع تحقيق الأرباح في المستقبل .

يحسب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة النسبية الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

غير[36] أن الباحث يتسأل إذا ما تضمنت حقوق الملكية أرباح محتجزة عن العام الذي يحسب عنه ذلك المعدل، فالأرباح المحتجزة ما هي إلا جزء من الأرباح المتولدة على مدار العام، وبالتالي فإن إدراج الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية يفترض أن تكون تلك الأرباح قد تم تحقيقها في بداية العام وتم توظيفها في عمليات المصرف منذ ذلك الحين، كذلك فإن أخذ الأرباح المحتجزة بعين الاعتبار وتجاهل الأرباح الموزعة عند حساب المعدل، يعتبر تصرفاً غير صحيحاً، فالأرباح توزع في نهاية العام ومعنى هذا أن المصرف كانت لديه فرصة لاستثمار كافة الأرباح المتولدة بما فيها الأرباح الموزعة.

وعليه يفترض تكييف مكونات حقوق الملكية، وإعادة صياغة حساب المعدل وفق ما يلي:

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية} - (\text{الأرباح المحتجزة} + \tfrac{1}{2}\text{الأرباح المتولدة عن السنة})} \times 100$$

يلاحظ الباحث أن معدل العائد على حقوق الملكية يعتبر من أبرز المؤشرات المالية التي تحوز على اهتمام ملاك المصرف وحملة الأسهم، لأنه يعكس مقدار الربح أو النمو السنوي في قيمة ممتلكاتهم .

2-1-2-3- معدل العائد على الموجودات (Return On Assets):

من أكثر[37] المؤشرات في تقييم ربحية المصارف،هو العائد على الموجودات(ROA)، أو ما يعرف بالقوة الإيرادية (Earning power)، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الوحدة النقدية من الأموال المستثمرة داخل المصرف، وهو بهذه الصورة التحليلية يعتبر المقياس الأكثر أهمية في الحكم على مقدرة إدارة المصرف وأدائها بنجاح وجوانب القوة فيها وفاعلية إستراتيجيتها ويحسب معدل العائد على الموجودات من العلاقة النسبية الآتية:

---

[36] منير هندي،**إدارة البنوك- كمدخل اتخاذ القرارات** -مرجع سبق ذكره،ص 434-435.

[37] حمزة محمود الزبيدي،**إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"** مرجع سبق ذكره،ص69-70.

معدل العائد على الموجودات= $\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة+الفوائد المستحقة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$

وبما أن أجمالي الموجودات يقصد بها الأموال التي أتيحت للاستثمار وهي أموال حق الملكية والأموال الأخرى مثل القروض والودائع، وعليه فإن بسط المعدل يجب أن يتضمن كل الربح المتحقق لأصحاب هذه الأموال، وعليه فقد تم تعديل الربح المستخدم لحساب المعدل، بإعادة الفوائد المستحقة لأصحاب الودائع ولأصحاب القروض، وأيضاً الاعتماد على صافي الربح قبل الضريبة استبعاداً للأثر الذي تخلقه الضرائب كونها خصومات تخرج عن سيطرة الإدارة المصرفية .

يلاحظ الباحث أن معدل العائد على الموجودات يقدم فكرة عن ربحية كافة الأموال المستثمرة في المصارف، حيث يأخذ بعين الاعتبار الفوائد المستحقة وغير المقبوضة التي هي جزء من الإيرادات، وبالتالي يعتبر من أهم المعدلات التي تستخدم للحكم على الأداء المالي للمصارف.

3-2-1-3- نسبة هامش الربح (Profit margin Ratio):

يقيس[38] هذا المؤشر ربحية الوحدة النقدية الواحدة من إيرادات المصرف السنوية و يعكس فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها، وبالتالي إنه كلما زادت نسبة الهامش كلما تحسن الأداء التشغيلي لإدارة المصرف، والعكس صحيح دائمًا حيث أن الانخفاض يشير إلى هبوط و تدهور ربحية الإيرادات الكلية باعتبارها أحد أهم عناصر التشغيل في المصرف التجاري .

كما[39] يقيس هامش الربح قدرة المصرف على الرقابة على المصروفات وتخفيض الضرائب، لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الدخل مطروحاً منه المصروفات والضرائب، وبالتالي كلما تعاظم هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض المصروفات والضرائب .

حيث يمكن الحصول على هامش الربح من خلال المعادلة التالية :

= $\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{الدخل الإجمالي}}$

حيث[40] يشير هامش الربح إلى كمية الأرباح بعد الضريبة التي يمكن للمصرف أن يولدها لكل وحدة نقدية يكسبها، حيث يمكن الوصول إلى الربح بعد الضرائب من خلال طرح مصاريف الإدارة، العاملين، الاهتلاكات ومخصصات خسائر القروض من الدخل الإجمالي، وبالتالي يتأثر هامش الربح بإدارة التكاليف وإدارة مخاطر الائتمان، حيث أن المصرف القادر

---

[38] حمزة محمود الزبيدي،**إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان**، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

[39] محمد الحناوي ،السيدة عبد السلام ،**المؤسسات المالية "البورصة والمصارف التجارية "** مرجع سبق ذكره ،ص 341-344.

[40] Y.Sree.Rama.Murthy,2003,A study on a financial ratios of major commercial banks, working paper,www.poseidon 01.ssrn.com

على الرقابة على مصاريفه من غير الفائدة والقادر على تخفيض خسائر القروض يحصل على هامش ربح مرتفع

وفيما يلي أربع نسب تميز الأنواع المختلفة من المصروفات والضرائب[41] :

- نسبة مصروفات الفائدة= $\frac{\text{مصروفات الفائدة}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$

– نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفائدة = $\frac{\text{المصروفات الأخرى غير الفائدة}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$

– نسبة مخصصات خسائر القروض= $\frac{\text{احتياطيات خسائر القروض}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$

– نسبة الضريبة = $\frac{\text{الضرائب على الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$

ومجموع هذه النسب مع هامش الربح = الواحد الصحيح

يلاحظ الباحث أن نسبة هامش الربح على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمصرف التجاري لأنها تعكس قدرته في الرقابة على المصروفات المختلفة التي ترافق النشاط المصرفي، حيث أن تضخم هذه المصروفات دون وجود رقابة دقيقة عليها قد يؤدي إلى تأكل الأرباح التي يحققها المصرف وهذا ما لا يتمناه لا الملاك ولا حتى المودعين أو مقرضي المصرف،أو الحكومة.

4-1-2-3- معدل منفعة الأصول (Assets Utilities):

يمكن[42]الحصول على منفعة الأصول من خلال التعبير عن الدخل الإجمالي(إجمالي الإيرادات) كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، حيث أن الدخل الإجمالي هو صافي دخل الفائدة (دخل الفائدة مطروحاً منه مصاريف الفائدة) مضافاً إليه الدخول الأخرى، ويتأثر منفعة الأصول بكل من مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومزيج الأصول .

ويعبر عن منفعة الأصول من خلال النسبة التالية[43]:

منفعة الأصول= $\frac{\text{إجمالي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$

ويقسم إجمالي الدخل إلى قسمين: دخل من الفائدة، ودخول أخرى، وبالتالي فإن منفعة الأصول تصبح على النحو التالي :

---

41 طارق عبد العال حماد،1999م،**تقييم أداء البنوك التجارية**"**تحليل العائد والمخاطرة**"،الإسكندرية،الدار الجامعية،ص 85.

42 Y.Sree.Rama.Murthy,Astudy on a financial ratios of major commercial banks ,op.cit.,102

43 محمد الحناوي ،السيدة عبد السلام،**المؤسسات المالية "البورصة و المصارف التجارية "** مرجع سبق ذكره ، ص343.

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{الدخل من الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}} + \frac{\text{الدخل من مصادر أخرى}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يرى الباحث مما سبق أن معدل منفعة الأصول يعكس الإيرادات كنسبة من إجمالي الأصول، وهذا المعدل يرتبط بشكل أساسي بكل من صافي دخل الفائدة (NII) ومخاطر السيولة ومزيج الأصول التي بحوزة المصرف .

5-1-2-3-الرفع المالي(Financial Leverage) :

تعكس نسب الرفع مدى اعتماد المصرف على الديون، حيث أن نسبة الرفع الأعلى تتضمن مخاطر للمصرف أكبر لأن مدفوعات الفائدة على الديون ثابتة حتى إذا تذبذبت أرباح المصرف. كما[44]أن ارتفاع هذه النسبة تدل على أن هناك اعتماد كبير على القروض والديون في تمويل نشاط المصرف مقارنة بحقوق الملكية .

والمقاييس[45]المهمة للرفع هي، نسبة الديون إلى الأصول، نسبة الديون إلى حقوق الملكية، ومضاعف حقوق الملكية، حيث تركز هذه النسب على بنية التمويل طويل الأجل للمصرف .

- ✓ **نسبة الديون إلى الأصول :**

تعكس هذه النسبة جزء من الأصول الذي يتم تمويله من الديون =

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- ✓ **نسبة الديون إلى حقوق الملكية :**

تعكس هذه النسبة العلاقة بين ديون المصرف وتمويل حقوق الملكية =

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

- ✓ مضاعف حقوق الملكية (الرفع المالي):

تعكس هذه النسبة كمية الوحدات النقدية من الأصول مقابل وحدة نقدية واحدة من حقوق الملكية

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

حيث يربط مضاعف حقوق الملكية بين العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) من خلال العلاقة التالية :

---

[44] د.سهيل الشيخ، 2007 م،دراسة إمكانيات تحليل العائد و المخاطرة في المصرف التجاري السوري،**مجلة بحوث جامعة حلب**،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد48،ص 213.

[45] Robert W.Kolb, Ricardo J.Rodrigues,1998,**Financial Institutions**, op.cit,p.363

$$ROE = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

بتقسيم البسط و المقام على إجمالي الأصول يحصل الباحث على التالي:

$$ROE = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}} \div \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$ROE = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$ROE = ROA \times$ نسبة الرفع المالي

يقوم[46] مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، كما أنه يمثل مقياساً لكل من الربح والخسارة، لتوضيح ذلك يفترض الباحث أنه يوجد مصرفين، الأول الرفع المالي فيه 10 أضعاف، والثاني الرفع المالي فيه 20 ضعف، وقد حصل كل منهما على 1% كعائد على الأصول وبالتالي فإن:

عائد حقوق الملكية للمصرف الأول 10%، وعائد حقوق الملكية للمصرف الثاني 20%، ولكن يمثل الرفع المالي مقياساً للمخاطرة،لأنه يعكس حجم الأصول التي من الممكن خسارتها قبل أن يصل المصرف إلى مرحلة العجز عن سداد الالتزامات، لنتأمل مقلوب الرفع المالي، سنجده 10% للمصرف الأول و5% للمصرف الثاني، وبالتالي على الرغم من امتلاكهما لنفس الأصول، إلا أن المصرف الأول يواجه موقف أقل خطورة مقارنة مع الثاني، ذلك لأن المصرف الأول يمكنه أن يخسر ضعفي ما يخسره المصرف الثاني حتى يصل إلى مرحلة التوقف عن السداد.

يلاحظ الباحث أن الرفع المالي في أي مصرف تجاري سلاح ذو حدين، فهو يضاعف الأرباح (ROE) في حال ارتفاع (ROA) ويكون له تأثير معاكس في حال أصبح العائد على (ROA) سالباً فيضاعف الخسائر، وبالتالي لا بد من توافر إدارة واعية ومتمرسة تقوم بتعديل في هذه النسبة بما يتماشى في الظروف السائدة

وأخيراً يلاحظ الباحث أن استخدام نسبة وحيدة لتقييم ربحية المصرف لا تعطي صورة واضحة عن الربحية، وأنه من الأفضل استخدام النسب السابقة مجتمعة لتكوين رؤية واضحة والوقوف على واقع ربحية المصرف .

---

[46] طارق عبد العال حماد،**تقييم أداء المصارف التجارية** مرجع سبق ذكره ص82-83.

3-2-2- طرق وأساليب قياس السيولة:

تقيس[47] نسب السيولة قدرة المنشآت على الوفاء بالمتطلبات قصيرة الأجل، وهذه النسب مهمة لأن الفشل أو العجز عن سداد الالتزامات يقود إلى إعلان الإفلاس، حيث أن ارتفاع نسبة السيولة تعكس زيادة في القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل .

وتعتبر[48]المعلومات التي تتاح عن السيولة من الأمور الحيوية للبنوك التجارية، ذلك أن جوهر عملياتها يتلخص في الحصول على الودائع من الغير والقيام باستثمارها وتحقيق الأرباح من وراء ذلك، طالما أن الأموال المتعامل فيها هي أموال مودعين الذين لهم الحق في سحبها في أي وقت، فإنه ينبغي على إدارة البنك أن تتوخى الحرص في قراراتها الاستثمارية حتى لا يترتب عليها تعرض البنك لعسر مالي يفشل بسببه في تلبية مسحوبات العملاء، مما قد يعرضه للإفلاس كما ذكرنا سابقا .

ومن أهم النسب المالية للسيولة التالي:

1- نسبة الرصيد النقدي

2- نسبة الاحتياطي القانوني

3- نسبة السيولة القانونية

3-2-2-1- نسبة الرصيد النقدي :

تقيس[49] هذه النسبة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من خلال النقدية المتوفرة في الخزينة وبالتالي يعبر عنها من خلال النسبة التالية:

نسبة النقدية= النقدية / (الودائع+المستحقات للمصارف الأخرى+الشيكات و الحوالات مستحقة الدفع)

إلا أنه من الأفضل إضافة الأرصدة لدى البنوك الأخرى لبسط النسبة على اعتبار أن الهدف من هذه النسبة إظهار مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته من الأصول النقدية، حيث تعتبر الأرصدة لدى المصارف الأخرى جزء منها، كما أن البعض يطالب بإضافة الجزء من الرصيد الدائن لدى المصرف المركزي والذي يزيد عن متطلبات نسبة الاحتياطي القانوني، وبخصم مقدار العجز في هذا الاحتياطي من بسط النسبة، وبالتالي تصبح النسبة على الشكل التالي :

نسبة النقدية= (النقدية+الأرصدة لدى المصارف الأخرى+الفائض (العجز) في الاحتياطي القانوني) / (الودائع+التزامات اتجاه المراسلون+المستحقات للمصارف الأخرى+الشيكات و الحوالات مستحقة الدفع)

Timothy Gallagher ,Joseph D.Andraw,1997,**Financial Management principles and practice**,New Jersey ,prentice hall, international,Incy,p.86-87

48 منير هندي، **إدارة البنوك كمدخل اتخاذ القرارات**،مرجع سبق ذكره ،ص 409.

49منير هندي،**إدارة البنوك كمدخل اتخاذ القرارات**،مرجع سبق ذكره، ص 415-416.

أما[50] بالنسبة لسورية فيجب على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن (30%) على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن20% تحتسب هذه النسبة بقسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز(وتشمل صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز من الموجودات باستثناء الموجودات المحجوزة أو المرهونة أو المقيدة لسبب ما) على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية .

يستنتج الباحث أن توافر رصيد نقدي ملائم لدى أي مصرف تجاري على جانب كبير من الأهمية، لمقابلة طلبات السحب اليومي من المتعاملين ولضمان حسن سير العمل المصرفي. حيث تقوم المصارف بوضع نسبة سيولة نقدية مناسبة انطلاقا من الخبرة المتراكمة لدى الموظفين، مع مراعاة الظروف الاقتصادية السائدة واحتياجات الزبائن الموسمية .

3-2-2-2- نسبة الاحتياطي القانوني:

يقصد[51] بنسبة الاحتياطي القانوني ذلك الجزء من الودائع والأصول النقدية للمصارف التجارية الذي تحتفظ به لدى المصرف المركزي إجبارياً وبحكم القانون.

وتعتبر هذه النسبة [52] من أهم الأدوات المستعملة من قبل المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية، كما أن قيام المصرف المركزي بتغيير هذه النسبة يؤثر على قدرة المصارف التجارية على منح القروض .

عادة ما تحتفظ المصارف بأرصدة لدى المصرف المركزي وبدون فائدة و تحدد هذه الأرصدة والتشريعات المصرفية المعمول بها، وقد يمنع المصرف المركزي المصرف الذي قد عجز عن إيداع أو الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني لدى المصرف المركزي من منع أي قرض جديد حتى يتم استكمال النقص بالإضافة إلى جزاء مالي.

وتحتسب نسبة الاحتياطي القانوني الذي لا بد أن يحتفظ المصرف برصيد له لدى المصرف المركزي من خلال المعادلة التالية[53] :

$$\textbf{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى المصرف المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + الأرصدة المستحقة للمصارف الأخرى + شيكات و حوالات و خطابات دورية مستحقة الدفع + المبالغ المقترضة من المصرف المركزي}}$$

وتختلف نسبة الاحتياطي القانوني حسب القوانين والتشريعات المصرفية وتبعاُ للظروف والمتغيرات المالية والنقدية .

وفيما يخص سورية: يجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ما يلي[54]:

---

50 قرار مجلس النقد و التسليف رقم (588/م ن /ب 4) بتاريخ 2009/11/22م .

51رشدي ، مصطفى، 1974م"**النظرية النقدية من خلال التحليل الكلي** " الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص 455.

52د.فادي الخليل و آخرون ،2006،"الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية"،**مجلة جامعة تشرين**،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد 28،العدد 3،ص 150.

53 سليمان أحمد اللوزي،مدحت الطراونة ،**إدارة المصارف**،مرجع سبق ذكره ، ص 103-105 .

تكوين احتياطي إلزامي نقدي لدى مصرف سورية المركزي نسبته (10%) من مجموع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مستثنياً منه ودائع الادخار السكني وذلك بالنسبة للودائع بالليرات السورية والودائع بالعملات الأجنبية، حيث يقتطع احتياطي ودائع العملات الأجنبية بالشكل التالي، بالدولار الأمريكي عن الودائع بالدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به، أو اليورو عن الودائع بباقي العملات.

يلاحظ الباحث أن نسبة الاحتياطي القانوني تعتبر من أهم السياسات التي تؤثر بها السلطات النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي على قدرة المصرف التجاري على منح الائتمان والتسهيلات .

3-2-2-3- نسبة السيولة القانونية:

تعد[55] نسبة السيولة القانونية من أهم المؤشرات المالية لدراسة وتحليل وتقييم سيولة المصرف، أي قدرته على الوفاء بطلبات المودعين.

وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة الموجودات النقدية والموجودات الشبه نقدية على مقدار الودائع في المصرف وفق الصيغة الآتية:

$$\frac{\text{النقدية}+\text{الأرصدة لدى المصارف}+\text{أذونات الدولة}+\text{أوراق تجارية}}{\text{الودائع بكافة أنواعها}+\text{الأرصدة للمصارف المقيمة}+\text{التزامات اتجاه المراسلون}}\times 100$$

وعادة ما يحدد المصرف المركزي مقدار هذه النسبة والتي تلتزم المصارف التجارية عادة بتحقيقها،وعموماً فإن ارتفاع النسبة عن النسبة المعيارية التي يحددها المصرف المركزي يعني ضمانه أكيدة لحقوق المودعين وابتعاد المصرف عن أي احتمال لظاهرة العسر المالي، في حين انخفاضها، قد يعرض المصرف التجاري إلى تساؤل من المصرف المركزي أولاً، وإلى احتمال تعرضه إلى فقدان ثقة المودعين ثانياً لربما تعرضه احتمال العسر المالي ثالثاً .

ولأهمية النسبة في تحديد وتقييم السيولة، يجد الباحث من الضروري تحديد مكونات كل من بسط و المقام، لأنهما الأساس في تحديد السيولة القانونية .

يتكون البسط من المكونات الآتية[56]:

1. أرصدة نقدية.
2. أرصدة لدى المصرف المركزي.
3. المستحق على المصارف .
4. شيكات وحوالات وكوبونات وأوراق مالية وعمولات أجنبية تحت التحصيل

---

[54]قرار مجلس النقد والتسليف رقم(389/م ن/ب 4) بتاريخ 5-5-2008 م .

[55] حمزة محمود الزبيدي،**إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان"**،مرجع سبق ذكره،ص78-81.

[56] منير إبراهيم هندي،**إدارة البنوك مدخل اتخاذ القرارات** ، مرجع سبق ذكره ص 413-414.

5. أذونات على خزانة الدولة.
6. أوراق حكومية أو الأوراق المضمونة من الكومة .
7. أوراق تجارية عادية مخصومة (3 شهور)
8. ذهب ، في حين يضم مقام النسبة الآتي:
1. الودائع.
2. شيكات و حوالات وخطابات اعتماد مستحقة الدفع.
3. المستحق للمصارف الأخرى.
4. القيمة غير المغطاة نقداً من خطابات الضمان المصدرة.

ومن الأمور التي يجب ملاحظتها أن نسبة السيولة القانونية تتغير من وقت لأخر، ومن دولة لأخرى، وفقاً لاتجاهات المصرف المركزي في التوسع في منح الائتمان أوفي تضييقه، فزيادة نسبة السيولة القانونية يلجأ إليها عند إتباع سياسة انكماشية في حالة التضخم، في حين تنخفض هذه النسبة وتتراجع عندما يتبع المصرف المركزي لسياسة توسعية، ويحث المصارف التجارية على إتباع سياسة التوسع في الائتمان عندما يحتاج النشاط الاقتصادي لذلك .

وفي ضوء هذه الأهمية لهذه النسبة، سواء كانت منخفضة أو مرتفعة، فإن أهميتها تقتضي توافر شرطين أساسيين عند التنفيذ، هما:

1.أن المصارف التجارية يجب أن تبني سياستها الاقراضية والائتمانية على أساس نسبة السيولة القانونية

2.إن المصارف التجارية يجب أن تكون معتادة على الاحتفاظ بمعدلات مستقرة من الاحتياطيات وكنسبة من الودائع لدى المصرف المركزي لدعم السيولة.

يلاحظ الباحث مما سبق أن هناك العديد من النسب والمؤشرات المالية التي يمكننا من خلالها التعرف على واقع السيولة في المصرف التجاري، وهذه النسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمصرف، للحكومة، المودعين، وغيرها من الجهات التي على اتصال بالمصرف،و يأتي على مقدمة أهمية هذه النسب نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية، لأنهما يعكسان مدى التزام المصرف التجاري بالتعليمات والتشريعات الصادرة عن السلطات المالية المتمثلة بالمصرف المركزي.

3-3-المبحث الثالث :

المؤثرات في الربحية والسيولة

3-3-1- المقدمة:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأهداف التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها وبالتالي تؤثر على طبيعة أنشطة وخدمات المصارف التجارية، سواء أكانت هذه الأنشطة متصلة بهدف تحقيق الربح أو تحقيق السيولة المناسبة للمصرف التجاري، وذلك انطلاقا من أن هذه الأهداف هي التي تؤثر على تشكيل السياسات المختلفة في المصرف التجاري. حيث تتأثر ربحية المصرف بالعديد من العوامل المختلفة كما تتأثر سيولة المصرف بعوامل عديدة .

3-3-2-العوامل المؤثرة على الربحية:

تتعدد وتتنوع العوامل التي تؤثر على هدف الربحية في المصرف التجاري، وانطلاقاً من ذلك لا يمكن للباحث أن يتناول كافة العوامل بالشرح والتفصيل، لذلك سوف يتطرق لعوامل يعتبرها الأهم من ناحية التأثير وهي: القروض، تطبيق التكنولوجيا الحديثة في المصرف التجاري، تغيرات أسعار الفائدة والعمولات المصرفية.

3-3-2-1- القروض(Loans) :

يعتبر[57] الإقراض هو النشاط التجاري الأساسي لمعظم المصارف التجارية، حيث أن محفظة القروض تمثل الأصل الأكبر بالنسبة للمصرف، وتمثل المصدر الأعظم للدخل، وبالمقابل فإنها تمثل المصدر الأكبر للمخاطر التي تؤثر على أمان وسلامة المصرف التجاري. وكما [58] أنها تعتبر من أهم مصادر الإيرادات في المصارف، وبالتالي تظهر هنا ضرورة التعرف على العائد الذي يحققه المصرف من القروض بعد تغطية تكلفة الأموال التي يقترضها ومصروفاته العمومية و الإدارية المختلفة .

حيث[59] تعتمد ربحية المصارف على الأسعار التي تتقاضاها على قروضها، وعلى العمولات عن خدماتها المختلفة، موازنة مع تكاليف مواردها المالية وتكاليف التشغيل لديها. وبالتالي فإن

Loan portfolio management,1998 ,working paper , www.occ.treas.gov/handbook/lpm.pdf

[58] نجم حميدي،2001 م ،**تصميم نظام دعم للقرارات الإستراتيجية بالتطبيق على القطاع المصرفي في سورية**،رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال،جامعة حلب، كلية الاقتصاد،ص 94.

[59] مفلح عقل ،**وجهات نظر مصرفية** "الجزء الثاني" مرجع سبق ذكره، ص35.

لتسعيرها المناسب الدور الرئيسي في تحقيق المصارف لربحيتها. لكن هذا التسعير كان دائماً موضع نزاع بين مقدمي الخدمة المصرفية والمستفيدين منها، فالمجموعة الأولى تسعى إلى توسيع الهامش بين التكلفة والمردود، والمجموعة الثانية تسعى لتضييق هذا الهامش.

وبالتالي فمن المهم أن يقف الباحث على كيفية تسعير القروض، وكذلك تقييم ربحية الأنواع المختلفة من القروض، ومن أجل ذلك لا بد للإدارة المصرفية من أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الثلاثة عند منح أي قرض[60] :

- ✓ **تكاليف العمليات** :

تختلف تكاليف العمليات باختلاف أنواع القروض، فهناك قروض المستهلكين التي تتسم بكثرة العدد ومبالغها الصغيرة، والتي تحتاج إلى وقت وجهد من الإدارة على عكس القروض التجارية مثلاً التي تكون بمبالغ كبيرة وأعداد صغيرة وتحتاج إلى وقت وجهد أقل، وبالتالي تكون تكلفة القروض الخاصة بالمستهلكين أضعاف تكلفة القروض التجارية.

- ✓ **معدل خسائر القروض:**

لا بد من تقدير لكمية الخسائر المتوقعة في القروض، لأن ربحية القرض تتأثر بهذه التوقعات، ونظراً لعدم دقة التوقعات، أو حدوث أحداث غير متوقعة، فقد تصل الخسائر الفعلية في القروض أكبر من النسبة المتوقعة .

- ✓ **ربحية القرض** :

حيث تتحدد ربحية القرض بتفاعل كل من تكاليف القرض، مخاطره، ومعدل الفائدة الذي يحمله المصرف على المقترض .

وبالنسبة لمعدل الفائدة فقد يتم تحديده من خلال المنافسة بين المصارف، ففي هذه الحالة، يأخذ سعر الفائدة على القرض كما هو ويقرر المصرف ما إذا كان سيقبل القرض أم لا بناء على حسابات التكلفة والمخاطر والعائد. وهناك الحالات التي يكون فيها المصرف هو المحدد لأسعار القروض والتي تتطلب منه أن يكون على دراية بقوانين العرض والطلب، لأنه من الممكن أن يحدد سعر عالي للقرض لا يتناسب مع معدل الطلب عليه وبالتالي تتأثر ربحيته .

كما أن هناك مدخل آخر حول العوامل التي تؤثر على تسعير القروض حيث أن سعر الفائدة على أي نوع من أنواع القروض، أو أي أداة ذات عائد ثابت، تعتمد على عدد من العوامل أهمها[61]:

---

[60] محمد الحناوي ،السيدة عبد السلام ،**المؤسسات المالية "البورصة و المصارف التجارية**،مرجع سبق ذكره ، ص 277-278.

[61] Zvi Bodie and ,Robert C.Merton,**Financ**e,op.cit.,p.36

✓ وحدة القياس :(unit of account):

وهي غالباً عملة مثل الدولار أو الين، أو قد تكون سلعة مثل الذهب أو الفضة، أو سلة من المنتجات والخدمات، حيث أن سعر الفائدة يختلف باختلاف وحدة القياس.

✓ **الاستحقاق (Maturity)** :

إن استحقاق أي أداة ذات عائد ثابت هو طول الفترة الزمنية حتى إعادة تسديد كامل الكمية المقترضة، حيث أن سعر الفائدة على الأدوات قصيرة الأجل قد يكون أقل، أكبر، أو يساوي سعر الفائدة على الأدوات طويلة الأجل .

✓ **خطر التوقف عن السداد (Default Risk)** :

وهو يعني أنه هناك احتمال بأن نسبة من الفائدة لن يتم إعادة تسديدها بشكل كامل، حيث أن خطر التوقف عن السداد الأعلى غالباً ما يترافق مع سعر فائدة أعلى .

إلا أن القروض تسعر من الناحيتين النظرية والعملية. وفيما يلي عرض مبسط للطريقتين

2-3-2-1-2- تسعير القروض من الناحية النظرية:

تسعر القروض من الناحية النظرية في ضوء ثلاثة عوامل وهي[62]:

1- سعر الفائدة الحقيقي:ويمثل التعويض المقدم للمدخر لقاء تأجيل قراره الاستثماري. ويتحدد هذا السعر في ظل العرض والطلب، كما يعكسه التفضيل الزمني للمدخرين، والفرص الاستثمارية المتاحة.

2- مخاطر التدني المتوقع في القوة الشرائية للنقود:معبراً عنها بالتضخم.

3- خطر الإفلاس: ويعبر عنه بهامش، للتعويض عن هذا الخطر .

ويعبر عن العائد من خلال :

$$K= R + X +P$$

معدل الفائدة السوقية = معدل الفائدة الحقيقي + معدل التضخم + علاوة مخاطرة التوقف عن السداد، هذا ويطلق على سعر الفائدة الحقيقي، مضافاً إليه معدل التضخم المتوقع على سعر الفائدة عديم المخاطر، وهذا السعر يمكن أن يكون سعر الإقراض لجميع المقترضين، ولو تساووا جميعاً بالمخاطر وكانت هذه صفراً، أما وأن الأمر ليس كذلك، فقد تفاوتت أسعار الفوائد بين المقترضين حسب مخاطرهم. إن ما يمكن قوله هنا، أن الفروق في أسعار الفائدة، وتفاوت الهوامش بين المقترضين، هي نتيجة لأسباب لا ترتبط مباشرة بسعر الفائدة، وإنما

---

[62] مفلح عقل ،**وجهات نظر مصرفية**،الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

لأسباب تتعلق بمخاطر المقترضين، حيث يتسع الهامش ويزداد العائد، كلما زادت المخاطر، وينخفض بانخفاضها. لذا يجب ألا يكون الحديث أحياناً عن الهامش وحده، دون ربط ذلك بالمخاطر المتوقعة.

كما[63] أن هناك نموذج آخر في تسعير القروض من خلال المعادلة التالية:

سعر الفائدة على القروض= r+x+p+m+ هامش ربح مناسب، حيث أن :

(r) سعر الفائدة الحقيقي على الودائع (تمثل مكافأة المدخرين على ادخارهم)

(x) نسبة التضخم المتوقعة (تمثل تعويض عن التضخم المتوقع)

(p) خطر إفلاس المقترض

(m) خطر سعر الفائدة.

كما أن هناك مدخل أخر لتحديد معدل العائد الاسمي لأي أصل من خلال ما يلي[64] :

معدل العائد الاسمي= معدل العائد الفعلي المتوقع+ معدل التضخم المتوقع خلال عمر الأصل+ علاوة سيولة الأصل +علاوة مخاطر الأصل .

2-3-2-1-3- تسعير القروض من الناحية العملية :

أما[65] من الناحية العملية، فيحدد سعر الفائدة في ضوء كلفة الودائع، الذي يتحدد بدوره في ضوء المعروض منها من ناحية، وفي ضوء الطلب عليها، والذي يتحدد بدوره بفرص الإقراض المتاحة، تبعاً لقوى السوق. ويضيق هامش الربح في ظل وفرة السيولة والسياسات النقدية المتساهلة، ويتسع مع شح السيولة والسياسات النقدية المتشددة.

يلاحظ الباحث مما سبق أن تسعير القروض بالنسبة للمصرف التجاري عملية مهمة ودقيقة بسبب تداخل العديد من العوامل، كما أنها تختلف باختلاف أسعار الفائدة السائدة، معدل التضخم، والمخاطر المرتبطة بالعميل نفسه، كما أنه على المصرف أن يضع هامش ربحي محدد يراعي من خلاله ظروف المنافسة مع المصارف الأخرى من جهة، إرضاء وكسب العميل من جهة ثانية، الظروف الاقتصادية السائدة، وأخيراً أن يتوافق مع المخاطر المرتبطة بالعميل وطبيعة النشاط الذي يمارسه.

---

[63] مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية** "الجزء الأول مرجع سبق ذكره " ص 32 .

[64] J.Fred Weston and Thomas E.Copland,1992,**managerial financ**e,9th ed,USA,the Dryden press,144.

[65] مفلح محمد عقل،**وجهات نظر مصرفية**،الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 43-44 .

2-2-3-3- الصيرفة الالكترونية:

تعتبر[66]المصارف من أكثر المؤسسات استخداماً لتكنولوجيا المعلومات، فقد استفادت المصارف من هذه التكنولوجيا في تطوير وتنويع الخدمات التي تقدمها، وفي زيادة انتشار الخدمات المصرفية، وفي زيادة كفاءة وفاعلية العمل المصرفي كما تميز القطاع المصرفي بسرعة تبنيه للتطورات التكنولوجية المتلاحقة والاستفادة منها في إعادة تعريف الخدمات المصرفية وفي استحداث الكثير من الخدمات الجديدة والتي لم يكن ممكناً أن تتواجد لولا الثورة التكنولوجيا و إفرازاتها المتلاحقة.

لا شك[67] أن التكنولوجيا قد باتت الآن إحدى أكبر القضايا الإستراتيجية في مجال الأعمال المصرفية، وشأنهم شأن رجال الأعمال الآخرين، يعكف المصرفيون الآن، وبمهمة كبيرة، على تفحص واستقصاء الفرص التي توفرها شبكة الإنترنت، وعلى الرغم مما قد يجده المرء من إغراء بتجاهل الكثير من الذي يقال بشأن الإنترنت باعتباره مجرد ضجة إعلامية، إلا أن الباحث يعتقد أن القول بأننا نعيش عصر الإنترنت هو قول لا يخلو من الحقيقة، كما أن مستقبل منظمات الأعمال التي تخفق في التأقلم مع الفرص والتحديات التي يطرحها هذا الواقع الجديد سيكون محدوداً دون ريب .

ومن أهم إفرازات الانترنت في مجال المصارف ما يسمى الصيرفة الالكترونية:والتي [68] تشير إلى إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي باستخدام تكنولوجيا الاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالدفع،السحب،الائتمان، التحويل،أو بالتعامل بالأوراق المالية. أي أن الزبون لا يضطر لزيارة المصرف للقيام ببعض العمليات إذ يمكنه القيام بها من المنزل أو المكتب وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.

كما[69] يعرف البنك الالكتروني بأنه النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى .

وهناك العديد من المواقع للمصارف الإلكترونية على الانترنت إلا أن أهمها ثلاثة مواقع هي التالي[70]

---

66 عاصم عبد الرحمن الشيخ،2002م ،الاستخدامات الالكترونية في القطاع المصرفي ، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية** ،المجلد العاشر ، العدد الثاني، السنة العاشرة ، يونيو، ص 4 .

67سيف الدين السماتي عبد الكريم،2004 م، العمليات المصرفية الالكترونية و الإطار الإشرافي ،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،كانون الثاني ،ص 66.

68د.رحيم حسين،2008م،الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية،مقالة،-http://islamfin.go forum.net/montada-f2/topic-t2618.htm

69خبابة عبد الله، 2008 م،**الاقتصاد المعرفي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،ص 94-95.

70 حسان هاشم،2008م ،تكنولوجيا المعلومات تدشن عصراً في العمل المصرفي ،**مجلة المصارف والتأمين** ،العدد الثامن ،ص 31.

✓ **الموقع المعلوماتي**: وهو المستوى الأساسي للمصارف الالكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط المصرفي، ومن خلاله فإن المصرف يقدم معلومات حول برامجه و منتجاته وخدماته المصرفية .

✓ **الموقع التفاعلي**: بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل والاتصال بين المصرف وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

الموقع التبادلي: وهذا هو المستوى الذي يكمن القول بأن البنك يمارس فيه خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية .

إضافة إلى ما تقدم حول ضرورة تبني المصارف للصيرفة الالكترونية والتقنيات الحديثة في ممارستها اليومية فإنها تعمل على زيادة دخل المصرف وذلك من خلال العديد من المزايا التي تحققها هذه الإستراتيجية، وأهم هذه المزايا[71]:

1- زيادة القدرة على المنافسة :حيث من خلال توسع المصارف في الصيرفة الإلكترونية يستطيع تقديم خدمات مصرفية بسعر أقل و بكلفة أقل .

2- زيادة الأرباح: و ذلك من خلال تخفيض النفقات وزيادة الحصة السوقية للمصرف.

3- تشجيع الابتكار والتنويع في الخدمات: فمن خلال التوسع في الصيرفة الإلكترونية يستطيع المصرف التوسع في حجم الخدمات التي يقدمها، وتخفيض كلفة تقديم تلك الخدمات، والتنويع في تلك الخدمات .

4- زيادة رضا العملاء: من خلال تلبية احتياجاتها على مدار الساعة من خلال وجود القنوات الإلكترونية التي تمكنه من الحصول على الخدمة المصرفية في أي وقت، وأيضاً من خلال تخفيض الكلفة والجهد للحصول على الخدمة .

5- سهولة المقارنة والتحليل[72]:حيث أن كل المعلومات المصرفية والشخصية محفوظة الكترونياً من السهل إعداد جداول المقارنة والتحليل واستخراجها آلياً وبسرعة، كذلك يمكن إرسال البيانات المطلوبة من الجهات الرقابية والإدارية الكترونياً وفي وقت وجيز.

6- إمكانية تسويق المنتجات المصرفية خارج حدود الدولة الأم:أينما تكون هناك خدمة انترنت، فيمكن للمصرف الالكتروني تسويق خدماته. وتعرف المصارف الالكترونية بأنها لا

---

[71] د.ناظم محمد الشمري،د.عبد الفتاح العبد اللات 2008 م ،**الصيرفة الالكترونية "الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع "** عمان، دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ، ص 193-194.

[72] سيف الدين السماتي عبد الكريم ، العمليات المصرفية الالكترونية و الإطار الإشرافي ،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

تعرف الحدود الجغرافية ويمكن تسويق منتجاتها في أي دولة أخرى ما لم تنص قوانين تلك الدولة الأخرى صراحة على عدم تصريح بذلك.

7- التعامل[73] بكفاءة مع النمو الهائل والكبير لعدد حسابات العملاء في البنوك:أي تحقيق كفاءة في التعامل من الناحية المحاسبية بدون زيادة عدد الموظفين، مع تحقيق السرعة في إنجاز المعاملات المصرفية.

8- إن[74] القيام بأعمال الصيرفة الالكترونية :مثل الإيداع المباشر، الصراف الآلي، بطاقات الدين وغيرها من الخدمات تسرع من عمليات المعالجة وتخفض التكاليف.

9- كما[75] أن توفر مظلة واسعة من الخدمات على الموقع الالكتروني للمصرف:يدفع الزبائن الحاليين للبقاء لدى المصرف ويغري زبائن آخرين للانضمام، كما أن تزايد عدد حسابات الزبائن نتيجة الانترنت يولد إيراد فائدة أكبر للمصرف، حيث أن المنشآت المالية التي تعتمد هذه الإستراتيجية تحقق انخفاض كبير في نفقات التسويق من خلال استخدام الموقع الالكتروني للمصرف كوسيط أعلاني لعرض تجربة تسوق شاملة.وأخيراً[76] إن إدخال التكنولوجيا المتقدمة في العمل المصرفي ساعد على استعمالها كعامل تغيير في الثقافة المصرفية ومنمي للأعمال، ومحفز للدخل والربحية .

وتؤكد المعطيات[77] الدولية أن تكلفة إجراء المعاملات المصرفية بواسطة الانترنت تشكل نحو 0.2% من تكلفتها في حالة الاعتماد على الفرع المصرف التقليدي و8% من الاعتماد على الصراف الآلي (ATM).كما[78] أن معدل تكلفة تقديم خدمات مصرفية يبلغ حوالي (دولار واحد)إذا ما قدم من خلال الفرع المصرفي القائم وحوالي (25 سنتاً) من خلال أجهزة الصراف الآلي و(سنتاً واحداً)إذا قدمت الخدمة من خلال شبكة الانترنت .

يلاحظ الباحث مما سبق أن استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من تطبيقات الانترنت في بيئة العمل المصرفي أصبح ضرورة ومتطلب أساسي لا يمكن لأي مصرف يريد النمو والتطور والمنافسة أن يغفله، فالصيرفة الالكترونية تزيد من الأرباح وتنوع الخدمات المقدمة للزبائن وبالتالي تساهم إلى حد كبير بإرضاء العملاء، كما أن عمليات المقارنة والتحليل تصبح أسهل باستخدام خدمات الانترنت، إمكانية تسويق الخدمات خارج حدود الدولة تصبح أكبر لأن

---

[73] مدحت صادق،**أدوات و تقنيات مصرفية**،مرجع سبق ذكره، ص 291.

[74] CharistoslaE.Anuelov and others,U.S consumers and electronic banking, working paper,http://www.federalreserve.gov/pubs/bulletin/2004/winter04_ca.pdf

[75] Octavia Marenz and others,2000,Is internet banking profitable, working paper,http://www.aba.com/NR/rdonlyres/04DAD6EC-0908-11D5-AB75-00508B95258D/12952/Is_Internet_Banking_Profitable999998.pdf

[76] جو سروع، 2003 م، الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية، **مجلة اتحاد المصارف العربية**،العدد 277، كانون الأول ،ص20

[77] أياد عبدالله شعبان، 2004 م ، دور البنوك في التجارة الالكترونية ،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،العدد 285 ،آب ، ،ص 50.

[78] جمعة محمود عباد،2006 م ،أثر تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على حجم الودائع و الميزات التنافسية في المصارف التجارية الأردنية،**مجلة بحوث جامعة حلب**،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية،العدد 44،ص 23.

الانترنت لا يتقيد بحدود بين الدول،بالإضافة إلى توفير مجموعة من الإيجابيات بالنسبة للمصرف والعملاء على حد السواء.

3-3-2- 3-**تغييرات أسعار الفائدة:**

تعتبر الفائدة التي تتقاضاها المصارف على القروض من أهم مصادر الدخل بالنسبة إليها، وبالتالي فإن تغييرات سعر الفائدة تؤثر على الدخل الصافي من الفائدة، حيث[79] تظهر مخاطر تغيرات أسعار الفائدة في أعمال المصارف لأن أصول وخصوم المصرف يعاد تسعير الفائدة عليها في أوقات مختلفة، وهذا يترك دخل الفائدة الصافي (Net Interest Income) (NII) – والذي هو الفرق بين الفائدة المقبوضة من الأصول مطروحاً منها الفائدة المدفوعة على الخصوم– عرضة لتغيرات أسعار الفائدة السوقية. وعند دراسة تأثير تغييرات سعر الفائدة على الدخل فإن هذا يعني تأثير سعر الفائدة على كل من الأصول والخصوم في ميزانية العمومية،وسوف يتناول الباحث تغيرات أسعار الفائدة من خلال كل من مفهومي الفجوة(Gap) والأجل (Duration) وأيضاً فجوة الأجل (Duration Gap) .

3-3-2-3-1- **الفجوة (Gap):**

يعتبر[80] تحليل الفجوة أحد التقنيات التي تستخدم لحماية أو صيانة صافي دخل الفائدة أو صافي هامش الفائدة في المصرف، حيث أنه في أي مصرف تجاري هناك بعض الأصول والخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة، وأصول وخصوم أخرى غير حساسة لتغيرات أسعار الفائدة، انطلاقا من ذلك تعرف فجوة التمويل(Funding GAP) على أنها "الاختلاف بين أصول وخصوم المصرف الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة خلال فترة محددة "، وتصاغ الفجوة كما يلي:

الفجوة = [الأصول الحساسة لتغيرات الفائدة – الخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة].

حيث[81] أن التغيرات في معدلات الفائدة تؤثر على وضع المؤسسة المالية من خلال تغيير دخل الفائدة الصافي للمؤسسة المالية، حيث أن تغيرات دخل الفائدة الصافي ناتج من خلال ضرب تغير سعر الفائدة Δr في الفجوة النقدية للأموال (gap) أي أن $NII=gap^* \Delta r$ و[82]

---

[79] Aterina Simons ,interest rate derivatives and ALM by commercial banks ,working paper http://www.bos.frb.org/economic/neer/neer1995/neer195b.pdf

[80] Robert W.Kolb, Ricardo J. Rodriguez , **Financial Institutions**,op.cit,.p.397-398

[81] Charles w.Smithson,1998,**managing financial risk**,3rd ed,NewYork,MC graw-hill companies,p.p.577

[82] السباعي محمد الفقي،2001م،قياس الخطر في أسعار الفائدة،**مجلة المال و الصناعة**،دورية تصدر عن بنك الكويت الصناعي، الكويت ،ع 19،ص 130.

من أهم مزايا هذه الطريقة أنها سهلة الاستخدام بل إنها أكثر الطرق استخداماً عند قياس خطر سعر الفائدة وتعطي نتائج معقولة واقعياً، إلا أن هذه الطريقة تحتاج إلى تنبؤات مستمرة بأسعار الفائدة وكذلك التغيرات المتوقعة لكل من الأصول والخصوم.

إن دخل الفائدة الصافي يعتمد على الفجوة، والتي ترتبط بشكل مباشر بالتغيرات المتوقعة وغير المتوقعة لأسعار الفائدة، والجدول التالي يوضح كيفية تأثير تغيرات أسعار الفائدة على دخل الفائدة الصافي انطلاقاً من مفهوم الفجوة .

الجدول (2) يوضح كيفية تأثير تغيرات أسعار الفائدة على دخل الفائدة الصافي

الفجوة	تغيرات أسعار الفائدة	الدخل الصافي للفائدة
فجوة موجبة	تزايد	يزداد
فجوة موجبة	تناقص	ينقص
فجوة سالبة	تزايد	ينقص
فجوة سالبة	تناقص	يزداد
فجوة = 0	تزايد	لا يتأثر
فجوة = 0	تناقص	لا يتأثر

المصدر katarzyna Zawalinska,1999, Asset and liability management, working paper , http://ideas.repec .org/p p/sec /cnstan/0185.html

2-3-2-3-3- الأجل (**Duration**)

تم تطوير[83] هذا المفهوم لأول مرة من قبل فريدريك مكايلي (Frederick Macaulay)، وذلك من خلال عرضه في ورقة نشرت في(National Bureau of Economic Research) عام 1938م، حيث تطرق العديد من الباحثين الماليين لمفهوم الأجل ومنها[84]:

– هو مقياس للاستحقاق، مرجح بكل من القيمة والزمن، ويأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية الداخلة للمصرف المرتبطة بالموجودات المربحة،وكذلك التدفقات النقدية الخارجة من المصرف المرتبطة بالمطلوبات ذات التكلفة .

– هو مقياس لمتوسط الزمن اللازم لاستعادة الأموال التي يلتزم المصرف باستثمارها .

– هو الوقت المطلوب لمواجهة أو معاكسة آثار التغيرات في دخل إعادة الاستثمار وفي قيمة رأس المال بسبب تقلبات أسعار الفائدة.

[83] Brain Eales,2000, **Financial Engineering**,London,Macmillan press LT.D,p.25

[84] خليل الشماع ،2006 م، **إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)** ، دمشق ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، لجزء الثاني ،ص 401.

–هو[85] مقياس لحساسية السندات وبشكل أكثر عمومية لحساسية كل أصل أو محفظة من الأصول للتغيرات في معدلات الفائدة وبشكل أكثر عمومية للتغيرات في التكلفة البديلة للتمويل.

– الأجل[86] بالنسبة لأي أصل أو خصم هو عبارة عن مقياس كمي لحساسية قيمة الورقة المالية للتغيرات في معدلات الفائدة.

أو[87] الأجل هو متوسط الزمن الموزون أو المثقل حتى الحصول على التدفقات النقدية من الأداة المالية.

ويعتبر[88]الأجل ثاني أكثر التقنيات شيوعاً التي تتفحص حساسية كل من أصول وخصوم المصرف لتغيرات أسعار الفائدة، وتعتمد هذه التقنية على مفهوم (Macaulay) للأجل، والتي تقيس متوسط عمر التدفقات النقدية للورقة المالية، فارتفاع القيمة العددية لآجل كل من أصول أو خصوم المصرف، تعني حساسية أكبر ترافق قيمتهما السوقية نتيجة تغيرات أسعار الفائدة، حيث أن تحليل الأجل يستلزم مقارنة متوسط أجل أصول المصرف مع متوسط آجل خصومه.

يستنتج الباحث أن الأجل بالنسبة لأي أصل أو خصم مالي هو عبارة عن تقنية حديثة من التقنيات المالية، يعكس حساسية الأداة المالية لتغيرات أسعار الفائدة، ويعبر بشكل أساسي عن طول الفترة الزمنية حتى يحين موعد انتهاء التدفقات النقدية المرتبطة بهذه الأداة سواء أكانت تدفقات نقدية خارجة أو داخلة .

3-3-2-3-3- **فجوة الأجل (Duration Gap)**

تقوم هذه التقنية على التكامل بين كل من الفجوة والأجل من أجل دراسة تأثير تغيرات أسعار الفائدة على حقوق ملكية المصرف .

و[89] تحسب فجوة الأجل من خلال طرح المتوسط المرجح أو الموزون لآجل الخصوم من المتوسط المرجح لآجل الأصول، من خلال المعادلة التالية :

فجوة الأجل =[المتوسط المرجح لآجل الأصول–(المتوسط المرجح لآجل الخصوم $\times$ $\frac{\text{القيمة السوقية للخصوم}}{\text{القيمة السوقية للأصول}}$)]

---

85 J.Fred Weston and Thomas E.Copeland,**managerial finance,**op.cit.p525

142 Meir Kohn,1993,**Money,Banking,and Financial markets**2nd edition, , Florida, Harcourt brace Jovanovich publishers,p.286

87 Julian Walmsley,**new financial instruments**,op.cit.,p.33

88 Katarzyna Zawalinska,1999, asset and liquidity management ,working paper http://ideas.repec .org/p p/sec /cnstan/0185.html,

89 Alexandra coman,online assessment of interest rate risk, working paper,http://www.rebe.rau.ro/RePEc/rau/journl/SU08/REBE-SU08-A5.pdf

يلاحظ الباحث انطلاقاً من العلاقة السابقة أنه إذا أراد المصرف الحصول على فجوة آجل صفرية، فيجب أن تتحقق العلاقة التالية:

المتوسط المرجح لآجل الأصول = (المتوسط المرجح لآجل الخصوم × $\frac{\text{القيمة السوقية للخصوم}}{\text{القيمة السوقية للأصول}}$).

ونظراً[90] إلى أن الأجل الأطول يعني الحساسية الأعظم لتغييرات سعر الفائدة، فإن المعادلة السابقة تعني أن قيمة مطلوبات المصرف يجب أن تتغير بأكثر قليلاً من قيمة موجودات المصرف إذا ما أرادت إدارة المصرف إزالة التعرض الكلي لمخاطرة سعر الفائدة، إلا أن عدم التطابق(mis-matching) بين أجل الأصول والخصوم يعني أن المصرف يصبح معرضاً لتقلبات سعر الفائدة، وكلما اتسعت هذه الفجوة، كلما أصبحت حقوق الملكية أكثر حساسية لتقلبات أسعار الفائدة في السوق .

وبالتالي فإن تأثير الفجوة الموجبة أو السالبة على قيمة حقوق الملكية يكون من خلال ما يلي[91]:

فجوة الأجل الموجبة =(الأجل المرجح بالمبالغ للموجودات)–(الأجل المرجح بالمبالغ للمطلوبات)> الصفر.

في حال ارتفاع أسعار الفائدة، سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة موجودات المصرف بشكل أسرع من انخفاض قيمة مطلوباته، وبالتالي تخفيض قيمة حقوق الملكية انطلاقا من العلاقة التي تربط بين الموجودات و المطلوبات و حقوق الملكية.

فجوة الأجل السالبة= (الأجل المرجح بالمبالغ للموجودات)–(الأجل المرجح بالمبالغ للمطلوبات) < الصفر.

في حال انخفاض أسعار الفائدة، سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة مطلوبات المصرف بشكل أسرع من ارتفاع قيمة موجوداته، وبالتالي تخفيض قيمة حقوق الملكية انطلاقا من العلاقة التي تربط بين الموجودات والمطلوبات و حقوق الملكية .

يلاحظ الباحث مما سبق أن العلاقة بين تغيرات أسعار الفائدة وقيمة حقوق الملكية تكون طردية عندما تكون فجوة الأجل سالبة، و تكون العلاقة عكسية عندما تكون الفجوة موجبة .

إن نوع[92] فجوة الأجل التي يريدها المصرف سوف تعتمد على ما يظنه حول تحركات أسعار الفائدة، فإذا كان يعتقد بأن أسعار الفائدة متجهة نحو الارتفاع، فإن المصرف سوف يريد الحصول على فجوة آجل سالبة، وسوف يتمنى العكس في حال ارتفاع أسعار الفائدة.

---

[90] خليل الشماع ، **إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)**،الجزء الثاني،مرجع سبق ذكره ص 443

[91] خليل الشماع ، **إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)**،الجزء الثاني،مرجع سبق ذكره ص 444

147Meir Kohn,1993,**Money,Banking,and Financial markets**,2nd edition, Florida, Harcourt brace Jovanovich publishers,p.p 287.

وبهدف تحقيق التفاعل بين المفهومين السابقين، فإن بعض المنشآت المالية تستخدم نسبة الأجل (Duration Ratio) في هذا المجال و هي التالي:

نسبة الأجل=أجل الموجودات /أجل المطلوبات

والجدول التالي يوضح لنا العلاقة بين نسبة الأجل و دخل الفائدة الصافي.

الجدول (3) يوضح العلاقة بين نسبة الأجل و دخل الفائدة الصافي

نسبة الأجل	الحساسية الصافية	إذا ارتفعت أسعار الفائدة	إذا انخفضت أسعار الفائدة
أكثر من واحد	حساسة للمطلوبات (فجوة سالبة)	أثر عكسي على الدخل الصافي/ سوف ينخفض الدخل	أثر إيجابي على الدخل الصافي/ سوف يرتفع الدخل
يساوي الواحد	متطابقة	بدون أثر	بدون أثر
أقل من الواحد	حساسة للموجودات (فجوة موجبة)	أثر إيجابي على الدخل الصافي/ سوف يرتفع الدخل	أثر عكسي على الدخل الصافي/ سوف ينخفض الدخل

المصدر : خليل الشماع ، **إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)**،ص447

2 -3-1-4-العمولات المصرفية:

لسنوات ليست ببعيدة، كان المصدر لأساسي للدخل في المصارف التجارية هو الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة، ولم تكن العمولات المصرفية تشكل الشيء الكثير من هذا الدخل. لكن في ضوء التغيرات التي طرأت على بنية العمل المصرفي، [93]المتمثلة بالتحرر من القيود، واشتداد المنافسة بين المصارف، واتساع نطاقها أدت إلى التضييق على هامش الفائدة التي تتقاضاها، كما أن تطبيق مبادئ كفاية رأس المال أدى إلى تخفيض نسبة الرفع المالي في ميزانيات المصارف، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر العمل المصرفي، جميع العوامل السابقة أدت إلى الضغط على ربحية المصرف من المصادر التقليدية(الفرق بين الفوائد المدفوعة و المقبوضة) الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن مصادر دخل أخرى تعوض هذا التدني في عوائدها. وقد عملت المصارف في هذا المجال على جبهتين، الأولى تركزت على تخفيض تكاليف التشغيل وزيادة كفاية أجهزتها وإدخال المزيد من المكننة، والثانية تركزت على الدخل من العمولات (Fees income)، حيث جهد العديد من المصارف في العمل على زيادة نسبة العمولات إلى إجمالي دخلها لتحسين الربحية و ضمان استقرارها. وكان من نتائج هذا التوجه أن توسعت المصارف في تقديم المنتجات (Products) التي تدر مثل هذا الدخل كالمتاجرة بالعملات، العقود المستقبلية، عقود التبادل وخدمات بطاقات الدفع، إدارة المخاطر، الخدمات

[93]مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره،ص 125.

الخاصة، و خدمات التأمين، وغيرها من المنتجات خاصة بالنسبة للمصارف الكبيرة العاملة في الأسواق المالية المتطورة التي تعتبر رائدة في مجال الخدمات والمنتجات الجديدة. حيث بدأ الدخل من العمولات يكتسب مكانة أهم في تشكيل إيرادات المصارف التجارية.

وفي[94] دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل(Olson Research Association) على 130 مصرفاً لتقويم أدائها خلال 1973-1982 خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

1 حصول زيادة مهمة في كلفة الفوائد (من 44.2% إلى 59.8 % من إجمالي الدخل والدخول الأخرى).

2- يشير الاتجاه العام للنتائج إلى احتمال استمرار تدني الربحية بسبب ارتفاع كلفة الودائع .

3- يتوقع أن تعوض الزيادة في دخل العمولات ،بالإضافة إلى الرقابة الأفضل على التكاليف، عن الارتفاع في تكاليف الفائدة.

وفي محاولة للتعرف إلى التغيرات التي تمت في هذا الاتجاه خلال الثمانينات، تناولت ميزانيات بعض المصارف الأمريكية (Citibank,Morgan&Chemical) للسنوات 1990-1992،واستخرجت نسبة الدخل من العمولات إلى كل الموجودات،إجمالي الإيرادات، وصافي الفائدة، خلال الأعوام من 1990-1992 للمصارف وخرجت بالنتائج وفق الجدول التالي، الجدول رقم(4) يوضح تطور دور العمولات في دخل المصارف.

الجدول رقم (4)تطور دور العمولات في تشكيل دخل المصرف

J-P-Morgan -1	1990	1991	1992
العمولات/الموجودات	--	%2.4	%2.86
العمولات/إجمالي الإيرادات	%65	%64	%64
العمولات/صافي الفائدة	%185	%175	%178
Chemical -2	1990	1991	1992
العمولات/الموجودات	--	%2	%2.16
العمولات/إجمالي الإيرادات	%17.5	%20.3	%24.85
العمولات/صافي الفائدة	%78.5	%70	%65.8
Citibank-3	1990	1991	1992
العمولات/الموجودات	--	%3.45	%3.8
العمولات/إجمالي الإيرادات	%19.3	%23.5	%25.5
العمولات/صافي الفائدة	%103	%103	%109.5

المصدر :مفلح عقل،**وجهات نظر مصرفية**"الجزء الثاني"مرجع سبق ذكره،ص130-131

[94] مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره،ص 130-131.

ومعظم هذه النسب كما يبدو، تؤكد تزايد أهمية العمولات في تكوين دخول المصارف.

ونظراً لأن العمولات التي تحصل عليها المصارف من الاعتمادات المستندية التي تفتحها لعملائها تمثل قسم كبيراً نسبياً من عمولات المصرف، وبالتالي سوف يتطرق الباحث لأبرز أنواع العمولات التي تحصل عليها المصارف من فتح الاعتماد المصرفي، حيث يتم تحصيل العمولات في مختلف مراحل الاعتماد المستندي بدءاً من ولادة الاعتماد عبر تحصيل تكاليف وعمولات إصداره و خلال فترة حياته التي تتطلب إجراء تعديلات كالتمديد للاعتماد أو تعديل بعض المواصفات والشروط و بالتالي يمكننا أن نحصر تكاليف معاملات الاعتمادات المستندية في ثلاث نقاط[95]:

1- عمولة فتح الاعتماد المستندي:

تشتمل عمولات فتح الاعتماد المستندي على نوعين و هما :

العمولة المقطوعة :التي تحتسب على إجمالي المبلغ وتسمى بالـــ(Tariff) التعرفة

العمولة المحصلة: من استقطاع نسبة من المبلغ يتم تحديدها حسب مدة وشروط الاعتماد

2- عمولة تعزيز الاعتماد :

تقوم بعض البنوك باستقطاع عمولة محددة بمقدار نسبة مئوية بسيطة لتعزيز الاعتماد ،إلا أن العديد من البنوك يكتفي بتحصيل عمولة معينة مقابل تنفيذ هذه الخدمة، وتدرج هذه العمولة أحياناً تحت بند مصاريف المراسلات والاتصالات

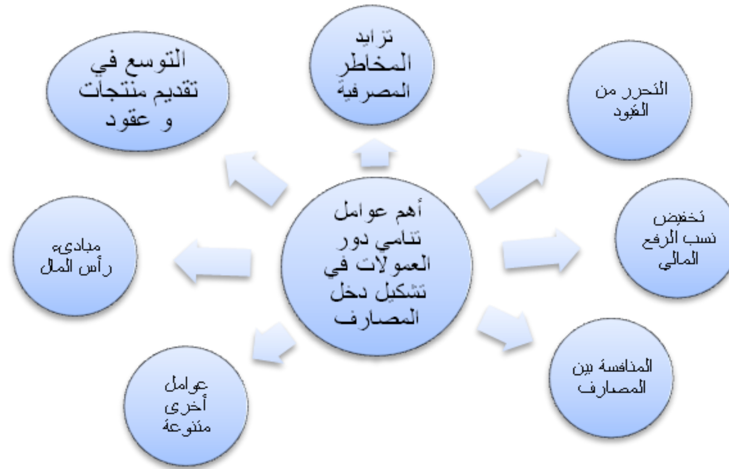
3-عمولة تمديد الاعتماد أو تعديله:

عند طلب العميل تمديد الاعتماد أو إجراء أي تعديل على مبلغه أو شروطه، عندها يتقاضى البنك عمولة تمديد أو تعديل اعتماد إما كمبلغ مقطوع أو نسبة من المبلغ حسب الفترة المطلوبة كما هو الحال تماماً في حالة إصدار اعتماد جديد .

يلاحظ الباحث مما سبق أن العمولات المصرفية بدأت تحتل قسم متنامي من مصادر الدخل لدى المصارف التجارية، فالتغيرات في البيئة المالية والمصرفية أفرزت العديد من المنتجات الجديدة التي تعتبر ضرورية للتمويل و تنشيط السوق المالي، والمصارف التجارية تعتبر من أكبر المتعاملين بهذه المنتجات، وبالطبع إن مصدر الدخل المتولد من هذه المنتجات هي العمولات بشكل رئيسي، وهذا ما أعطى للعمولات المصرفية الحصة النسبية المتزايدة من دخل المصرف التجاري. والشكل التالي يوضح أهم هذه العوامل .

[95] علي محمد شلهوب، 2007م،**شؤون النقود و أعمال البنوك**، حلب ،دار شعاع للنشر، ،ص 388-390

الشكل رقم (8) يوضح أهم العوامل التي أدت إلى تنامي دور العمولات في تشكيل دخل المصرف:



المصدر: الشكل من إعداد الباحث

3-3-2-العوامل المؤثرة على السيولة :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في هدف السيولة في المصرف التجاري، فالسيولة تختلف من مصرف إلى أخر، ومن وقت إلى أخر، ويعود سبب الاختلاف بشكل أساسي إلى تباين نوعي التدفقات النقدية التي يتعرض لها المصرف، حيث تقسم التدفقات النقدية إلى[96]:

- ✓ التدفقات النقدية الداخلة: وتتمثل في الأموال التي تدخل إلى المصرف كالإيداعات بجميع أنواعها والعوائد التي يحصل عليها نتيجة تشغيل الأموال سواء كقروض أو استثمارات أو غير ذلك أو أي أموال أخرى يمكن أن تدخل إلى المصرف .
- ✓ التدفقات النقدية الخارجة : وتتمثل في الأموال التي تخرج من المصرف كمسحوبات العملاء والفوائد التي يدفعها للعملاء المودعين للأموال لديها والقروض والاستثمارات والمصروفات التي يحتاجها المصرف لمزاولة الأعمال.

وفيما يلي عرض لأهم العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية والتي تتمثل في الطلب على القروض ،السحب من الودائع، إدارة التدفقات النقدية .

3-3-2-1- **السيولة لأغراض تلبية القروض و السلفيات(Liquidity for Loans)**

تزيد[97]الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع عادة يحتفظ المصرف بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلف وتسمى هذه

---

[96]سليمان الحمد،**تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاري السوري**،مرجع سبق ذكره،ص 39 .

[97]د عبد الغفار حنفي ،**إدارة المصارف"السياسات لمصرفية،تحليل القوائم المالية،الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية**"، مرجع سبق ذكره ،ص 229-230 .

بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة.

إلا أنه ليس من الضروري أن يحتفظ المصرف بسيولة مقدارها 100% من الطلبات المتوقعة من القروض، وذلك لأن المصرف لديه احتياطيات، بالإضافة إلى قدرته على توليد الأموال لتمويل هذا القرض، على افتراض أن معظم القروض ترجع إلى المصرف على شكل وديعة فيما بعد. فمثلاً[98] إذا كان هناك طلب لقرض مقداره 1000 وحدة نقدية، وبالتالي تحدد قيمة الودائع المطلوبة لتمويل هذا القرض ونسبة السيولة المطلوبة من خلال ما يلي:

لكي يقوم المصرف بتقديم هذا القرض لا يكفيه الحصول على ودائع مقدارها 1000 وحدة نقدية، لأن المصرف عليه أن يحتفظ باحتياطي نقدي كنسبة من الودائع في المصرف المركزي، وبافتراض أن نسبة الاحتياطي النقدي 20%، فإن زيادة الودائع بمقدار 1000 وحدة نقدية تعني وجود 800 وحدة نقدية متاحة للإقراض فقط [1000−(1000×20%)] وبالتالي فإن المصرف بحاجة إلى أكثر من 1000 وحدة نقدية من الودائع لتقديم قرض مقداره 1000 وحدة نقدية .

$$\text{إن نسبة الودائع المطلوبة لتمويل القرض} = \frac{\text{قيمة القرض}}{\text{1-نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

وبالتطبيق على المثال السابق نجد أن مقدار الودائع المطلوبة لتمويل القرض = 1250 وحدة نقدية .

كما يمكن تحديد السيولة المطلوبة لتمويل القرض من خلال العلاقة التالية:

$$= \text{كمية القرض المطلوبة} \times \frac{\text{نسبة الاحتياطي النقدي في المصرف المركزي}}{\text{1- نسبة الاحتياطي النقدي في المصرف المركزي}}$$

وبالتطبيق على المثال السابق فإن السيولة المطلوبة لتمويل القرض = 250 وحدة نقدية، وبالتالي فإن على المصرف الذي يريد منح قرض بمقدار 1000 وحدة نقدية أن يحتفظ بمقدار 250 وحدة نقدية على شكل أصول سائلة.

يلاحظ الباحث أن التحليل السابق يفترض أن القرض سيعود إلى البنك على شكل وديعة، ولكن ماذا لو لم تعود هذه الأموال إلى المصرف أي لم تتحول إلى ودائع، في هذه الحالة يكون الاحتياطي لمتطلبات السيولة غير كاف لمقابلة متطلبات القرض، أي يكون أمام حالة السحب من الودائع.إلا أن[99]القروض بالمقابل تعتبر مصدر من مصادر السيولة الداخلة للمصرف وذلك من خلال التدفقات النقدية من الفائدة وأصل القرض والتي يمكن أن تستخدم لتلبية

---

98 محمد الحناوي ،السيدة عبد السلام، **المؤسسات المالية "البورصة و المصارف التجارية"** مرجع سبق ذكره ، ص 236-238.

99 طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**،مرجع سبق ذكره، ص 93.

التدفقات النقدية الخارجة، كما أن هناك بعض القروض التي من الممكن تسويقها وبيعها لمؤسسات أخرى وبالتالي توليد سيولة.

يلاحظ الباحث أن الطلب على القروض يعتبر من أبرز العوامل التي تؤثر على سيولة المصرف التجاري، وبالتالي ينبغي على المصرف توفير نسبة سيولة مناسبة لهذا الغرض، وأن يقوم أيضاً بالتنبؤ والتقدير لمستوى الطلب على القروض خلال كل فترة زمنية محددة .

3-3-2-2-السيولة لمقابلة سحب الودائع(Deposit Liquidity)

تتوقف[100] متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع و حجم و سلوك الودائع لدى المصرف والتي تتفاوت من حيث درجة السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى: تحت الطلب،توفير،آجلة..الخ، ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال فترة قصيرة .

تصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:

1- ودائع مؤكدة السحب 2- ودائع محتملة السحب 3- ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة .

وبصفة عامة كلما ازداد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر، تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، لذلك من الأنسب استثمار هذه الودائع في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع .

كما يمكن تقسيم الودائع في هذا المجال إلى[101]:

✓ **الودائع سريعة الطلب** :

وهي الودائع التي تكون على درجة عالية من السحب وتتطلب مستوى عالي من السيولة لأنها قد تسحب بالكامل، ومثال هذه الودائع هي الودائع لأجل، وهي ودائع حساسة جداً للتغيرات في سعر الفائدة، ولمقابلة متطلبات السيولة لهذا النوع من الودائع، يفضل أن يحتفظ المصرف بنسبة كبيرة من هذه الودائع في أصول سائلة، حوالي 100% من رصيد هذه الودائع .

✓ **الودائع المستقرة:**

وهي الودائع التي يمكن التنبؤ بمعدل المسحوبات منها، فهي ذات تقلبات ضئيلة، حيث أن عدد المودعين كبير، ويتقلب رصيد هذه الودائع ولكن من غير المحتمل أن تسحب هذه الودائع مرة واحدة، ولذلك يمكن الاحتفاظ بأصول سائلة بنسبة من 30-40 % من رصيد هذه الودائع .

---

100 عبد الغفار حنفي ،**إدارة المصارف"السياسات المصرفية،تحليل القوائم المالية،الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية و الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 226

101محمد الحناوي ،السيدة عبد السلام، **المؤسسات المالية "البورصة و المصارف التجارية"** مرجع سبق ذكره ، ص 240-241

يلاحظ الباحث أن سحب الودائع من قبل العملاء له دور أساسي في تحديد حالة السيولة في المصرف، لذلك ينبغي على المصرف أن يكون على معرفة تامة بنوع الودائع المتوفرة لديه، وقابليتها للسحب، وأن يقوم بوضع نسبة سيولة تتناسب مع أنواع الودائع المتوفرة لديه من أجل تفادي الوقوع بأزمة سيولة قد تؤدي إلى نتائج مميتة .

3-3-2-3- **التدفقات النقدية** :

إن[102]إدارة التدفقات النقدية هي العملية التي يتم من خلالها المواءمة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بهدف تحقيق عائد ممكن من جهة والمحافظة على المركز المالي وسمعة المصرف من جهة أخرى.

حيث تتم[103]إدارة التدفقات النقدية من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، والكشف مبكراً عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي، بما يسمح باتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهته. أي الرقابة المسبقة على السيولة، وعلى الرغم من أن هدف الكشف عن احتمال حدوث عجز في المستقبل والاستعداد لمواجهته (هدف السيولة) يأتي في مقدمة أهداف إدارة التدفقات النقدية، إلا أن هدف الكشف عن احتمال وجود فائض و التخطيط المسبق لاستثماره (هدف الربحية) يعد أيضاً ذات أهمية كبيرة، وخاصة في ظل الارتفاع المضطرد في أسعار الفائدة، وما يترتب عليه من ارتفاع في تكلفة الفرصة الضائعة من بقاء جزء من موارد البنك في صورة نقدية عاطلة لا يتولد عنها أي عائد. و لنجاح إدارة التدفقات النقدية يتطلب الأمر، تحديد التدفقات النقدية،التنبؤ بحجم وتوقيت تلك التدفقات،ثم تقييم الإجراءات البديلة التي يمكن استخدامها لمواجهة العجز أو الفائض المتوقع .

3-3-2-3-1- **مصادر التدفقات النقدية** :

تتمثل مصادر التدفق النقدي (الداخلي و الخارجي) في خمسة عناصر رئيسية هي: النقدية، الودائع، القروض والأوراق المالية، الأعباء الثابتة والخصوم، الأصول والخصوم غير النقدية.

3-3-2-3-2-**التنبؤ بالتدفقات النقدية** :

في هذه المرحلة يتم تخطيط التدفقات النقدية بنوعيها، ومن الملاحظ أنه كلما طالت الفترة التي تغطيها الخطة كلما انخفضت دقة التنبؤ بتلك التدفقات. حيث أن الهدف من تخطيط التدفقات النقدية هو الاحتفاظ برصيد نقدي لمواجهة التدفقات النقدية الخارجية، مع تجنب وجود نقدية عاطلة، فإن الأمر يتطلب الوقوف على محددات هذا الرصيد، والتي هي ثلاث مجموعات من التدفقات النقدية هي[104]:

---

102 سليمان الحمد،**تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاري السوري**،مرجع سبق ذكره،ص39 .

103 منير هندي،**إدارة البنوك كمدخل اتخاذ القرارات** ، مرجع سبق ذكره، ص 351-352

104منير هندي، **إدارة البنوك كمدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص 359-360

التدفقات النقدية المجدولة :

وهي التدفقات الداخلة والخارجة التي يتوفر للمصرف بشأنها معلومات تكاد تكون مؤكدة عن حجمها وتوقيت حدوثها، ومن التدفقات النقدية الخارجة المبالغ التي تسحبها المنشآت من أرصدة ودائعها بغرض سداد رواتب العاملين بها، أما التدفقات النقدية الداخلة الفوائد على القروض التي أعطاها المصرف لعملائه أو فوائد السندات التي سبق شراؤها .

- ✓ **تدفقات غير مجدولة يمكن التنبؤ بها :**

وهي التدفقات التي ليس لدى المصرف معلومات مؤكدة عن حجمها أو توقيت حدوثها، غير أنه يستطيع التنبؤ بها، ومنها مثلاً المسحوبات والإيداعات التي تقوم بها المكتبات المتخصصة في نشر وتوزيع الكتب الجامعية. إذ من المتوقع أن تقوم تلك المكتبات بسحب بعض المبالغ خلال الإجازة الصيفية لتغطية مصروفات طباعة الكتب لتكون جاهزة للتوزيع في بداية عام دراسي مقبل، كما يتوقع أيضاً أن تقوم تلك المكتبات بإيداع مبالغ حساباتها خلال العام الدراسي وذلك من متحصلات الكتب المباعة .

- ✓ **التدفقات النقدية غير المتوقعة :**

وهي التدفقات النقدية الخارجة أو الداخلة التي لا يمتلك المصرف أي معلومات عن حجمها أو توقيتها، منها عمليات الإيداع غير المتوقع من قبل العملاء أو عمليات السحب غير المتوقع للودائع من قبل العملاء .

كما يمكن تقسيم التدفقات النقدية حسب طبيعة الأنشطة المولدة لها إلى[105] :

1- **تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل** : فالتدفقات النقدية الداخلة تشمل إصدار شهادات الإيداع و تحصيل القروض من العملاء ومتحصلات من بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة، أما التدفقات الخارجة فتشمل مسحوبات العملاء من الودائع، سداد قيمة شهادات الإيداع ومنح قروض للعملاء .

2-**تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار:** حيث تشمل التدفقات النقدية الداخلة كل من متحصلات من بيع/استرداد استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ ومتحصلات من بيع أصول ثابتة، أما التدفقات الخارجة فتشمل مدفوعات لشراء استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ ومدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع .

---

[105] طارق عبد العال حماد ، **تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد و المخاطرة** "مرجع سبق ذكره ص 208-209

3-تدفقات نقدية لأنشطة التمويل: فالتدفقات الداخلة مثل متحصلات إصدار أسهم عادية، إصدار سندات والحصول على قرض طويل الأجل، أما التدفقات الخارجة فتشمل سداد قيمة السندات، سداد قروض طويلة الأجل، وتوزيعات الأرباح .

3-3-2-3-3- **إجراءات التعامل مع العجز أو الفائض النقدي** :

تقوم إدارة السيولة أساساً على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية،ولما كان المستقبل غير معروف على وجه اليقين، فإن عملية التنبؤ لا يمكن أن تسفر عن نتائج دقيقة. فالتدفقات النقدية قد تزيد أو تقل عن التدفقات التي أسفرت عنها عملية التنبؤ مما قد يترتب عليه عجز أو فائض نقدي غير متوقع. ونتيجة لذلك، يصبح من الضروري وضع إجراءات محددة يمكن للمصرف اتخاذها، إذا ما وقعت هذه الأحداث غير المتوقعة، مع الإشارة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات بما يتوافق مع طبيعة الموقف، أي القيام ضرورة ملائمة الإجراء للموقف، مثال ذلك التعرف على طبيعة العجز أو الفائض هل هي مؤقتة أو دائمة. ومن أهم الإجراءات المتبعة التالي[(106)]

3-3-2-3-3-1- **في حالة العجز المؤقت**: يمكن للمصرف في هذه الحالة إما سحب جزء من ودائعه المحتفظ بها لدى البنك المركزي لأغراض الاحتياطي القانوني، أو طلب نقدية من البنوك المجاورة، والتي عادة لا تطلب تلك المصارف فوائد على القروض على اعتبار أن هذا نوع من التعاون، أو الاقتراض من المصرف المركزي، مع التنويه بأن المصرف المركزي لا يقدم القروض للمصارف التجارية إلا في ظروف محددة .

3-3-2-3-3-2- **في حالة العجز الدائم**: يمكن للمصرف في هذه الحالة تلافي العجز عن طريق إما تصفية محفظة القروض من خلال بيع جزء من هذه القروض إلى طرف أخر قد يكون شركة قابضة أو شركة أو بنك شقيق، أو أن يقوم المصرف بيع جزء من الأوراق المالية التي يمتلكها واستخدام حصيلتها في تغطية تلك التدفقات، وفي كلا الحالتين قد يتعرض المصرف إلى خسائر رأسمالية جراء عملية البيع.

3-3-2-3-3-3- **في حالة الفائض المؤقت**: يمكن للمصرف في هذه الحالة أن يقوم بوضع هذا الفائض كوديعة لدى المصرف المركزي لتدعيم الاحتياطي القانوني لديه.

3-3-2-3-3-4- **في حالة الفائض الدائم**: يمكن للمصرف أن يبحث عن مجالات توظيف لهذا الفائض كزيادة الاستثمار في القروض أو شراء المزيد من الأوراق المالية.

---

[106]منير هندي، **إدارة البنوك مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، بتصرف ،ص 373-377

يرى الباحث أن إدارة التدفقات النقدية لدى المصرف التجاري على جانب كبير من الأهمية، فالتخطيط السليم للتدفقات النقدية بنوعيها، والاستفادة من التجارب السابقة، وتوافر الخبرات في المصرف بخصوص هذا الشأن، يساهم إلى حد كبير في الاستثمار الأمثل للموارد من خلال توفير السيولة المناسبة دون وجود عجز أو فائض نقدي تكون له آثار سلبية على أداء المصرف، كما يمكن للمصرف التعامل بشكل مناسب مع كل نوع ومدة للتدفق النقدي سواء أكان داخل أو خارج.

3-3-2-4- **العوامل المؤثرة على السيولة النقدية :**

تضم السيولة النقدية الحسابات النقدية التي يحافظ عليها البنك بنفسه. إن كمية الحساب النقدي تعتمد على الخبرة والظروف الخاصة بكل مصرف، حيث أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على السيولة النقدية أهمها[107] :

3-3-2-4-1- **النمو في عادة التعامل مع المصارف :**

إن مدى اعتماد الناس على المصارف من أجل المحافظة على مواردهم السائلة يحدد على نحو معين الرصيد النقدي الذي تحتفظ به المصارف، ففي بعض الحالات التي يرغب الناس بتسوية معاملاتهم من خلال الشيكات، يمكن المصارف بأن لا تحتفظ برصيد نقدي ضخم، أما إذا لم يكون الناس معتادين على استخدام تسهيلات الشيكات ويفضلون أن يستلموا ويدفعوا نقداً، فإن المصارف بهذه الحالة ستحتفظ برصيد نقدي كبير نسبياً .

3-3-2-4-2-**أوضاع المجتمع المحلي:**

إن ظروف المجتمع المحلي حيث يقدم المصرف خدماته تؤثر على الرصيد النقدي المحتفظ به من قبل المصرف، حيث يجب على المصرف الاحتفاظ برصيد نقدي كبير في حال أن المجتمع المحلي هو مجتمع أعمال تجارية(business) الذي يتصف بكثرة و سرعة المعاملات أكبر مقارنة بالرصيد الذي يحتفظ به في حال كان المجتمع المحلي زراعي(agricultural) .

3-3-2-4-3- **توافر بيوت المقاصة:**

حيث يمكن للمصرف الاحتفاظ برصيد نقدي قليل نسبياً إذا كان يباشر أعماله في مدينة تحتوي على بيوت مقاصة، وهذا الرصيد يكون أقل من الرصيد الذي ينبغي توافره في مدينة لا تمتلك هذه التسهيلات.هذا بسبب أن وجود بيت المقاصة يمكَن المصرف من تسوية حساباته مع

[107] S.N.Maheshwari 1997,**Banking Law and Practice** , New Delhi ,Kalyani publishers,p.p.379-380

المصارف الأخرى ببساطة من خلال دفع أو استلام مختلف الشيكات المسحوبة لصالحه أو ضده.

4-4-2-3-3- طبيعة وعدد الحسابات:

إن طبيعة الودائع مثل التوفير،الجارية ،الثابتة ، وعدد الحسابات أيضاً يؤثر على كمية الرصيد النقدي التي ينبغي أن يحتفظ بها المصرف. في حالة أصحاب الودائع الثابتة، لا يجب على المصرف أن يحتفظ برصيد نقدي كبير، أما في حالة أصحاب الودائع الجارية، ينبغي على المصرف الاحتفاظ برصيد نقدي أكبر،لأن الودائع قد تطلب في أي وقت بدون أشعار مسبق في بعض الأحيان،كما أن المصرف الذي لديه عدد قليل من أصحاب الودائع الكبيرة، ينبغي أن يكون لديه رصيد نقدي أكبر لأنه من الممكن أن يكون هناك اتجاه للسحب من الأموال فيما لو قام بعضهم بسحب ودائعه. ولكن في حالة أن المصرف لديه عدد كبير من المودعين الصغار ،فمن الممكن أن يحتفظ برصيد نقدي أقل مقارنة مع الحالة السابقة لأن فرص اتجاه السحب من الودائع تكون بعيدة أو ضئيلة بسبب انخفاض قيمة الوديعة الواحدة .

يستنتج الباحث مما سبق أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على السيولة النقدية في المصرف التجاري، حيث أن ازدياد تعامل الأفراد بالشيكات لإجراء عمليات السحب والإيداع تقلل من ضرورة احتفاظ المصرف بسيولة نقدية عالية على العكس من اعتياد الأفراد على الدفع و القبض النقدي،كما أن طبيعة المجتمع الذي يقدم به المصرف خدماته تؤثر على السيولة النقدية، فالمجتمع الذي يتصف بكثرة الأعمال التجارية وبالتالي الكثير من عمليات الإيداع و السحب يتطلب سيولة نقدية أكبر من المجتمع الزراعي الذي تقل فيه عمليات السحب والإيداع، كما أن توافر بيوت المقاصة(clearing houses) تساعد المصارف على تخفيض السيولة النقدية نظراً لتسوية الالتزامات والمستحقات من خلال بيوت المقاصة. وأخيراً إن طبيعة الودائع وعدد الحسابات تؤثر بشكل واضح على نسبة السيولة النقدية .

الفصل الرابع

متطلبات تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف التجارية ودورها في الموازنة بين الربحية والسيولة

المبحث الأول : متطلبات و ضوابط تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف التجارية و تقييم الصيرفة الشاملة .

المبحث الثاني : الصيرفة الشاملة و التوازن بين الربحية والسيولة .

المبحث الثالث: واقع الصيرفة العربية الشاملة في الدول العربية و سورية

4-1-المبحث الأول:

متطلبات وضوابط تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف التجارية وتقييم الصيرفة الشاملة

4-1-1-المقدمة :

أمام التغيرات الاقتصادية والمصرفية الكبرى اتجهت المصارف للتحول نحو الصيرفة الشاملة تماشياً مع التطورات الراهنة في البيئة المحلية، والإقليمية والدولية، كتنظيم مصرفي جديد لمواجهة قوى التغيير المصرفية وتحدي المنافسة بدرجة هامة والاندماج في السوق العالمية .

إلا أن هذا التحول إلى هذا الشكل من المصارف يستلزم العديد من المتطلبات والضوابط الهامة التي تعتمد عليها في أداء وظائفها المتعددة على نطاق واسع، وهذه المتطلبات يمكن تقسيمها إلى متطلبات تتعلق بالمصرف ذاته أي تلك المتعلقة بالسياسات وإجراءات العمل وطبيعة الأجهزة والمعدات وأخرى ترتبط بسياسات الدولة وأجهزتها من قوانين وتشريعات ناظمة للعمل المصرفي.

4-1- 2-متطلبات تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف التجارية:

هناك العديد من المتطلبات التي تتعلق بالمصرف ذاته وأخرى تتعلق بالسياسات والتشريعات الحكومية في سبيل التحول نحو المصرف الشامل.

4-1-2- 1- **المتطلبات التي تتعلق بالمصرف ذاته:**

لا بد من توافر العديد المتطلبات على مستوى المصرف فيما لو أراد التحول إلى الشمول في تقديم الخدمات والأنشطة المصرفية ومن أهمها[1] :

1- يحتاج المصرف الشامل إلى موارد مالية ضخمة تمكنه من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وأي مكان.

2- يحتاج المصرف إلى توافر كوادر بشرية وإدارية وتنظيمية رفيعة المستوى والمهارة حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية، والعمل في سوق الأوراق المالية (البورصة)، وتأسيس الشركات ومتابعتها ومراقبتها وربما الاشتراك في إدارة الاستثمارات وتدوير المحافظ المالية.

3- ضرورة توافر مراكز تدريب متخصصة تسهم في بناء هذه الكوادر البشرية.

---

[1] رعد هزيم ،لا للتخصص نعم لكل شيء،**مجلة التأمين و المصارف** ، مرجع سبق ذكره ،ص 14

4- ضرورة توافر بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بوحداتها التابعة لها وإنما بغيرها من المصارف وأوساط الأعمال التي تجوبها للحصول على المعلومات لحسن تقدير المواقف واتخاذ القرارات العلمية المدروسة.

5- ضرورة [2] توافر إدارة تسويق فعالة ومستوى عال من الكفاءة، وتحتاج إلى نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية المصارف الشاملة .

6- دراسة[3] وتحليل السوق بهدف التعرف على الخدمات المصرفية المقدمة فيه من قبل المصارف الأخرى المتطورة وآلية تقديمها، بالإضافة إلى محاولة الكشف الدقيق عن الخدمات التي يحتاجها الزبون في هذه السوق والخدمات التي يتمنى أن يحصل عليها أيضاً، وذلك بهدف تكوين فكرة شاملة عن الخدمات التي ينوي المصرف تقديمها بعد عملية التحول إلى مصرف شامل .

بالإضافة إلى العديد من المتطلبات أهمها[4]:

7- رسم التصور الملائم للهيكل التنظيمي للمصرف والذي يوفر الشروط والضمانات للمصرف.

8- تطوير التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات والقواعد المنظمة للعمل بالشكل الذي يسمح للمصارف الشاملة بممارسة أعمالها بفعالية كاملة.

9- تحديد نوعية الخدمات الجديدة بما يتلاءم مع احتياجات أسواقنا لأن الهدف الأساسي هو خدمة أسواقنا الناشئة .

10- وجود إدارة محترفة تقدر أنواع المخاطر وتحرص على وجود الضوابط الداخلية التي تحد منها.

يرى الباحث مما سبق وجود العديد من المتطلبات التي ينبغي على المصرف أن ينفذها للوصول للمصرف الشامل، ويأتي على رأس الأولوية توافر موارد مالية كبيرة قادرة على النهوض بالخدمات المتنوعة للمصرف الشامل وهنا ليس المقصود بالموارد المالية رأس المال فقط بل يجب توافر الموارد الأخرى من الودائع وغيرها من مصادر التمويل،كما أن الموارد المالية غير قادرة على تفعيل المصرف الشامل دون وجود العنصر البشري المدرب المؤهل لممارسة هذه الأعمال الجديدة، بالإضافة إلى ضرورة تطوير القوانين والتشريعات للملائمة مع العمل المصرفي الشامل في داخل المصرف والتي تمثل الدستور الذي يسير عليه الأفراد للقيام بوظائف الصيرفة الشاملة، وكذلك القيام بالحملات التسويقية المناسبة بهدف تعريف الناس على المصارف الشاملة وأهم خدماته، وأخيراً لا بد من دراسة السوق التي يمارس المصرف الشامل أنشطته فيها للتعرف على

---

[2]أحمد عبد الخالق،البنوك الشاملة ،مرجع سبق ذكره .

[3]سام محمد،دراسة استجابة المصارف السورية للتحول إلى مصارف شاملة، حالة دراسية:المصرف التجاري السوري،مرجع سبق ذكره.

[4]شاهين سالم،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**،مرجع سبق ذكره، ص42

الخدمات المقدمة من قبل المنافسين ومستوى جودتها والتعرف على احتياجات الزبائن وما يتطلعون إليه من خدمات وأنشطة جديدة .

4-1-2-2- المتطلبات التي تتعلق بأجهزة الدولة:

في سبيل تحول المصارف المتخصصة إلى المصارف الشاملة، يظهر طرف أخر مؤثر في هذه العملية ألا وهو الدولة المتمثلة بالسلطات التشريعية (النقدية والمالية) التي تنظم الإطار القانوني والتشريعي للأنشطة والخدمات التي تقدمها، ومن أبرز ما يمكن أن تقوم به الدولة في هذا المجال هو:

1- ينبغي[5] على الدولة أن تصدر التشريعات الحديثة وتطور وتعدل التشريعات القائمة بما يسمح للمصارف أن تقدم هذه الأعمال على نحو فعال، كما يجب عليها إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة المصارف لأنشطتها في قطاعات معينة أو أقاليم بعينها .

2- ضرورة[6] اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة المصارف الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى لتحولها أو لإنشائها على هذا الأساس .

3- ينبغي على الدولة أن تساعد هذه المصارف من خلال السعي إلى إرساء البنية الأساسية اللازمة من الناحية المادية وكذلك البشرية والتنظيمية.

4- ينبغي رفع فعالية وكفاءة المصرف المركزي وهو ما يوفر الاستشارة والدعم والمساندة لهذه المصارف في أداء عملها وبالتالي الإسهام الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

يستنتج الباحث مما سبق أن ما يقع على عاتق الدولة للتحول نحو الصيرفة الشاملة لا يقل أهمية على ما يقع على عاتق المصرف ذاته، من خلال تكييف التشريعات القائمة مع طبيعة العمل المصرفي الجديد، وتقديم الدعم الكامل للمصارف في هذا المجال، وأخيراً تفعيل وتطوير مهام وأعمال المصرف المركزي ليكون داعماً ومرشداً للمصارف الراغبة بالتحول نحو المصرف الشامل .

4-1-3- ضوابط تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف التجارية :

عندما يبدأ مصرف ما بالتحول للصيرفة الشاملة، يواجه العديد من العوائق والعقبات التي تحول دون الوصول لهذا الهدف، فقد يقع الأفراد ذاتهم بأخطاء أثناء ممارسة الأنشطة والخدمات، أو

---
[5] أحمد عبد الخالق،البنوك الشاملة ،مرجع سبق ذكره .
[6] رعد هزيم،لا للتخصص نعم لكل شيء، **مجلة التأمين و المصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 14

أخطاء من المعدات التكنولوجيا، لذلك ينبغي توافر العديد من الضوابط أثناء التحول إلى المصارف الشاملة أهمها[7]:

1- إدراك العاملين في المصارف الشاملة وتنبيههم لسياسات الحيطة والحذر خاصة في المرحلة الأولى لبدء النشاط وإخضاع كافة العمليات للفحص الدقيق والدراسات المستفيضة حتى لا تتعرض لمخاطر غير مسحوبة .
2- ممارسة واعية من أجهزة الرقابة والإشراف على نشاط المصارف الشاملة، بما يضمن نوعاً جيداً من الرقابة الوقائية التي تحمي المصرف من الوقوع في أي خطأ يهدد مسيرته ومستقبله، ويحد من تعارض المصالح الناتجة عن ممارسة أنشطة متعددة .
3- وضع نظام عمل وتوصيف للوظائف يحدد الواجبات والاختصاصات والمسؤوليات والالتزامات الخاصة بكل وظيفة والمهام والأنشطة المختلفة لكل منها، بحيث لا يكون هناك مجالاً لأي تضارب أو تعارض لأي عمل أو نشاط فيها .
4- وضع نظم فعالة للإعلام والإعلان عن أنشطة المصرف الشامل وقيام النظم بالإعلان عن مفهوم المصرف الشامل و عن وظائفه وأهم الخدمات الجديدة التي يقوم بتقديمها للجمهور والزبائن.
5- ملاءة مالية مناسبة من خلال حجم مناسب من رأس المال والاحتياطيات والموارد الأخرى.
6- التوسع في الوظائف الاستشارية لدعم جودة اتخاذ القرارات، وفي الوقت ذاته لضمان الجودة الشاملة والمتكاملة لأعمال المصرف الشامل والذي تفرض ضخامة أعماله ومعاملاته ضوابط المشورة والرأي والخبرة والتصور المستقبلي لكل نشاط يهتم به.

يلاحظ الباحث أن توافر الضوابط المناسبة أمر هام جداً للوصول إلى المصرف الشامل، والتي تبدأ بالأفراد العاملين الذين يعتبرون الحجر الأساس لنجاح أي مشروع، مروراً بتوافر أجهزة رقابة وإشراف،ثم وضع نظام عمل الذي يعتبر بمثابة دستور لتوصيف الأنشطة والسلطات والصلاحيات، وصولاً إلى أنظمة فعالة وللإعلان والتسويق المناسب للمصرف الشامل .

4-1-4-تقييم الصيرفة الشاملة :

تشكل الصيرفة الشاملة وتطبيقها في المصارف العربية حديث الساعة، فهناك التوجهات التي تدعو إلى الإسراع في تحول المصارف المتخصصة إلى الشاملة بهدف اللحاق بالمؤسسات المالية الدولية، بحيث تكون مصارفنا قادرة على توسيع قاعدة زبائنها وأعمالها ومن المساهمة في تطوير

[7]شاهين سالم، **الصيرفة بحوث و تطبيقات** ،مرجع سبق ذكره، ص 43-44

أسواق المال العربية، وهناك توجهات أخرى تدعو إلى عدم التوجه نحو إستراتيجية الصيرفة الشاملة والبقاء على المصارف المتخصصة في مجالات أنشطتها، وبالتالي إن أهم النقاط التي ترتكز عليها وجهتي النظر السابقتين هي التالي:

4-1-4-1- وجهة النظر المؤيدة للصيرفة الشاملة :

ترتكز وجهة النظر المؤيدة للصيرفة الشاملة على عدد من الأفكار والحجج التي تظهر الصيرفة الشاملة على أنها الشكل الأمثل للتصميم المصرفي في الفترة المقبلة، وأهم النقاط التي يرتكز عليها أصحاب هذه النظرة ما يلي :

1- اقتصاديات المجال(Economies of scope)[8]:

تظهر اقتصاديات المجال عندما يتمكن المصرف الشامل من الاستفادة من سمعته الجيدة في مجال ما لكسب أعمال في مجالات أخرى، وبالتالي سوف يكتسب المصرف الشامل العديد من المزايا عن المصارف المتخصصة،كما يمكن أن تظهر اقتصاديات المجال من ناحية المعلومات التي يحصل عليها المصرف الشامل من المجالات العديدة كالتأمين، السمسرة، والأعمال الاستثمارية، كما أن المعلومات حول خطوط الائتمان وإصدارات الأسهم والسندات للزبائن أدت إلى تزايد جودة قاعدة البيانات للمصرف الشامل، وتناقص في تكاليف تقديم الخدمات المالية. كما تظهر[9] اقتصاديات المجال من خلال بيع سلسلة واسعة من المنتجات بدلاً من بيع منتج وحيد، أما في جانب العرض فتظهر اقتصاديات المجال من خلال التوفير في التكلفة الناجمة عن المشاركة في النفقات العامة وتحسين التكنولوجيا المستخدمة وذلك عن طريق الإنتاج المتصل لعدد من الخدمات المتشابهة .

2-إن[10] تطوير الوظائف التقليدية بالمصارف لا يتعارض والسير بشكل متوازي مع إدخال بعض الوظائف الجديدة لحاقاً بالتطورات العالمية.

3-إن توافر الكوادر القادرة على ممارسة وظائف المصارف الشاملة أصبح من السهولة التغلب عليه من خلال الحصول على هذه الخبرات لحين تخريج كوادر وطنية، بالإضافة إلى القيام ببرامج تدريبية تساعد في إعداد الكوادر على المستويات المختلفة وفي مجالات عديدة.

4- مع الاعتراف الكامل بارتفاع مخاطر بعض وظائف المصارف الشاملة،إلا أنه يجب الاعتراف أن لهذه الوظائف من الضوابط والمعايير ما يجعل مخاطرها وعوائدها عالية.

,CristianMarzavan and Mibaela Gaman,2009,The impact of financial crisis on the universal bank model,article

[8]http://www.rebe.rau.ro/RePEc/rau/journl/FA09/REBE-FA09-A7.pdf

[9]Ingo walter,Roy Smith,2000,**High Finance in the Euro zone**,London,prentice hall, ,pp18-19

[10]شاهين عكاب سالم،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**، مرجع سبق ذكره،ص 47-48

5- إن وظائف المصارف الشاملة كثيرة جداً وإن الدعوة إلى قيام المصارف بوظائف المصارف الشاملة لا يجب أن يفسر على أنه دعوة لمباشرة كل هذه الوظائف في وقت واحد، بل العكس فمن هذه الوظائف ما تباشره المصارف منذ زمن طويل والبعض الآخر يمكن ممارسته فوراً، وجانب أخر يحتاج إلى استعداد من خلال الاستفادة من الخبرات أجنبية وتدريب كوادر وتعديل في التشريعات، والبعض الآخر قد لا يصلح للممارسة في الأجل القصير لأسباب تتعلق بتطورات المناخ الاقتصادي عموماً،ومن ثم يلزمه مزيد من الدراسة والتحليل والتطبيق التدريجي وفقاً للإمكانات .

6- إن[11]الصيرفة الشاملة قادرة على مشاركة الدولة في سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية و توظيف الفائض من السيولة في الأوجه التي تحقق التنمية الاقتصادية المستدامة .

7- قدرتها على تمويل المشاريع الحكومية وشراء مديونية الحكومة في بعض الأحيان .

8- الاستفادة[12]من مزايا التنويع سيما وأن فلسفة البنك الشامل تقوم على إستراتيجية التنويع والتي تحقق درجة عالية من الأمان وتجنب المخاطر إلى جانب تعظيم العائد .

9- تحقيق درجة عالية من السيولة سيما وأن هذه البنوك تمارس العديد من الأنشطة المصرفية ودونما حاجة إلى تدفقات نقدية فعلية خارجة .

10- الصمود في وجه التحديات المصرفية الجديدة والمحافظة على الحصة السوقية بل وزيادة هذه الحصة على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي، وزيادة القدرة التنافسية .

11- المصرف[13]الشامل متكامل بشكل كلي، حيث أنه قادر على توفير حزمة متكاملة من الخدمات المالية من كيان مؤسساتي واحد .

12- وأخيراً[14]تعتبر الصيرفة الشاملة نظام مصرفي مناسب للدول النامية وتزيد في الرفاهية الاقتصادية وتساهم بشكل كبير في توسيع السوق المالية .

يرى الباحث أن الصيرفة الشاملة ترتكز على الكثير من الإيجابيات التي لا يمكن إغفالها أبداً، حيث أن اقتصاديات المجال تأتي على رأس هذه الإيجابيات، ناهيك عن قدرة المصارف الشاملة من مشاركة الدولة في تحقيق التنمية، وقدرتها على تمويل المشاريع العديدة وشراء مديونية الحكومة، وصولاً للتنويع الذي يعتبر من أبرز الإيجابيات التي ترتكز عليها الصيرفة الشاملة، وأخيراً فإن هذا الشكل من المؤسسات المالية قادر إلى حد كبير على الصمود في وجه التحديات المالية و المصرفية العالمية المتزايدة والتي تقف عقبة أمام نمو وتطور المصارف .

---

[11]د.شقيري نوري موسى و آخرون ، 2009 م،**المؤسسات المالية المحلية و الدولية** ، عمان ، دار المسيرة ،الطبعة الأولى، ،ص 100

[12]د.كنجو كنجو ،2003م،مشكلات المصارف العربية في توجهها نحو الشمولية ، **مجلة بحوث جامعة حلب**"سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية"، العدد 33، ص 472

13Ingo Walter and Roy C.Smith, **global capital markets and banking** ,op .cit ,p. 546

[14]Saruans Kraaujalis,2001,the development of universal banking in Lathuania**,institute of mathematics and informatics** ,Vilnius,vol 12,no 4,p.516.

4-1-4-2-وجهة النظر المتحفظة إزاء الصيرفة الشاملة :

يرتكز أصحاب وجهة النظر هذه على العدد من الحجج والبراهين من أهمها:

1- ارتفاع [15]درجة الخطر وصعوبة الرقابة والإشراف في المصارف الشاملة.

2- الاحتكارات المحلية من قبل المصارف الشاملة .

3- زيادة[16]المخاطر المرتبطة بوظائف المصارف الشاملة يؤدي إلى الخوف من الدخول في تلك الوظائف .

4- ضعف الخبرات في مجال وظائف المصارف الشاملة.

5- عدم توافر الكوادر الإدارية المؤهلة، أو أجهزة اتصالات حديثة تسمح بالاتصال فيما بين المصارف على المستوى الدولي، أو تقنيات حديثة تساعد على تأدية الخدمات المتنوعة وتقديمها إلى الزبائن بالسرعة اللازمة.

6- قد[17] تؤدي المصارف الشاملة إلى مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة .

يلاحظ الباحث أن المعارضين لفكرة الصيرفة الشاملة ينطلقون من العديد من الحجج، يأتي على رأسها ارتفاع المخاطر المرتبطة بممارسة أعمال الصيرفة الشاملة، إلا أن الباحث يرى أن المصرف الشامل يمارس أنشطة مصرفية وغير مصرفية وغالباً ما تكون قليلة أو عديمة الارتباط بين بعضها البعض أي أن المصرف الشامل قادر على تذليل مخاطر نشاط ما من خلال ممارسة أنشطة أخرى لا ترتبط بالنشاط الأول، كما يدعون قلة الخبرات المرتبطة بممارسة أنشطة وخدمات الصيرفة الشاملة، وهذه الحجة مردود عليها بأن المصرف الشامل يمكنه من إجراء العديد من الدورات التدريبية للأفراد بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال، أما حجة تفضيل الربحية على السيولة فإن ذلك مرتبط بشكل أساسي بالإدارة المصرفية وقدرتها على إيجاد توازن مستمر بين الهدفين من خلال اتخاذ القرارات المناسبة، وأخيراً فيما يتعلق بضعف الرقابة والإشراف فعلى الرغم من أن المصارف الشاملة تقوم على عدد من الوحدات و الأقسام إلا أنه يوجد في كل قسم من يقوم بعملية الرقابة والإشراف على سير العمل في هذا القسم،كما أن هذه الأقسام تتواصل بشكل مستمر مع بعضها البعض لضمان حسن عملية الرقابة على كافة الأقسام.

[15] كنجو كنجو، مشكلات المصارف العربية في توجهها نحو الشمولية ، **مجلة بحوث جامعة حلب"**، مرجع سبق ذكره،ص 473

[16] شاهين عكاب سالم،2008م،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**، مرجع سبق ذكره،ص49

[17] أحمد عبد الخالق،البنوك الشاملة ،مرجع سبق ذكره .

4-2-المبحث الثاني:

الصيرفة الشاملة والتوازن بين الربحية والسيولة :

4-2-1- المقدمة :

إن[18]التغيرات الكبيرة والسريعة التي طرأت على بيئة العمل المصرفي فرضت على المصارف التجارية ضرورة التحول إلى نظام المصارف الشاملة لكي تتمكن من التكيف مع أوضاع العولمة الجديدة وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان .

وبالتالي تهدف إستراتيجية الصيرفة الشاملة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والأموال المتاحة من جهة، وتوفير احتياجات ومتطلبات السيولة من خلال الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال على شكل سائل أو قابل للتحويل إلى سيولة في أقرب وقت ممكن دون خسائر تذكر من جهة أخرى، وهي بذلك تلعب دور هام وأساسي في الموازنة بين متطلبات كل من الربحية والسيولة، والمصارف الشاملة في سبيل تحقيق التوازن هذا تعتمد على العديد من الطرق والاستراتيجيات،من أهم هذه الاستراتيجيات هي إستراتيجية التنويع(Diversification) والتي تعتبر الفلسفة الأساسية التي تستند إليها المصارف الشاملة في سبيل ممارستها للأنشطة والخدمات،بالإضافة إلى إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم(Assets&Liabilities Management)،أو كما هو متعارف عليها في الأدبيات المصرفية (ALM). وبالتالي فإن لكل من الإستراتيجيتين السابقتين تأثير هام على قدرة المصرف الشامل في تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة.

4-2-2- الصيرفة الشاملة والتوازن بين الربحية والسيولة من خلال إدارة الأصول والخصوم

حيث[19]أنه من خلال هذه الإستراتيجية تحاول المصارف الشاملة إدارة وتوظيف الأموال و الاستخدامات في أحسن توظيف ممكن الذي يحقق أكبر عائد ممكن بأقل درجة ممكنة من المخاطرة، أي محاولة تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية في ظل درجة محددة من المخاطرة، وذلك في ضوء الأنشطة والوظائف الجديدة لهذه المصارف الشاملة .

وتبرز هذه الإستراتيجية في جانبين، الأول في جانب الأصول والثاني في جانب الخصوم .

4-2-2-1- في جانب الأصول:

لقد[20]اعتمدت المصارف التجارية لفترة طويلة من الزمن على إدارة الأصول، وقد كانت تعتمد هذه الإدارة على النمط التقليدي الذي يقوم على تركيز عمليات المصارف التجارية على تلك

---

[18]كنجو كنجو،مشكلات المصارف العربية في توجهها نحو الشمولية ،**مجلة بحوث جامعة حلب**"مرجع سبق ذكره ، ص 470

[19]عبد المطلب عبد الحميد،**البنوك الشاملة"عملياتها و إدارتها**"مرجع سبق ذكره، ص 39

[20]أكرم حداد،مشهور هذلول،2008م،**النقود و المصارف"مدخل تحليلي و نظري**،عمان،دار وائل للنشر، ص 150-152

العمليات قصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة الواحدة، حيث كانت تتمتع القروض والاستثمارات بالتصفية الذاتية، أي قيام المصارف التجارية بحصر تشغيل أموالها بقروض واستثمارات قصيرة الأجل، قادرة على أن تصفي نفسها بنفسها، ثم ظهر الاتجاه الحديث الذي يؤكد على قدرة المصارف التجارية على القيام بالوظيفة التمويلية والاستثمارية طويلة الآجل، وبالتالي فقد قسمت استثمارات المصرف في هذا المجال إلى أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: وتستهدف السيولة وتتمثل في تكوين الاحتياطات القانونية والثانوية.

المجموعة الثانية: وتستهدف فقط الربحية وتتمثل في القروض والائتمان.

المجموعة الثالثة: وتستهدف ضمان السيولة والربحية معاً وتتمثل في الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (Portfolio).

المجموعة الرابعة: وتستهدف تثبيت كيان المصرف وتوسعه وتتمثل في الاستثمار في الموجودات الثابتة من أبنية ومعدات وغيرها.

يستنتج الباحث أن النمط التقليدي لإدارة الأصول كان متحفظاً إلى حد كبير ويولي أهمية كبيرة لكل من الأمان والسيولة على حساب الربحية، وذلك من خلال انخراط المصارف التجارية في الأنشطة التجارية ذات الأجل القصير،أما النمط الحديث فهو يفتح الباب للمصارف التجارية للخوض في غمار الأنشطة ذات الأمد الطويل وبالتالي ذات الربحية الأعلى والخطر الأعلى.

4-2-2-2- في جانب الخصوم:

قبل ستينات القرن الماضي كان معظم المصارف ينظر إلى الخصوم على أنها معطيات ثابتة وأنها تهدر وقت الإدارة في سبيل إنجاز هدف المزيج الأمثل للأصول، والسبب الرئيسي في الاعتماد على إدارة الأصول هو أن[21]:

- ✓ أكثر من 60% من مصادر التمويل في المصارف تم الحصول عليها من الودائع تحت الطلب والتي كانت لا يدفع عليها أية فائدة أو فائدة منخفضة جداً.
- ✓ إن سوق الإقراض بين المصارف ليوم واحد أو ليلة واحدة (over night) لم تكن متطورة بعد، وبالتالي فإن المصارف لم تقترض من بعضها البعض لمقابلة احتياجاتها من الاحتياطيات.

إلا أنه في بداية الستينات بدأت العديد مما يدعى (money center banks) في العديد من المراكز المالية الرئيسية باستكشاف طرق من أجل الحصول على الاحتياطيات والسيولة من الخصوم،مثل تطوير قروض الليلة الواحدة و شهادات الإيداع القابلة للتداول وغيرها .

[21]Frederic S. Mishkin,StanlyG.Eakins,**financial markets and institutions**,op.cit.,p.433

وبالتالي لم يعد اهتمام المصارف التجارية منصباً على إدارة الأصول فقط بل أصبحت إدارة الخصوم على نفس الدرجة من الأهمية لإدارة الأصول وذلك للعديد من العوامل من أبرزها[22]ا الزيادة في الطلب على القروض وزيادة تكلفة الأموال، حيث ظهرت الحاجة إلى المزيد من التمويل لمقابلة التوسع في الأصول، وأصبح دور المصارف ليس فقط مجرد تجميع الأموال، ولكن المنافسة في السوق للحصول على هذه الأموال، فالمصارف التجارية تستخدم درجة عالية من الرفع المالي من خلال اعتمادها على القروض لتمويل نسبة كبيرة من الأصول، وتعتبر الودائع المصدر الرئيسي للأموال المقترضة بالإضافة إلى عدة مصادر مثل الاقتراض من المصرف المركزي أو الأسواق المالية والنقدية.ومما[23] يزيد أهمية الخصوم هو أن بعض هذه الموارد– على عكس الودائع التقليدية– لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني، بعضها الأخر يخضع لهذه المتطلبات ولكن بنسب منخفضة، وهو ما يعني أن التكلفة الفعلية لهذه الأموال قد تقترب من التكلفة الفعلية للودائع.

كما[24] أصبح بمقدور المصرف إشباع متطلبات السيولة من خلال إدارة الخصوم بدلاً من الاعتماد على جانب الأصول، وهذا يعني أنه يمكن للمصرف شراء السيولة من سوق النقد عند الحاجة إليها أي الاقتراض، فإذا كانت الحاجة للسيولة قصيرة يمكنه الاقتراض من المصرف المركزي، أما إذا كانت الحاجة للسيولة لفترات أطول يمكنه مثلاً الاقتراض من سوق الدولار الأوروبي.

وبالتالي[25] يستطيع المصرف التقليل من الأصول السائلة لديه (تحسين جانب الربحية)إذا ما تمكن من الاقتراض دون عناء وبأسعار منخفضة، أي تصبح الخصوم المتمثلة بالاقتراض من الأسواق النقدية والمالية هي مصدر السيولة لدى المصرف، هذا في حالة أن معدلات الاقتراض أقل مما يحصل عليه من أصوله، ولكن إذا كانت قدرة المصرف على الاقتراض أعلى من العائد الذي يحصل عليه من أصوله، فإن المصرف لا بد وأن يحتفظ بقدر أكبر من الأصول السائلة .

ومع [26] وجود الأسواق النقدية والمالية يستطيع المصرف الشامل الاقتراض من هذه الأسواق لتحقيق التوازن المطلوب بين الموجودات والمطاليب، فالمصرف الشامل، إذا أحسن التنبؤ بما يحتاجه من السيولة مستقبلاً، يمكنه تمديد تاريخ استحقاق مطاليبه ذات الأمد القصير (الودائع تحت الطلب) وبالتالي الدخول في استثمارات ذات مردود مرتفع، فقد طورت المصارف الشاملة سياسات لإدارة المطلوبات (إدارة هامش الفائدة وإدارة الفجوة) وهذا الأمر أدى إلى زيادة الأرباح ولكن أيضًا أدى إلى رفع درجة المخاطرة للعمليات المصرفية.

---

[22] محمد الحناوي،السيدة عبد السلام،***المؤسسات المالية "البورصة و المصارف التجارية***،مرجع سبق ذكره،ص 284

[23] منير إبراهيم هندي،**إدارة البنوك التجارية كمدخل اتخاذ القرارات**،مرجع سبق ذكره ،ص 113

[24] محمد الحناوي،السيدة عبد السلام، **المؤسسات المالية "البورصة و المصارف التجارية**،مرجع سبق ذكره،ص245

[25] د.عاطف جابر طه،**تنظيم و إدارة البنوك"منهج وصفي تحليلي**"مرجع سبق ذكره،ص 249.

[26] د. أسامة سعيد،ضرورة انتقال المصارف السورية من مصارف تقدم خدمات قطاعية متخصصة إلى مصارف تقدم خدمات متنوعة، مرجع سبق ذكره .

وأخيراً يستطيع المصرف الشامل خلق توازن بين كل من الربحية والسيولة بشكل أكثر فاعلية من خلال إيجاد إدارة موحدة لكل من الموجودات والمطلوبات تنظر إلى طرفي الميزانية العمومية في المصرف على أنهما على درجة واحدة من الأهمية وتعمل على توفير متطلبات الربحية والسيولة من الجانبين.

حيث تُعبر إدارة الموجودات والمطلوبات عن مفهوم شامل لإدارة ميزانية المصرف التجاري وذلك بالأخذ بعين الاعتبار وفي نفس الوقت جميع العناصر في جانبيها ويتكون المدخل التقليدي لإدارة الموجودات والمطلوبات من ثلاثة عناصر هي[27]:

1- التمييز بين المخاطر:

حيث تميز إدارة الموجودات والمطلوبات بين أربعة أنواع من المخاطر المرتبطة بخلق الأصول وتمويلها وهي: الخطر الائتماني، خطر السيولة، خطر رأس المال وخطر سعر الفائدة.

2- النظرة الشمولية لموقف المصرف :

ويعني ضرورة أخذ الموقف الكلي للمصرف بشمولية بدل التركيز على جانب واحد بمنعزل عن الجوانب الأخرى.

3- الاعتبار الضمني لعدم التأكد:

من خلال إعداد توقعات للأوضاع الاقتصادية الحالية والمستقبلية، لأن توافر المعلومات عن المستقبل يسهل إمكانية تقويم البدائل المتاحة واختيار الأفضل منها. لكن وجود عنصر عدم التأكد في تحقيق جميع التوقعات المعدة، يوجب أيضاً تحليل عدم تحقق هذه التوقعات في البديل المختار استعداداً لآثارها السلبية .

يرى الباحث مما سبق أن الفكر المصرفي قد تطور تاريخياً، فكان التركيز بداية على الأصول وإعطاء أهمية للسيولة، ثم ظهر الاهتمام بإدارة الخصوم وتم إعطاء الأولوية لكل من النمو والربحية على حساب السيولة، ثم تحول فكر الإدارات المصرفية إلى التكامل بين كل من الأصول والخصوم بهدف تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة، إلا أن المصارف العالمية عقب أزمات المديونية العالمية الكبرى عادت للاهتمام بالسيولة للتعايش مع أزماتها المتوقعة، وأخيراً إن إدارة موجودات ومطلوبات المصرف التجاري بحاجة إلى الأفكار القادرة على القيام بإجراء التعديل المستمر مع كل تغيير في الظروف .

---

[27] مفلح عقل ،**وجهات نظر مصرفية** "الجزء الثاني،مرجع سبق ذكره،ص 378-380

4-2-3-الصيرفة الشاملة والتوازن بين الربحية والسيولة من خلال المحفظة الاستثمارية

يعتبر التنويع الإستراتيجية الرئيسية التي يعتمد عليها المصرف الشامل في تقديمه للخدمات والأنشطة والتسهيلات المالية والمصرفية، ويعود الفضل في تقديم وتطوير هذا المفهوم إلى هاري ماركوفيتز.

وتعتبر المحفظة الاستثمارية الإسقاط العملي لفكرة التنويع من خلال ضمها للعديد من الأصول، وتعرف المحفظة الاستثمارية على أنها[28]:أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة، وقد يكون مدير المحفظة مالكاً لها كما قد يكون مأجوراً. كما تعرف المحفظة على أنها[29]:سلة من الأوراق المالية لشركات مختلفة، يتم اختيارها وتنويعها من مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية لكي تعطي أعلى عائد وتقلل مخاطر الاستثمار إلى أقل حد ممكن. كما تعرف على أنها :أداة[30] مركبة من مجموعة من الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية الأخرى أو هي مجموعة من الأصول التي يمتلكها المستثمر سواء أكانت هذه الأدوات أصول حقيقية أو مالية بهدف الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل درجات الخطر والتي تتلاءم مع رغبة المستثمر سواء أكان مستثمر محافظ، مضارب، أو رشيد.

وبالتالي يرى الباحث أن التعاريف السابقة تطرقت للمحفظة الاستثمارية من عدة جوانب أهمها أنها قد لا تقتصر على الأصول المالية بل قد تضم أصول حقيقية، وتهدف إلى تحقيق أعلى عائد ممكن بأدنى مستويات من الخطر، وتعود الأوراق المالية التي تتألف منها المحفظة إلى عدة شركات صناعية تجارية خدمية وغيرها، وأخيراً إن مكونات المحفظة تتناسب مع موقف المستثمر من العملية الاستثمارية سواء أكانت هجومية، دفاعية، أو متوازنة. وبالتالي يرى الباحث أن المحفظة الاستثمارية هي تلك الوعاء الذي يضم العديد من الأدوات المالية وغير المالية العائدة لمنشآت تنتمي إلى قطاعات اقتصادية متنوعة تهدف إلى تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى محدد من درجات الخطر.

4-2-3-1-التنويع في المحافظ الاستثمارية :

يشير[31] تنويع المحفظة إلى اختيار محفظة من الأصول مصممة من أجل تقليل التذبذب في معدل العائد الكلي للمحفظة مقارنة مع التذبذب في أي من مكوناتها.

حيث يعتبر[32] التنويع الخطوة الأولى التي على أساسها يتم بناء المحفظة الاستثمارية، ويقوم على أساس تعدد وتنوع المحفظة من أدوات وجهات مصدرة للأوراق المالية ومن حيث الشركات أو

[28] محمد مطر ،فايز تيم،2005 م،**إدارة المحافظ الاستثمارية**،الطبعة الأولى،عمان،دار وائل للنشر ، ص 169
[29] عادل رزق،مداخل الإدارة لمخاطر الاستثمار ،**مجلة النشرة المصرفية العربية**،مرجع سبق ذكره ،ص 23
[30] دريد كامل آل شبيب، 2009م،**الاستثمار و التحليل الاستثماري**،عمان،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،ص 283
[31] R.E.Bailey,2005,**the Economics of financial markets**,Cambridge,cambridge university press,pp155
[32] دريد كامل آل شبيب،**الاستثمار و التحليل الاستثماري**،مرجع سبق ذكره، ص 324

القطاعات أو المجالات الاستثمارية المحلية والدولية، وفي هذا السبيل يوجد عدة أنواع للتنويع أهمها التنويع حسب جهة الإصدار وتنويع تواريخ الاستحقاق .

4-2-3-1-1-التنويع حسب جهة الإصدار:

ويقصد به عدم توجيه الأموال المستثمرة في المحفظة إلى أوراق مالية تصدرها منشأة واحدة، حيث من الخطأ تركيز الاستثمارات في أسهم شركة واحدة، ويوجد لهذا النوع من التنويع أسلوبين شائعين هما التنويع الساذج، وتنويع ماركوفيتز.

4-2-3-1-1-1- التنويع الساذج:(Naive Diversification) [33]:

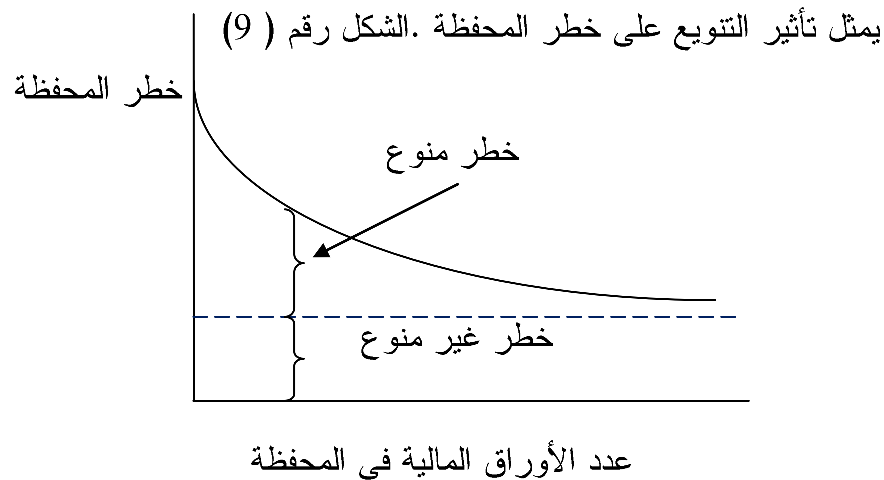
ويقصد بالتنويع الساذج زيادة عدد الأوراق المالية التي تحتويها المحفظة الاستثمارية بشكل عشوائي حيث أنه كلما زاد عدد الأوراق المالية قلت المخاطرة، وبالتالي فإن محفظة تحوي 15 ورقة كحد أقصى قادرة على التخلص من الجزء الأكبر من المخاطر غير المنتظمة، إلا أن لهذا الأسلوب العديد من السلبيات أهمها:

1- صعوبة إدارة المحفظة: وذلك نتيجة البحث والتحليل المستمرين لأوضاع الأسهم بهدف شراء أسهم و إضافتها إلى المحفظة وبيع أخرى، وبالتالي تزداد صعوبة إدارة المحفظة نظراً لوجود عدد كبير من الأوراق المالية.

2- ارتفاع تكاليف المعاملات: الناجم عن بيع وشراء الأوراق المالية ودفع عمولة للوسطاء عن هذه العمليات خاصة إذا تمت العملية بكميات قليلة من الأوراق المالية.

3-اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة: ناجمة عن ازدياد عدد الأوراق المالية .

يستنتج الباحث أن هذا الأسلوب على الرغم من تقديمه لنموذج أولي للتنويع إلا أنه يقوم على العديد من الأسس غير الرشيدة من الناحية الاستثمارية، والمتمثلة بالسلبيات الموجهة إليه. والشكل التالي يمثل تأثير التنويع على خطر المحفظة .الشكل رقم (9)



عدد الأوراق المالية في المحفظة

المصدر : Prasanna Chandra,1995,**fundamentals of financial management**,2nd ed ,NewDelhi,Tata mc Graw-hill publishing.p.p63.

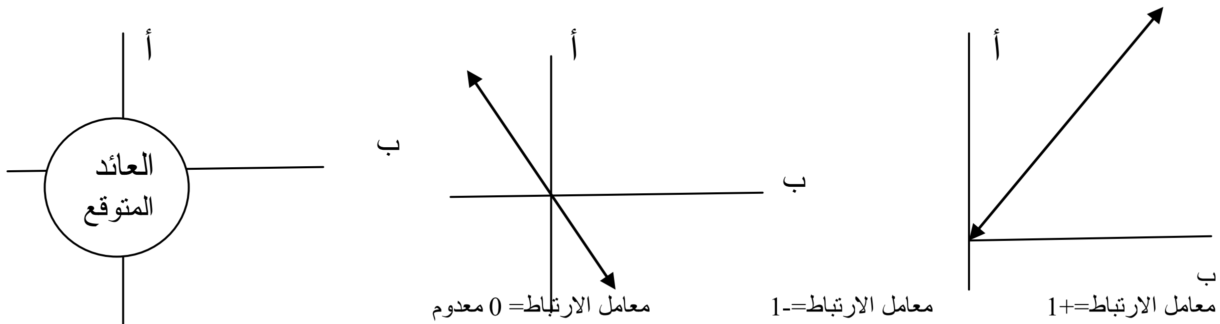
---

[33] محمد مطر ،فايز تيم،**إدارة المحافظ الاستثمارية**،مرجع سبق ذكره، ص171-173

2-1-1-3-2-4- تنويع ماركوفيتز : (Markowitz Diversification)

يقوم[34] تنويع ماركوفيتز على أساس معامل الارتباط بين العوائد الناجمة عن الاستثمار، حيث يقيس معامل الارتباط مدى تحرك عوائد الأوراق المالية إذا ما كانت تتحرك معاً أو مختلفة ويأخذ قيمة بين (−1إلى +1)، حيث أن قيمة (+1)تعني أن عوائد الورقتين تتحرك باتجاه واحد(إما ارتفاع أو هبوط) أما القيمة (−1) لمعامل الارتباط فتعني أن عوائد الورقتين تتحركان في اتجاهين متعاكسين، أما القيمة المعدومة لمعامل الارتباط تعني أن عوائد الورقتين غير مرتبطة ببعضها البعض. والشكل التالي يوضح تحرك عوائد ورقتين ماليتين انطلاقاً من معامل الارتباط بينهما.

الشكل رقم(10) يوضع العلاقة بين عوائد الأوراق المالية ومعامل الارتباط بينها



المصدر: James l.farrell,Jr,1997,**Portfolio management "theory andapplication**",2nd edition,the,N.Y, MC Graw –Hill companies,inc,p.26

حيث[35]أن استثمار جميع مكونات رأسمال المحفظة في أصول يمكن أن ينخفض أدائها معاً في فترة ما − أي في أصول ترتفع درجة ارتباط عوائدها− ليس بالإستراتيجية الاستثمارية الحكيمة، ذلك لأن الأداء المتدني لأصل ما يطرح احتمال أن تعاني الأصول الأخرى− التي ترتفع درجة ارتباطها بهذا الأصل− تدهوراً في الأداء، وهذا ينعكس سلباً على أداء المحفظة الكلي.

يستنتج الباحث أن تنويع ماركوفيتز يُمكن المصرف الشامل من تقليل أو إزالة المخاطر التي تتعرض لها عوائد الأوراق المالية إذا ما ضم المصرف في محفظته الاستثمارية العديد من الأصول ذات الارتباط المعدوم والسلبي ذلك لأن الانخفاض في عوائد بعض الأوراق المالية يعوضه الزيادة الحاصلة في عوائد الأوراق الأخرى نتيجة الارتباط السلبي بين عوائدها، وبالتالي يحافظ المصرف إلى حد كبير على محفظة استثمارية متوازنة توفر له دخل جاري أو نمو في الأرباح الرأسمالية أو كلاهما معاً حسب السياسة التي يتبناها المصرف، وبالتالي فإن ذلك يوفر للمصرف مصدر سيولة دائم نتيجة العوائد التي يحصل عليها.

2-1-3-2-4-تنويع تواريخ الاستحقاق :تتعرض[36] السندات لمخاطر سعر الفائدة، حيث أن تغير سعر الفائدة يؤدي إلى تغير القيمة السوقية للسندات، مما قد يلحق بالمستثمر الخسارة أو الربح،

[34] James L.Farrell,Jr.**Portfolio management "theory and application**"op.cit.p 261.

[35] محمد مجد الدين باكير،2008م،**المحافظ الاستثمارية "إدارتها و استراتيجياتها"**،حلب،دار الشعاع للنشر والعلوم،ص 207

[36] محمد مطر،فايز تيم،**إدارة المحافظ الاستثمارية**،مرجع سبق ذكره، ص 178-179

فالاستثمار في السندات قصيرة الأجل يقلل من مخاطر سعر الفائدة ولكنه يعني تقلب كبير في العائد من سنة إلى أخرى بسبب تقلبات سعر الفائدة، كما أن الاستثمار في السندات طويلة الأجل يؤدي إلى استقرار العائد إلى أنه يزيد من مخاطر سعر الفائدة، وبالتالي فإن التحليل السابق يفرض على المستثمر توزيع استثماراته بين السندات قصيرة وطويلة الأجل بشكل يؤدي إلى الاستفادة من مزايا كل منهما، وفي هذا المجال توجد ثلاث سياسات لتحقيق التوازن بين نوعي الأوراق وهي :

4-2-3-1-2-1-سياسة الأسلوب الهجومي[37]:

تقوم هذه السياسة على التحول المستمر من السندات قصيرة الأجل إلى السندات طويلة الأجل وفقاً إلى الظروف، أي وفقاً للاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة. فإذا أشارت التنبؤات إلى أن أسعار الفائدة في طريقها إلى الارتفاع، فإن على مدير المحفظة أن يسارع إلى بيع السندات طويلة الأجل واستخدام حصيلتها في شراء السندات قصيرة الآجل، وإذا تحققت التنبؤات وارتفعت أسعار الفائدة يتمكن البنك من استخدام الحصيلة من شراء استثمارات جديدة تحمل أسعار فائدة مرتفعة .

يلاحظ الباحث أن هذه السياسة ذات فعالية كبيرة بالنسبة للمصرف في حال صدقت التنبؤات حول تقلبات أسعار الفائدة، وبالتالي قد يتعرض المصرف لخسائر فادحة في حال خالفت التحركات الفعلية لأسعار الفائدة التنبؤات.

4-2-3-1-2-2-تسلسل تواريخ الاستحقاق[38]**:**

يتم وفق هذه الإستراتيجية توزيع الاستثمارات بالتساوي على سندات بتواريخ استحقاق متتالية، فإذا كانت قيمة الاستثمار20 مليون وحدة نقدية، فإنه يمكن استثمار2 مليون وحدة نقدية خلال كل سنة من السنوات حتى السنة العاشرة، وبالتالي فإنه بعد عام من الآن يحصل المصرف على قيمة السندات التي تستحق خلال سنة ويقوم باستثمارها بسندات تستحق خلال عشر سنوات.

يستنتج الباحث أن هذه السياسة تعمل على تحقيق توازن كفؤ بين الربحية والسيولة في المصارف الشاملة، فالربحية تأتي من خلال الاستثمار بالسندات طويلة الأجل وبالتالي يتحقق استقرار كبير في العائد ،أما جانب السيولة فيتأتى من خلال استرداد قيمة السندات قصيرة الأجل .

4-2-3-1-2-3-التركيز على الاستثمارات قصيرة و طويلة الأجل[39] **:**

تقوم هذه السياسة على التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل مع استبعاد الأوراق المالية متوسطة الآجل (من 3–7 سنوات)، وذلك انطلاقاً من أن الاستثمارات قصيرة الأجل تسهم في مواجهة متطلبات السيولة، والاستثمارات طويلة الأجل تسهم في الوفاء بمتطلبات الربحية، أما الاستثمارات متوسطة الأجل فلا تسهم في هذا أو ذاك .

---

37 عادل رزق،مداخل الإدارة لمخاطر الاستثمار ،**مجلة النشرة المصرفية العربية**،مرجع سبق ذكره ،ص 34

38محمد مطر ،فايزتيم،**إدارة المحافظ الاستثمارية**،مرجع سبق ذكره، ص180-181

39عادل رزق،مداخل الإدارة لمخاطر الاستثمار ،**مجلة النشرة المصرفية العربية**،مرجع سبق ذكره ،ص 35.

يستنتج الباحث مما سبق أن هذه الإستراتيجية تعتمد على الأوراق المالية قصيرة الأجل في الحصول على السيولة، وعلى الأوراق طويلة الأجل في تحقيق الربحية وتهمل الأوراق المالية متوسطة الآجل، على اعتبار أنها لا تحقق لا هدف الربحية ولا هدف السيولة .

4-3-المبحث الثالث

واقع الصيرفة الشاملة في الدول العربية وسورية

4-3-1-الصيرفة الشاملة و المصارف العربية :

إن[40]التطورات العديدة والسريعة التي طرأت على المصارف وعلى طبيعة العمل المصرفي على الساحة الدولية أدت إلى تراجعت الأعمال المصرفية التقليدية، وبدأت المصارف العالمية تبتكر أعمالاً وأنشطة مصرفية مختلفة، وأصبح العملاء يتوجهون إلى المصارف التي توفر أفضل وأكبر عدد ممكن من الخدمات، ولقد تنوع العملاء وتنوعت أنشطتهم ولذلك ظهرت الحاجة إلى بنوك جديدة تمارس العمل الشمولي.

أما فيما يخص المصارف العربية فإن التطورات التي تشهدها أسواق المال العربية والتحديات المرتقبة توجب على المؤسسات المالية والمصرفية العربية تقوية حضورها الدولي والتوجه إلى تقديم الخدمات المصرفية الشاملة. وإذا ما تكلم الباحث بلغة الأرقام عن المصارف العربية يجد أن القطاع المصرفي العربي يضم نحو420 مؤسسة مصرفية تشمل 280 مصرفا تجاريًا تقليديًا و60 مصرفًا إسلاميًا و80 مصرفًا استثمارياً ومتخصصًا، فقد[41]حققت المصارف العربية نجاحاً على الصعيد الدولي وذلك بوجود 100مصرفاً عربياً على القائمة التي تتضمن أكبر 1000 مصرف عالمي مرتبة حسب معيار رأس المال الأساسي وذلك حسب الدراسة السنوية لمجلة (The Banker) العالمية الصادرة في تموز2004م، وقد[42] تراجعت حصة المصارف العربية إلى67مصرفاً عربياً على قائمة المصارف العالمية حسب الدراسة السنوية لنفس المجلة السابقة الصادرة في تموز 2006م. إلا[43]أن المصارف العربية خلال عام 2008م قد تمكنت من زيادة حصتها على مستوى البنوك الكبيرة في العالم، بحيث ظهرت 80 مصرف عربي ضمن قائمة أكبر1000 بنك على مستوى العالم، وقد ضمت هذه القائمة 17مصرف إماراتياً،11 سعودياً،10 من البحرين،8 من الكويت،8 من لبنان،6من قطر،5 من الأردن،4 من مصر،3من تونس، 3من المغرب،3من عُمان،ومصرف واحد من كل من سورية والجزائر، إلا أن حجم القطاع المصرفي العربي يعتبر صغيراً بمقاييس القطاع المصرفي العالمي. وذلك على صعيد كافة المؤشرات المالية

---

[40] د. كنجوكنجو، مشكلات المصارف العربية في توجهها نحو الشمولية ، **مجلة بحوث جامعة حلب** ، مرجع سبق ذكره ،ص462.

[41] وداد سعد،شوقي الموسوي،2008م،الكفاءة و الإنتاجية في القطاع المصرفي التجاري العربي ،**مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية**،دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط،الكويت،المجلد 10،العدد الأول،ص 9.

[42] **مجلة اتحاد المصارف العربية**، 2006م، العدد 313، كانون الأول، ص 86.

[43] القطاع المصرفي العربي بين انجازات 2007و تحديات 2008،**مجلة اتحاد المصارف العربية**، 2008م،العدد337،كانون الأول، ص 11-12.

المعبرة عن الحجم والربحية، وهذا يعزى إلى صغر حجم الناتج القومي العربي وليس إلى قصور المصارف ذاتها، وذلك يطرح زيادة فاعلية استخدام المصارف لمواردها بأكثر مما يطرح زيادة حجم الموارد الكلية أو أحجام المصارف ككل، أي ينبغي على المصارف التركيز على فعالية استخدامات الموارد وتوجيهها في طرق أكثر إنتاجية بدلاً من التركيز على زيادة حجم الموارد المالية للمصارف.

وعلى الرغم من ذلك[44]حققت المصارف العربية مجتمعة في عام 2006م، أرباح قياسية بلغت 25 مليار دولار مقابل 20 مليار دولار عام 2005 م، كما حققت المصارف العربية عام 2006 مستويات عالية من كفاية رأس المال تزيد عن 20% الأمر الذي يعكس سلامة مالية مرتفعة للقطاع المصرفي العربي، كما أن حجم القطاع المصرفي العربي أصبح أكبر من حجم الاقتصاد العربي،إذ أن الموجودات المصرفية تمثل 120% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي.

يرى الباحث أن القطاع المصرفي العربي جيد من ناحية قوة رأس المال،إلا أن المشكلة الرئيسية التي تواجه المصارف العربية ليس ضعف الموارد المالية – فالمصارف العربية حققت حضور جيد على المستوى العالمي خلال السنوات السابقة –إنما تكمن في ضعف قدرة المصارف العربية على توجيه الموارد المتوفرة لديها إلى استخدامات أكثر ربحية وإنتاجية أي موضوع فعالية استخدام الموارد المتاحة لدى المصارف العربية .

وقد[45] تزايد الاهتمام والحديث في نهاية القرن العشرين عن العولمة حتى أصبحت من أكثر المصطلحات تداولاً وانتشاراً في الأدبيات الاقتصادية.والمصارف العربية كغيرها من المصارف على مستوى العالم تأثرت بالعولمة المالية والمصرفية،حيث أصبحت[46]هذه الظاهرة أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بشكل خاص، وعلى الرغم من أنها كظاهرة عالميـــة لها جوانبها السياسية، والاجتماعية المتنوعة، فإنها مصرفياً قد اتخذت أبعادًا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وقـــد[47] اقترن ارتباط وظهور العولمة المالية بتطور النظام الرأسمالي الذي يمثل في جوهره تحركات رؤوس الأموال غبر الحدود إلى أن ظهر مفهوم التحرر المالي وضرورة تنفيذه، فالعولمة المالية أدت إلى حدوث تطورات متسارعة وأفرزت متغيرات بيئة مصرفية اضطرت بموجبها العديد من المصارف إلى اعتماد آليات جديدة تمكنت من خلالها من الخروج من الإطار التقليدي للأعمال والنشاطات

[44]جوزف طربيه،2007 نتائج أعمال القطاع المصرفي العربي لعام 2006 م ،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،العدد 313،نيسان ، ص54.
[45]رشدي عبد الفتاح صالح، 2006 م،تأثير العولمة على المصارف و البنوك في العالم و مصر ،**مجلة المال و الصناعة**،دورية تصدر عن بنك الكويت الصناعي،عدد 24، ص 41.
[46]أستـار فخري عبد اللطيف،2005م،العولمة المصرفية،مقالة ،http://www.ulum.nl/b16.htm
[47]الياس الحمدوني،الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة،ورقة عمل ،www.jps-dir.com

المصرفية، حيث أن العولمة المالية والمصرفية تتطلب من المصارف العاملة في الأقطار العربية والبلدان النامية التهيؤ لمواجهة آثارها من خلال :

أ ـ تحقيق عملية الدمج بين المصارف لخلق مؤسسات مصرفية مؤثرة في الساحة الدولية.

ب ـ استخدام التقنية الحديثة في أعمالها.

ج ـ تقديم خدمات مصرفية وفقاً لنظام الصيرفة الشاملة.

د ـ تطوير مهارة الأداء للكوادر المصرفية .

مما سبق يمكن للباحث أن يستنتج أن العوامل الأربعة السابقة ترتبط ارتباط مباشر بالتحول لإستراتيجية الصيرفة الشاملة، حيث أن الدمج بين المصارف بهدف الوصول إلى مؤسسات مصرفية كبيرة يمكن تحقيقه من خلال قيام مصرف شامل، كما أن استخدام التقنية الحديثة في المصارف هي جزء هام من متطلبات العمل المصرفي الشمولي، وأخيراً إن تطوير أداء الكوادر في المصارف هو حجر الأساس لنجاح العمل المصرفي بشكل عام والعمل المصرفي الشامل بشكل خاص. وبالتالي إذا ما أرادت المصارف العربية التأقلم مع الوضع المصرفي العالمي الجديد القائم على العولمة لابد من تطبيق إستراتيجية الصيرفة الشاملة.

إلا أن القطاع المصرفي العربي يتصف بالعديد من السلبيات، التي تقف في وجه هذا التحول نحو الصيرفة الشاملة، ولعل من أهم هذه السلبيات ما يلي[48]:

4-3-1-1-ضعف التعامل مع المصارف:

في معظم الدول العربية يظهر انخفاض متوسط نسبة الموجودات المصرفية إلى عدد السكان وذلك بسبب ضعف وسوء انتشار المصارف وتدهور سعر صرف العملات الوطنية وضعف حجم الادخار وتدني أسعار الفوائد.

4-3-1-2-ضعف الرأسمال التقني والبشري:

وذلك بسبب قصور تطبيق التكنولوجيا المصرفية الحديثة وندرة الكوادر الإدارية والتنفيذية ذات الخبرة والدراية بالعمل المصرفي.

4-3-1-3-الكثافة المصرفية بشكل لا يتلاءم مع حجم الاقتصاد:

تعاني معظم الدول العربية من كثرة المؤسسات المصرفية بحيث لا يتناسب عددها الكبير مع حجم الاقتصاد أو السوق المصرفية أو حتى عدد السكان، فعلى[49] سبيل المثال يوجد في لبنان 71 مصرفاً أصولها حوالي 45مليار دولار وعدد السكان 3.5مليون نسمة والناتج المحلي لديه حوالي

48مصطفى عبد اللطيف،2007م،تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها، مقالة، http://hakkou.jeeran.com/archive/2007/10/363302.html

49د.كنجوكنجو ،مشكلات المصارف العربية في التوجه نحو الشمولية،**مجلة بحوث جامعة حلب**"مرجع سبق ذكره، ص 473-474

16 مليار دولار وحصته من القطاع المصرفي العربي 10%، في حين يوجد في مصر67 مصرفاً رغم أن عدد سكانها 65 مليون نسمة.

4-3-1-4-التركيز في المصارف:

تتسم معظم الأسواق المصرفية العربية بسيطرة عدد محدود من المصارف الكبيرة الحجم على الجانب الأكبر من نشاط هذه الأسواق مما خلق جوًا من الاحتكار، ففي[50]اليمن يمتلك أكبر مصرفيين تجاريين حوالي 65% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، وفي قطر يملك بنك قطر الوطني 45.2% من إجمالي أصول المصارف القطرية، وفي مصر تمتلك 4 مصارف تجارية حكومية 74.7% من إجمالي أصول المصارف المصرية، وفي الكويت يملك بنك الكويت الوطني وحده 30% من إجمالي أصول المصارف الكويتية.[51] كما أن أكبر25 مصرفاً عربياً تمتلك حوالي 59% من إجمالي الأصول و46% من إجمالي الائتمان و56% من إجمالي حقوق الملكية الكلية في القطاع المصرفي العربي.

4-3-1-51-هيكل ملكية المصارف العربية[52]:

يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي في عدد من الدول العربية بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام مع سيطرة كاملة أو شبه كاملة لهذا القطاع على إدارة و عمليات المصارف، حيث أن أكبر مصرفين في اليمن (البنك الأهلي اليمني والبنك اليمني للإنشاء والتعمير)هما مصرفان حكوميان ،كما أن أكبر أربعة مصارف في مصر تابعة للقطاع العام،بالإضافة إلى أن أكبر مصرف في سورية هو مصرف حكومي .

4-3-1-6-سيطرة الصيرفة التقليدية:

إن[53]من يمعن النظر في قائمة المصارف العربية يلاحظ أن الغالبية الساحقة من هذه المصارف هي مصارف تجارية تتخصص في أعمال قبول الودائع والتمويل الإقراضي للعمليات التجارية قصيرة الأجل، كما يجد عدد من المصارف الإسلامية التي تمارس العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالتركيز على توظيفات قطاعية هي قصيرة الأجل في الغالب مع بعض التمويلات متوسطة الأجل .يرى الباحث مما سبق أن هناك العديد من العوامل التي تقف عائقاً في وجه تطور المصارف العربية وتحولها نحو الشمولية، فالكثافة المصرفية غير المتوازنة مع عدد السكان وضعف تعامل الأفراد مع المصارف والتركيز الكبير في المصارف العربية تجعلها بعيدة

---

[50]كنجو كنجو ،مشكلات المصارف العربية في التوجه نحو الشمولية ،**مجلة بحوث جامعة حلب**"مرجع سبق ذكره، ص 474.

[51],M.Nagy Etony,2003,Indicators of financial sector reform in the Arab countries, **journal of finance &industr**y, the industrial bank of Kuwait,no.21,p.p157

[52]فؤاد شاكر ،2004م،القطاع المصرفي العربي و مستقبل القطاع المصرفي السوري ،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،العدد 278،كانون الثاني ،ص30 .

[53]عدنان الهندي،1997،**الصناعة المصرفية العربية و تحديات القرن الحادي والعشرين**،مرجع سبق ذكره، ص 172.

عن واقع التطور المصرفي العالمي، كما أن ضعف الرأسمال البشري والتقني تقيد المصارف العربية في تحولها نحو الشمول في تقديم الخدمات المصرفية المتطورة.أخيراً إن سيطرة المصارف التجارية على نسبة كبيرة من المصارف العاملة في العالم العربي وتقديمها لعمليات وخدمات تجارية قصيرة تدفع بالمصارف العربية إلى المزيد من التخصص فيما بينها وتجعلها بعيدة عن التحول نحو الصيرفة الشاملة .

4-3-2-القطاع المصرفي السوري والصيرفة الشاملة :

4-3-2-1- واقع القطاع المصرفي في سورية :

أقيم[54]النظام المصرفي في سورية لخدمة اقتصاد التخطيط المركزي الذي انتقلت إليه سورية في أوائل الستينات من القرن الماضي. وقد اتصف هذا النظام بشكل أساسي بملكية الدولة للمصارف وبالتخصص المصرفي على أساس قطاعي، كما اتصف بتحجيم دور كل من المصرف المركزي والسياسة النقدية انسجاماً مع نظام التخطيط المركزي.

كما أتسم القطاع المصرفي في سورية قبل بداية الألفية الجديدة بعدد من السمات ومن أهمها[55]:

1- سيطرة المصرف التجاري السوري بنسبة كبيرة على مجمل العمليات المصرفية وعدم تمويله للمشروعات التنموية .

2- هيمنة القطاع العام على نسبة كبيرة من تسليفات المصارف .

3- عجز[56] وضعف الجهاز المصرفي السوري عن جذب الودائع بالعملات العالمية .

4- غياب التشريعات التي تتيح العمل المصرفي المتطور.

5- التخصيص القطاعي في المصارف السورية .

إلا[57]أن الحكومة وبالتلازم مع خطوات الإصلاح الاقتصادي اتخذت العديد من الخطوات باتجاه الإصلاح المصرفي، يصب بعضها في خانة "الإصلاح" وبعضها الآخر في خانة "الانفتاح". وقد تركزت خطوات الإصلاح المصرفي في مجال الأتمتة والتدريب والتأهيل وتوسيع مجالات الإقراض، بينما تركزت خطوات الانفتاح بالسماح بإقامة مصارف خاصة وإحياء مجلس النقد والتسليف.

كما مر القطاع المصرفي السوري خلال سنوات العقد الماضي بالعديد من التغيرات الهامة والمحورية، وذلك من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين المالية والمصرفية الجديدة،

---

[54] إبراهيم قوشجي،2005م،**دور السوق المالية في تغيير النظام النقدي في سورية**،رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد،جامعة حلب،كلية الاقتصاد،ص152.

[55]د.فادي الخليل و آخرون ،"الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية"،**مجلة جامعة تشرين**،مرجع سبق ذكره ،ص154.

[56] كنجو كنجو،2005م،الأبعاد المفقودة في إصلاح النظام المصرفي في سورية ،ورقة عمل ، http://www.nomurafoundation.or.jp/data/20041005_Adam_Posen-PPT.pdf

[57] إبراهيم قوشجي،**دور السوق المالية في تغيير النظام النقدي في سورية**،مرجع سبق ذكره،ص 153.

والتي وضعت الأساس لانطلاقة مصرفية جديدة في الاقتصاد السوري وهذه التشريعات على سبيل المثال :

- قانون إحداث المصارف الخاصة رقم 28 لسنة 2001م .
- قانون المصرف المركزي ونظام النقد الأساسي رقم 23 لسنة 2002 م.
- القانون22 لسنة 2005م القاضي بإحداث هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية.
- المرسوم التشريعي رقم 52 لسنة 2005م القاضي بإحداث مركز التدريب والتأهيل المصرفي.
- صدور القانون رقم (3) تاريخ 2010/1/4 الذي نص على رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف الخاصة التقليدية ليصل إلى (200) مليون دولار أمريكي، والمصارف الإسلامية ليصل إلى (300) مليون دولار أمريكي.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 56 لعام 2010م الخاص بإحداث مصارف الاستثمار في سورية.
- ومؤخراً صدور المرسوم التشريعي رقم /88/لعام 2010م الخاص بالتأجير التمويلي .

كما[58]يجري حالياً العمل على استكمال إعداد مسودة تعديل قانون النقد الأساسي وقانون مصرف سورية المركزي بما يدعم استقلالية المصرف المركزي في رسم السياسة النقدية والرقابة الفعالة على أداء القطاع المصرفي. كما يعمل مصرف سورية المركزي على إطلاق مؤسسة ضمان الودائع بهدف تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وحماية صغار المودعين هذا بالإضافة إلى إحداث مؤسسة لضمان مخاطر القروض.

كما[59] تصل نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الموحد إلى 20%،ولا تزال المصارف تمتلك سيولة وتحقق ربحية بدرجة معتدلة ،

يرى الباحث أن القوانين السابقة التي أحدثت في البيئة المصرفية السورية ذات صلة مباشرة بتحول المصارف السورية إلى مصارف شاملة، حيث أن قانون إحداث المصارف الخاصة يعتبر بمثابة إشارة واضحة للمصارف العاملة العامة بأنها ليست الوحيدة في البيئة المصرفية السورية وأن هناك منافسين جدد، وهذا بالتالي يدفع المصارف العامة إلى العمل على تحديث وتطوير الخدمات التي تقدمها وهنا تظهر إستراتيجية الصيرفة الشاملة كأحد الحلول للمنافسة، كما أن قانون المصرف المركزي ونظام النقد الأساسي قد أعاد للمصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف الكثير من الصلاحيات والمهام التي غابت لفترة طويلة وبالتالي قدرتهما في الرقابة على السياسات المالية والنقدية والمصرفية المحلية وتنظيم العلاقة بين المصارف، كما أن قانون إحداث هيئة

---

[58] أديب ميالة،2010م، تتطلب عملية الموازنة بين إدارة المخاطر و دفع النمو الاقتصادي تكامل آليات الرقابة على القطاع المالي،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،العدد 350،ص 19 .

[59] تقرير صندوق النقد الدولي حول سورية،2010م،ت**قرير خبراء الصندوق حول المادة الرابعة لعام 2009**،واشنطن ،خدمات النشر،ص 14.

الأسواق والأوراق المالية يعتبر خطوة هامة لتحول المصارف إلى مصارف شاملة، فلا يمكن تصور وجود مصرف شامل في بلد ما دون وجود سوق مالية متطورة لأن المصرف الشامل من أهم المتعاملين في أدوات السوق المالي،بالإضافة إلى أن قانون إحداث مركز التدريب والتأهيل المصرفي يعتبر دعماً لتأهيل وتطوير الكوادر الوطنية من أجل زيادة قدرتها على ممارسة الأنشطة المصرفية المتطورة،وبالتالي دعماً للتحول نحو الصيرفة الشاملة، حيث [60] أن التدريب والتأهيل في القطاع المصرفي السوري مطلوب لسببين رئيسيين:الأول هو أن التحولات الاقتصادية في بلادنا تتطلب قطاعاً مصرفياً مؤهلاً ومستعداً لمواكبة هذه التحولات وقادراً على تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية،ثانياً إن التغيرات الاقتصادية والمالية والتكنولوجيا في العالم تفرض على قطاعنا المصرفي ضرورة المواجهة والتعامل مع تلك المتغيرات.كما أن قانون رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف الخاصة والتقليدية يهدف إلى استقطاب المصارف العالمية الكبيرة ذات السمعة العالية بما يحسن من شروط المنافسة ويساعد على تنويع الخدمات المصرفية وبالتالي يشكل دافع هام للتحول نحو الصيرفة الشاملة. وأخيراً صدور مرسوم إحداث مصارف الاستثمار في البيئة المصرفية السورية يعتبر توجه صريح نحو الصيرفة الشاملة من خلال السماح لمصرف الاستثمار بممارسة العديد من الأعمال وتقديم المزيد من الخدمات التي كان ممنوع ممارستها بالنسبة للمصارف الأخرى وأهمها نشاط التوريق أو التسنيد .

وإذا[61] ما تكلم الباحث عن القطاع المصرفي السوري بالأرقام يجد أن ودائع المصارف المحلية قد نمت بين عامي2003و2006م بنسبة 180%،في حين نمت بين عامي 2006و2009م بنسبة 259%.أما فيما يخص موجودات المصارف المحلية فقد نمت بين عامي2003و2006م بنسبة 119%،في حين نمت بين عامي 2006 و2009 بنسبة 139%، في حين كان معدل نمو الودائع في الأعوام 2004، 2006، 2009، هو 8.3 %،9.7%،12.18% على التوالي .

يلاحظ الباحث أن مؤشرات القطاع المصرفي السوري إيجابية إلى حد كبير فهناك نمو مستمر في كافة المؤشرات، سواء حجم الودائع أو الموجودات أو نمو الودائع، وهذا النمو المضطرد في الودائع يتطلب من المصارف العمل على تطوير الخدمات الحالية وإدخال خدمات جديدة لمواجهة الزيادة في نمو الودائع كي لا تبقى عاطلة عن العمل وتكون عبئاً على كاهل المصرف، انطلاقاً من المعطيات السابقة يجد الباحث أن المصارف السورية بأمس الحاجة للتحول للصيرفة الشاملة للتأقلم مع التطورات المصرفية الحاصلة في الاقتصاد السوري .

---

[60] د. محمد الحسين ، 1999م ،أهمية التدريب المصرفي في رفع كفاءة الأداء المصرفي "مع دراسة حالة المصرف التجاري السوري "**مجلة بحوث جامعة حلب** ،العدد 23،ص 380 .

[61] http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

أما[62]بالنسبة للقطاع المصرفي السوري على المستوى العربي،فالوجود السوري ضعيف، فالنسبة للتصنيف السنوي لعام 2007م لقائمة أكبر 100 مصرف عربي، ظهرت المصارف السورية كما يلي:

أ- المصرف التجاري السوري احتل المركز30 .

ب- المصرف العقاري السوري احتل المركز 100، أي المرتبة الأخيرة.

يلاحظ الباحث أن حجم المصارف السورية على المستوى العربي يعتبر ضعيف، وبالتالي لابد للمصارف السورية من البحث عن آليات جديدة من أجل النمو والتوسع والتماشي مع التغيرات المتسارعة في بيئة العمل المصرفي ومواجهة التحديات التي تقف في وجه تطورها ونموها وهنا تظهر إستراتيجية الصيرفة الشاملة كأحد الخيارات المجدية المطروحة في هذا المجال.

كما أن[63]تركيبة المؤسسات المصرفية السورية الحالية لا ترقى إلى تركيبة المؤسسات المصرفية المتطورة التي يمكن أن تأتي بإضافات هامة إلى الأنشطة والخدمات المصرفية، وتعتبر مؤسسات صغيرة ذات مراكز مالية متواضعة.

4-3-2-2-**المصارف السورية والصيرفة الشاملة :**

يمر حالياً الاقتصاد السوري بمرحلة انتقالية من نمط اقتصادي يعتمد على التخطيط والتوجيه إلى نمط اقتصادي آخر يسمى اقتصاد السوق الاجتماعي، وهذا الانتقال يحتاج إلى وجود مؤسسات مالية كبيرة قادرة على تلبية الحاجات المالية الكبيرة اللازمة لتمويل هذا الانتقال. وهذا التوجه الجديد للاقتصاد السوري[64]أدى إلى خلق بيئة تنافسية كبيرة وشديدة تحتاج إلى وجود مؤسسات مالية كبيرة وقوية قادرة على تثبيت أقدامها في سوق مزدحم، وهو ما يتطلب من المصارف السورية أن تعمل على زيادة قدراتها التنافسية من خلال تقديمها خدمات مالية متنوعة و بجودة عالية تصل لحد العالمية. فالاقتصاد السوري في الوقت الحاضر يميل نحو الانفتاح على العالم العربي وفي الوقت نفسه يسير نحو زيادة التعاون الاقتصادي مع دول شرق آسيا ولاسيما ماليزيا، كل هذا يتطلب من المصارف السورية أن تعمل على تحسين أوضاعها التنافسية من خلال زيادة قدرتها على التعامل مع أدوات مالية مناسبة لخدمة العملاء المحليين والأجانب والعمل على توفير كل ما من شأنه دعم هذه التوجهات.

---

[62] القطاع المصرفي العربي بين انجازات 2007و تحديات 2008،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،2008م،العدد 337،كانون الأول،ص 16-18

[63] د.محمد جمعة،2005م،المصارف السورية و تحديات المستقبل،**مجلة التأمين و التنمية** ،دورية شهرية تصدر عن مكتب التأمين و إعادة التأمين،دمشق،العدد 28، ص24 .

[64] رعد هزيم،2008م، البنوك الشاملة سيولة قوة و احتكار،**مجلة التأمين و المصارف**،العدد الرابع، آذار،ص 31

وبالتالي على المصارف السورية الاستعداد لمواجهة التغيرات الحاصلة على الساحتين الإقليمية والدولية والتعامل معها بجدية وذلك من خلال ما يلي(65):

1- اعتماد مفهوم الصيرفة الشاملة لما لها من أثر مهم في التنمية الاقتصادية .

2- مواكبة التوجه العالمي نحو زيادة حجم المؤسسات المصرفية عن طريق الاندماج بين المصارف.

3- متابعة المستجدات الحاصلة على الساحة الدولية والاستفادة من التكنولوجيا المالية.

4- خلق مناخ استثماري جاذب من خلال تطوير النظام المصرفي السوري.

5- تنويع(66)وتوسيع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف وإقامة نظام الكتروني متطور في عملية السحب والإيداع .

6- إدخال أساليب التمويل الحديثة والمتطورة (كالتمويل التأجيري) وإدخال المنتجات المصرفية الحديثة .

7- إلغاء مبدأ التخصص المصرفي القائم حالياً .

يرى الباحث أن المتطلبات السابقة من المصارف السورية من أجل مواجهة التغيرات الحاصلة في البيئة المصرفية ذات ارتباط وثيق بالتحول نحو الصيرفة الشاملة، فزيادة حجم المؤسسات المصرفية يعتبر شكلاً من أشكال المصرف الشامل،كما أن تطوير الجانب التكنولوجي في العمل المصرفي يعتبر متطلب هام من متطلبات العمل المصرفي الشامل، وأخيراً فإن إدخال أساليب التمويل الحديثة وإلغاء مبدأ التخصص المصرفي يعتبر شكلاً من أشكال التحول نحو الصيرفة الشاملة.وبالتالي فإن كافة المتطلبات تدفع القطاع المصرفي نحو إتباع إستراتيجية الصيرفة الشاملة.

4-3-2-3- أهمية المصارف الشاملة في سورية :

إن تطبيق إستراتيجية الصيرفة الشاملة في المصارف السورية يحقق لها العديد من الإيجابيات التي تساعد إلى حد كبير في تطوير المصارف السورية وتمكنها من التأقلم مع التطورات المتسارعة في بيئة العمل المصرفي. كما يمكن للمصارف الشاملة من تحقيق تطورات إيجابية على مستوى الاقتصاد السوري والقطاع المصرفي السوري، حيث أن الصيرفة الشاملة تحقق للاقتصاد والقطاع المصرفي السوري العديد من المزايا أهمها ما يلي(67) :

---

[65] د. أسامة سعيد،2006م،ضرورة انتقال المصارف السورية من مصارف تقدم خدمات قطاعية متخصصة إلى مصارف تقدم خدمات متنوعة ،ورقة عمل ،http://www.mafhoum.com/press9/282E19.htm

[66] د.محمد جمعة،2005م،المطلوب شعبياً و رسمياً من المصارف السورية،**مجلة التأمين و التنمية** ،دورية شهرية تصدر عن مكتب خدمات التأمين و إعادة التأمين،دمشق، العدد 29،ص 22.

[67] د. أسامة سعيد،ضرورة انتقال المصارف السورية من مصارف تقدم خدمات قطاعية متخصصة إلى مصارف تقدم خدمات متنوعة، مرجع سبق ذكره .

1-القدرة الكبيرة على استقطاب الودائع:

المصرف الشامل يتمتع بانتشار جيد لفروعه على المستويين القطاعي والجغرافي، وبالتالي يتمتع بقدرة أكبر على جذب الودائع مقارنة بالمصارف المتخصصة،فالخدمات المترافقة مع الودائع تتسم بالشمولية والاتساع سواء تلك الخدمات المقدمة للمشاريع أو تلك المقدمة للأفراد، فمن بين الابتكارات الخدماتية المتعلقة بجذب الودائع قدرته على إصدار شهادات الإيداع وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وبيع وثائق التأمين، وكذلك تقديم خدمات متنوعة في الأسواق المالية وأيضا العقارية وغيرها من الخدمات، فهذه الخدمات الشاملة والواسعة تساهم في استقطاب أعداد كبيرة من المتعاملين وكذلك أحجام كبيرة من الودائع.

2- استقطاب الأموال السورية و العربية :

في حال اعتماد مفهوم المصارف الشاملة في سورية، يصبح لدى النظام المصرفي السوري قدرة جاذبة للأموال السورية والعربية أكبر بكثير مما هي عليه حاليًا، وذلك نتيجة للآفاق الاستثمارية الأوسع التي يؤمنها هذا النوع من المصارف.الأموال السورية وكذلك العربية تتعرض حالياً لضغوطات ومخاطر متعددة فهي تخضع لإمكانيات التجميد والمصادرة والخضوع لشروط تعسفية متنوعة في إطار مناخ سياسي عالمي غير مناسب للاستثمارات السورية والعربية المهاجرة، لهذا لابد لها من استغلال الفرصة والاستفادة من عودة هذه الاستثمارات نحو الداخل العربي من خلال وضع إستراتيجية مصرفية فعالة وتهيئة الظروف المناسبة لجذب هذه الأموال وتوظيفها في مشروعات إنتاجية محلية. فكم نحن بحاجة في سورية اليوم إلى مراجعة تشريعاتنا المصرفية وبسرعة كبيرة خاصة تلك التشريعات التي تقف في وجه دخول هذه الأموال أو تعوقها وخاصة المتعلقة بالتحويلات الخارجية وحقوق التملك والضرائب وحرية تحويل هذه الأموال من الداخل إلى الخارج.

كما أن الصيرفة الشاملة تقوم بالعديد من الخدمات والعمليات المصرفية العصرية التي تعتبر عصب الاقتصاد الحديث والتي تعتبر مزايا منها[68] :

3- تقديم الخبرات المتعلقة بالمحافظ الاستثمارية من خلال تقديمه الاستشارات حول أنواع المحافظ الاستثمارية المرغوب بها وعوائدها ودرجة مخاطرها .

4- إصلاح الشركات و تمويلها، والقيام بأعمال الوساطة التأمينية .

5- تأجير الأصول وتمويل حيازتها، وتقديم خدمات التمويل التأجيري .

6- إدارة عمليات الخصخصة وعمليات الاندماج والحيازة بين الشركات، وإنشاء الشركات القابضة والمساهمة.

---

[68] رعد هزيم،البنوك الشاملة سيولة قوة و احتكار، **مجلة التأمين والمصارف**،مرجع سبق ذكره ، ص 31

7-إن[69] تعزيز القدرة التنافسية للمصارف السورية يتطلب امتلاك هذه المصارف لمنظومة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية، ومواكبة التطورات المصرفية العالمية السريعة .

يرى الباحث أن تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف السورية يحقق لها قيمة مضافة كبيرة تتجلى في زيادة قدرتها على جذب الأموال الخارجية السورية والعربية، بالإضافة إلى قدرة المصارف الشاملة على توسيع قاعدة الودائع في المصرف نتيجة التوزع الجيد لفروعه على المستوى القطاعي والجغرافي،وتقديمه للعديد من الخدمات المرتبطة بالعديد من المجالات بالإضافة إلى العديد من الخدمات الحديثة والمهمة التي تعتبر الأساس العصري لأي قطاع مصرفي يرغب بالنمو والتطور والمنافسة، وأخيراً فإن زيادة المنافسة للمصارف السورية مرهونة بزيادة نوعية الخدمات أي إدراج الأعمال غير التقليدية ضمن أنشطة المصارف، وبالتالي فإن تحول المصارف السورية إلى الصيرفة الشاملة أضحى متطلب لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه .

4-3-2-4-الأسس الواجب توافرها في السوق السوري للبدء بتبني مفهوم المصارف الشاملة:

هناك العديد من الأسس التي ينبغي توافرها في الاقتصاد السوري من أجل خلق بيئة مواتية لعمل وتطبيق الصيرفة الشاملة في القطاع المصرفي السوري ومنها[70] :

1- تكييف وتطوير التشريعات المصرفية القائمة:

إن التشريعات المصرفية الحالية في سورية تشكل عقبة في وجه تبني مفهوم الصيرفة الشاملة ولابد لهذه التشريعات أن تتكيف مع التطورات الحديثة الحاصلة في الأسواق الدولية،فالتشريعات المصرفية الحالية في سورية التي تحكم النشاط المصرفي تختلف عن تلك المطبقة في الأسواق الإقليمية والدولية وهذا الأمر يعوق عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي

2- تكوين كادر مصرفي محترف وأيضًا عمالة متخصصة كفؤة مساندة للكادر الإداري المصرفي حيث تستطيع تقديم الخدمات المصرفية الشاملة.

3- وضع مخطط زمني للتحول من الصيرفة المتخصصة إلى الصيرفة الشاملة.

4- التأسيس لمفهوم جديد في إدارة الموجودات والمطاليب المصرفية بحيث يتم تنويع مصادر الأموال ومجالات توظيفها.

بالإضافة إلى العديد من الأسس أهمها[71]:

69د.كنجو كنجو،2005م ،الاختناقات التي تعاني منها المصارف السورية و متطلبات إصلاحها ،**مجلة بحوث جامعة حلب** ،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ،العدد 40 ، س 59.

70د. أسامة سعيد،ضرورة انتقال المصارف السورية من مصارف تقدم خدمات قطاعية متخصصة إلى مصارف تقدم خدمات متنوعة، مرجع سبق ذكره .

71رعد هزيم،البنوك الشاملة سيولة قوة و احتكار ، **مجلة التأمين و المصارف**،مرجع سبق ذكره ، ص 31

5- ينبغي على الدولة أن تؤمن بأهمية ودور هذه المصارف وأن تهيئ المناخ المناسب الذي تستطيع أن تعمل في ظله هذه المصارف على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة .

6- نشر الوعي حول المصارف الشاملة وتوفير الدعم المالي والمعنوي لها.

7- التحول على أسس علمية مدروسة وتدريجياً على أن تعكس هذه الأسس خصوصية الظروف التنموية التي يمر بها اقتصادنا ويستفيد من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المضمار.

8- توافر قناعة لدى القائمين على القطاع المصرفي بفوائد هذا التحول وامتلاكهم الإرادة والعزيمة وحس المبادرة لقيادة مركب الصيرفة الشاملة إلى شاطئ الأمان .

9- كما يرى الباحث الدور الكبير الذي يلعبه السوق المالي في هذا المجال، فعلى الرغم من انطلاق سوق دمشق للأوراق المالية لممارسة دوره في الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا السوق مازال ضيق و ضعيف مقارنة بالأسواق المالية في العديد من البلدان العربية و تقيده العديد من القيود، ويحتاج إلى المزيد من الوقت من أجل زيادة عدد الشركات المدرجة وزيادة الوعي الاستثماري لدى المواطنين، فالعلاقة بين المصرف الشامل والسوق المالي علاقة قوية، فالمصرف الشامل هو أكثر المتعاملين مع السوق المالي وأبرز المطورين له، كما أن السوق المالي يوفر للمصرف مصادر دخل متعددة .

وأخيراً يرى الباحث من العرض السابق إن تبني مفهوم الصيرفة الشاملة في سورية أصبح اليوم ضرورة تفرضها التطورات التي تعيشها الأسواق المالية الدولية، غير أن هذا الأمر يتطلب إجراء الكثير من التغير في المفاهيم السائدة وكذلك في التشريعات، وأيضا في تأهيل القادة المصرفيين المستقبليين، كما يجب وضع استراتيجيات دقيقة ضابطة لعملية التحول هذه، ولاسيما ما يتعلق بتحديد المخطط الزمني ونوع الخدمات التي ستقدم للعملاء بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.

4-3-3-نظرة في الصيرفة الشاملة :

هناك العديد من الدول التي مرت بتجربة الصيرفة الشاملة في قطاعها المصرفي، سواء كانت عربية أو غير عربية، وفيما يلي عرض سريع للتعرف على أبرز التجارب في المجال الصيرفة الشاملة لعدد من دول العالم.

4-3-3-1- التجربة الألمانية :

تعود[72]التجربة الألمانية إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، عندما ظهر إلى الوجود كل من (دوتش بنك) و(كومرز بنك)، حيث توسعت وتنوعت أعمالهما في الأسواق النقدية مع مرور الزمن، نحو منح الائتمان لآجال طويلة للأفراد والشركات، واضطلاعهما بدور متزايد في أسواق

[72]شاهين عكاب سالم ،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص 61

رأس المال، خاصة أسواق الملكية والدين، وذلك في مجالات الاستشارات الاستشارية وأعمال الوساطة وتمويل التجارة العالمية، إضافة إلى التسهيلات المتنوعة .
حيث تعتبر التجربة الألمانية في هذا المجال من التجارب الرائدة ومن أقدم التجارب وأطولها .

4-3-3-2- التجربة التونسية:

انطلقت التجربة التونسية في تطبيق الصيرفة الشاملة من خلال اعتبار "البنك الشمولي" إحدى ركائز برنامج تطوير الجهاز المصرفي في إطار التأهيل الشامل للاقتصاد التونسي .
فقد صدر"القانون البنكي" العدد 65 لسنة 2001م بهدف تكريس مفهوم البنك الشمولي، وقد تناول البنك الشمولي من خلال ثلاث زوايا أساسية[73] :

- ✓ **إرساء الترخيص الموحد:**

اتسم تنظيم الجهاز المصرفي التونسي و لمدة طويلة بتصنيف البنوك إلى صنفين أساسيين و هما بنوك الإيداع وبنوك التنمية أو التمويل، ألا أنه تماشياً مع التطورات الدولية فقد تقرر إرساء "الترخيص الموحد" بالنسبة للمؤسسات المصرفية، مما في شأنه أن يوفر الظروف الملائمة لتعبئة أفضل للادخار الوطني وتدعيم الهياكل المصرفية وتأهيلها لمجابهة المنافسة الأجنبية. وفي هذا السياق فإن القانون الجديد يجمع المصارف ضمن صنف وحيد مؤهل لممارسة مختلف النشاطات الراجعة لكل صنف منها.

- ✓ **من جانب مفهوم المؤسسات و طبيعة العمليات المصرفية :**

حيث وحد القانون الجديد كل من البنوك و المؤسسات المالية تحت تسمية جديدة هي "مؤسسة القرض"، أما معيار التفرقة فيكمن في قصر قبول الودائع على البنوك دون سواها.كما رخص للبنك الشمولي القيام بعمليات مرتبطة بنشاطها مثل الاستشارات والمساعدة في التصرف في الممتلكات وفي التصرف المالي والهندسة المالية وبصفة عامة كل الخدمات التي تهدف إلى تسهيل بعث المؤسسات وتطويرها وإعادة هيكلتها.

- ✓ **في مجال ضمان الودائع:**

ومن خصائص القانون المتعلق بالبنك الشمولي هو إحداث نظام ضمان الودائع في شكل "آلية تضامن" يتم اللجوء إليها في حالة عجز بنك عن توفير الأموال المودعة لديه من قبل المودعين، ولا يشترط للانخراط فيها أية مساهمة دورية وذلك على غرار ما تنص عليه تشريعات عديدة من ضمنها التشريع الإيطالي والسويسري .

---

[73] محمد عبد الرؤوف بن غزالة،2004م، التجربة المصرفية التونسية في مجال الصيرفة الشاملة،**مجلة اتحاد المصارف العربية**، العدد 280،ص 75

4-3-3-3-التجربة المصرية :

يعد[74] تأسيس بنك مصر عام 1920م أول تجربة لتطبيق وظائف المصرف الشامل، حيث قام بنك مصر بتأسيس مجموعة شركاته في كافة الأنشطة الاقتصادية مثل:الغزل والنسيج،تصدير القطن،الطيران، السينما والإنتاج السينمائي،والتأمين. وقد كان يقوم بدور المروج والمؤسس لتلك الشركات، ثم الطرح للاكتتاب العام .

وامتدت التجربة لتشمل البنك الأهلي المصري، حيث أنشأ في بداية السبعينات إدارة أمناء الاستثمار لتقوم بالعديد من وظائف الصيرفة الشاملة ابتداء من تأسيس الشركات، وحضاناتها في بدايتها، ولحين انعقاد أول جمعية عمومية، وكذلك القيام بكافة أعمال الوكالة عن العملاء سواء في الشراء أو البيع للعقارات والمنقولات، وتحصيل المستحقات، أو دفع المطلوبات .

وتقوم[75]إستراتيجية البنك الأهلي في الصيرفة الشاملة من خلال التوسع في تقديم الخدمات غير التقليدية للعمل المصرفي. وقد كان له السبق في الانفتاح على البورصات العالمية بطرح 50% من حصته في أسهم البنك التجاري الدولي في بورصة لندن من خلال شهادات الإيداع الدولية.

4-3-3-4-التجربة السورية :

على الرغم من أنه لم تصدر في سورية بعد قوانين أو تشريعات تجيز ممارسة العمل المصرفي للمصارف الشاملة بشكل صريح، إلا أن بعض المصارف السورية باشرت بتطبيق جزء من خطوات الصيرفة الشاملة ومنها المصرف العقاري السوري والمصرف التجاري السوري .

4-3-3-4-1-تجربة المصرف العقاري السوري:

فيما يخص المصرف العقاري السوري فإن صدور المرسوم التشريعي رقم 31 لعام 2005م، وهو قانون المصرف العقاري يعتبر الخطوة الأولى في مجال الوصول إلى الشمولية في تقديم الخدمات وممارسة الأنشطة، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة منه تحت عنوان أغراض المصرف "القيام بجميع الأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية كافة"و نصت الفقرة الخامسة من نفس المادة على" تقديم المشاورات الفنية والعقارية والقانونية والمالية للمتعاملين مع المصرف "، يلاحظ الباحث أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة قد فسحت المجال أمام المصرف العقاري لزيادة الأعمال والخدمات المصرفية التي يقدمها، كما أن الفقرة الخامسة أضافت أيضاً العديد من الخدمات التي يقدمها المصرف.كما جاء في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة تحت عنوان للمصرف في سبيل تحقيق أغراضه أن يقوم بما يلي " تقديم الخدمات المصرفية المتطورة التي تعتمد على نظم لاتصالات الإلكترونية الحديثة بما فيها إصدار البطاقات المصرفية المحلية وقبول

---

[74]صلاح الدين حسن السيسي،**قضايا مصرفية معاصرة** ، مرجع سبق ذكره ص 105
[75]شاهين عكاب سالم،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص62-63

البطاقات العالمية بجميع أنواعها الائتمانية والاعتمادية بما لا يتعارض مع أنظمة القطع النافذة".

لاحظ الباحث أن المشرع أعطى المصرف الحق في تقديم الخدمات المصرفية المتطورة و بالتالي أعطاه شكلاً من أشكال الصيرفة الشاملة.

أما بالنسبة للواقع العملي، فقد[76] عبر العديد من المدراء في المصرف عن تأييدهم للتحول نحو المصرف الشامل، موضحين أن لدى المصرف دراسة متكاملة حول هذا الموضوع،وأنه في طريقه للتحول نحو المصرف الشامل، بعد أن حصل على الموافقات الرسمية المطلوبة، وترى النابلسي أن توفير وتدريب الكوادر المصرفية في مقدمة مستلزمات تطبيق المصرف العقاري للصيرفة الشاملة، مشيرة إلى أن النظام المعمول به في المصرف مهيأ، من الناحية التقنية، للتحول نحو المصرف الشامل .

وقد أكد[77]المدير العام للمصرف العقاري السوري في هذا الشأن أن الوضع الطبيعي لأي مصرف في العالم أن يكون مصرفا شاملا فليس هناك مصارف متخصصة بل يجب أن يكون المصرف قادراً على تقديم أي خدمة مصرفية ويمارس جميع أنواع الخدمات المصرفية وبالتالي ما من تأثير على وظيفة المصرف الأساسية بل هناك زيادة في نوعية المنتجات المصرفية المقدمة وببساطة فعندما يمارس جميع المصارف سواء أكانت عامة أم خاصة جميع الخدمات المصرفية فسيكون بإمكان زبون المصرف أن يلجأ لأي مصرف من أجل أي خدمة سواء أكانت قرضاً عقارياً أم قرضاً صناعياً أم قرضاً تجارياً أو حتى قرض سيارات.

مما سبق يستنتج الباحث أن المصرف العقاري السوري يقوم بخطوات جادة في مجال التحول نحو الصيرفة الشاملة، وخاصة مع توفر الإرادة والرغبة لدى إدارته للتحول نحو هذا الشكل الجديد من الاستراتيجيات المصرفية .

2-4-3-3-4-تجربة المصرف التجاري السوري:

كما أن المصرف التجاري السوري يقوم بخطوات جادة من حيث التحول نحو المصرف الشامل، من خلال إدخال العديد من الخدمات و التحول نحو نظام الأتمتة الشاملة، وخير دليل على هذا قيام المصرف التجاري السوري بتمويل شراء طائرتين فرنسيتين لمؤسسة الطيران العربية السورية، والتي تعتبر نقلة نوعية في طبيعة الخدمات التي يقدمها المصرف التجاري السوري، كما استطاع المصرف التجاري السوري أن يكسر قاعدة التخصص المصرفي من خلال دخوله على خط تمويل القروض الداخلية من خلال قروض متعددة في مجالي السيارات والسكن و غيرهما من المجالات

---

[76]شاهين عكاب سالم،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**، مرجع سبق ذكره، 91-92

[77]مازن جلال خير بك،بعد أن أصبحت شاملة للقطاعات هل من تأثير للشمولية على تخصص مصارفنا ،مقالة ، http://www.iqtissadiya.com/print.asp?id=5400

الأخرى مثل القروض الاجتماعية والشخصية التي لم يكن المصرف التجاري يتعامل معها في السابق .

كما[78]أن التشريعات المصرفية الحديثة أضافت العديد من الأنشطة التي تعتبر خطوة نحو الشمول وقد سمحت للمصرف التجاري بممارسة نشاط التمويل التأجيري، والسماح له بالمساهمة في المصارف الأخرى وشركات مالية داخل وخارج أراضي الجمهورية العربية السورية بموافقة وزير المالية .

يلاحظ الباحث أن المصرف التجاري يقوم بخطوات هامة نحو الصيرفة الشاملة ، من خلال تقديم العديد من الخدمات الجديدة وتطوير الخدمات الحالية، بالإضافة إلى التشريعات الجديدة التي تساعد المصرف التجاري في هذا التحول .

وأخيراً يرى الباحث أن القوانين والتشريعات المالية والمصرفية في سورية ما تزال بحاجة إلى المزيد من التطوير والتحديث لتحول المصارف التجارية إلى شاملة ،حيث أن العقبات و القيود التي تضعها التشريعات تشكل أكبر عائق أمام هذا التحول، حيث يحظر على المصارف المرخصة ممارسة العديد من الأنشطة ذات الاتصال المباشر بالصيرفة الشاملة مثل[79]:

1- مزاولة الأعمال والأنشطة التجارية و الصناعية

2- المشاركة في مؤسسات صناعية و تجارية أو زراعية أو خدمية أو سياحية

3- امتلاك البضائع والمتاجرة بها لحسابها الخاص

4- شراء العقارات لحسابها الخاص أو الاحتفاظ بها في ما عدا حالات محددة .

يستنتج الباحث أن هذا الحظر على المصارف السورية من ممارسة العديد من الأنشطة والخدمات غير المصرفية يفقد الصيرفة الشاملة أحد أهم مقومات نجاحها وتوازنها، ويتمنى من أن يتم إلغاء هذا الحظر ولكن بشكل مدروس وبما يتماشى مع واقع وتطورات الاقتصاد السوري والتطورات في البيئة الإقليمية و العالمية.

---

[78] المادة الخامسة من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2006 م ،المتعلق بالمصرف التجاري السوري .

[79] المادة 100 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002م ،و المادة 20 من المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2001م حول إنشاء المصارف الخاصة .

الفصل الخامس

تطور الصيرفة الشاملة و دورها في الموازنة بين الربحية و السيولة في سورية

المبحث الأول :المصرف التجاري السوري

المبحث الثاني: مؤشرات دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية و السيولة

المبحث الثالث:النتائج والتوصيات

1-5-المبحث الأول:

المصرف التجاري السوري

5-1-1- تأسيس المصرف التجاري السوري:

تم[1] تأسيس المصرف التجاري السوري في بداية عام 1967م ليخدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري، وقد أحدث المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم 913 بتاريخ 1966/10/29م، من الاندماج بين مصارف الشرق العربي والوحدة العربية وأمية وسورية والمهجر اعتباراً من 1967/1/1م .

بلغ رأسمال المصرف عند إحداثه مائة و خمسون مليون ليرة سورية وصدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 340 بتاريخ 1993/12/30م بالموافقة على رفع رأسمال المصرف إلى مليار ليرة سورية، ثم زيد رأسماله أربعة مليارات سورية بموجب القرار رقم /7/بتاريخ 1998/8/15م،ثم صدر المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2006م، الذي رفع رأس مال المصرف التجاري السوري إلى سبعين مليار ليرة سورية.

يعتبر المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو 80% ويستحوذ على أكثر من 70% من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي .

4-1-2-أهداف المصرف التجاري السوري:

يهدف المصرف التجاري السوري إلى تمويل التجارة الداخلية والخارجية والقيام بمختلف الأعمال والخدمات المصرفية وفق الضوابط والحدود التي يضعها مجلس النقد والتسليف وبما لا يتعارض مع الأنظمة النافذة.

[1] الموقع الالكتروني للمصرف التجاري السوري http://cbs-bank.sy/ComercialBank_content.php?sub_catid=52

4-1-3-عمليات المصرف وأهم خدماته:

يقوم المصرف التجاري السوري بالعديد من الأعمال ويقدم الكثير من الخدمات ومن أهم هذه الأعمال و الخدمات التالي[2] :

1- فتح حسابات جارية وحسابات توفير وقبول الودائع بالعملة السورية والعملات الأجنبية لآجال مختلفة .

2- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر السفاتج وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.

3- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات .

4- خصم أسناد القروض ومنح السلف والقروض بضمانة هذه الأسناد .

5- التعامل مع الصناديق الاستثمارية .

6- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وإسناد الأمر السفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات بمختلف أنواعها وشراء هذه الأوراق للمتاجرة بها.

7- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية و بطاقات الدفع .

8- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية والقابلة للتحويل وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة .

9- إصدار وقبول الكفالات بأنواعها .

10- الاستدانة لآجال مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية .

11- الإقراض لآجال مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية .

12- تقديم خدمات الدفع والتحصيل والمعاملات المصرفية الإلكترونية.

13- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق وسائر القيم المتداولة.

وبشكل عام القيام بجميع العمليات المصرفية لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو بالخارج.

---

[2] المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم /35/لعام 2006 م الخاص بالمصرف التجاري السوري .

كما[3] يجوز للمصرف التعامل بالتمويل التأجيري بناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة وزير المالية في ضوء المبررات التي يقدمها مجلس الإدارة ووفق الحدود والضوابط التي يضعها مجلس النقد والتسليف. كما يحق للمصرف وفق الحدود والضوابط التي يضعها مجلس النقد والتسليف استخدام جزء من أمواله الخاصة في الأعمال الآتية :

المساهمة في مصارف أخرى وشركات مالية داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها وذلك بموافقة من وزير المالية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة .

المساهمة في إقامة أو تمويل مشاريع استثمارية /سياحية صناعية...وغيرها/ وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء واقتراح من مجلس الإدارة وموافقة من وزير المالية.

كما[4]يقوم المصرف التجاري السوري بالعمل على توطين رواتب عدد كبير من المؤسسات العامة والخاصة وتفعيل القروض القصيرة،المتوسطة والطويلة.كما يقدم المصرف التجاري العديد من القروض في مجال تمويل شراء الأبنية السكنية وتمويل شراء السيارات.

وقد أصدر المصرف حديثاً العديد من البطاقات الائتمانية لدعم النشاط الاقتصادي وتسهيل عمليات التسوية والمدفوعات منها بطاقة (platinum)، بطاقة (gold)، بطاقة نشيط، بطاقة50 فوق الراتب، بطاقة مئة فوق الراتب Sliver، والعديد من القروض في المجالات المتنوعة الاستهلاكية منها والاجتماعية مثل بطاقة نشيط التي تمثل قرض خاص بتمويل أصحاب المهن الحرة،وغيرها من الخدمات الجديدة .

كما[5]يقدم المصرف التجاري السوري العديد من القروض الاجتماعية مثل قروض الطاقة الشمسية وقروض تمويل شراء المصاعد الكهربائية للمباني، كما يوفر ميزة دفع فواتير الهاتف الثابت عبر صرافات وغيرها من الخدمات والقروض في مختلف المجالات .

---

[3] المادتين 5–6 من المرسوم التشريعي رقم /35/لعام 2006 م الخاص بالمصرف التجاري السوري .

[4] د.دريد درغام،2006 م ،الانفتاح نحو الأسواق العالمية و الالتزام بالقوانين الدولية،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،العدد 305 ص11–14.

[5] دريد درغام ، 2008،خدمات متنوعة للتجاري،**مجلة المصارف و التأمين**،العدد الثامن ،ص 27–29.

5-2-المبحث الثاني:

مؤشرات دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة

5-2-1- المؤشرات المدروسة:

تعتمد معرفة دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة في المصرف التجاري السوري على دراسة وتحليل المؤشرات المالية التي تعبر عن العلاقات بين مجموعة بنود، وقد تم اختيار عدد من المؤشرات التي تتوافق مع أغراض البحث وهي:

1. في مجال الربحية :

1- العائد على حقوق الملكية

2- هامش الربح

3- منفعة الأصول

والجدول التالي يوضح تطور أرباح المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة، المبالغ بملايين الليرات السورية.

الجدول رقم (5) تطور أرباح المصرف التجاري السوري

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الربح	1037	681	650	350	19653	7391	20553	15122	22844	13189

المصدر: التقارير المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة

2. في مجال السيولة :

1- نسبة النقدية

2- نسبة السيولة القانونية

3- نسبة الاحتياطي النقدي

والجدول التالي يوضح تطور النقدية لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة، المبالغ بملايين الليرات السورية.

الجدول (6) تطور نقدية المصرف التجاري السوري

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النقدية	14307	41055	20848	40226	34513	76588	68150	68987	89081	99017

المصدر: التقارير المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة

والجدول التالي يوضح تطور الاحتياطي القانوني لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة، المبالغ بملايين الليرات السورية.

الجدول رقم (7) تطور الاحتياطي القانوني لدى المصرف التجاري السوري

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطي	130	85	81	38	2457	924	2569	1889	2856	1679

المصدر: التقارير المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة

3.في مجال الاستثمار الأمثل للموارد:

1- معدل توظيف الودائع

2- معدل توظيف الموارد التقليدية

3- معدل توظيف الموارد المتاحة

والجدول التالي يوضح تطور الودائع لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة: المبالغ بملايين الليرات السورية الجدول رقم (8)

الجدول رقم (8) تطور الودائع لدى المصرف التجاري السوري

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الودائع	236400	309540	379740	383400	383660	395875	356655	364982	392579	372586

المصدر: التقارير المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة

والجدول التالي يوضح تطور القروض لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة المبالغ بملايين الليرات السورية.

الجدول رقم (9) تطور القروض لدى المصرف التجاري السوري

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القروض	4 18629	164236	121108	121351	128512	154118	196966	272700	438599	381011

المصدر: التقارير المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة

والجدول التالي يوضح تطور الاستثمارات لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة: المبالغ بملايين الليرات السورية.

الجدول رقم (10) تطور الاستثمارات لدى المصرف التجاري السوري

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
استثمارات	10527	17281	22681	28292	33370	36310	41551	45498	51418	54998

المصدر: التقارير المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة

4.في مجال مخاطر الاستثمار

1- مخاطر رأس المال

2- مخاطر سعر الفائدة

3- مخاطر الرفع المالي

والجدول التالي يوضح تطور رأس المال لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة المبالغ بملايين الليرات السورية ،

الجدول رقم (11) تطور رأس المال لدى المصرف التجاري السوري

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رأس المال	**7245**	**7512**	**7796**	**7957**	**13026**	**15754**	**87452**	**91532**	**97577**	**101225**

المصدر: التقارير المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة.

3-2-5- آلية التقييم :

سيقوم الباحث باستنتاج العديد من المؤشرات والنسب المالية المرتبطة بالربحية والسيولة والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ومخاطر الاستثمار خلال الفترات الزمنية قبل وبعد إدخال المصرف التجاري السوري لبعض الخدمات الجديدة التي تندرج ضمن مفهوم المصرف الشامل، حيث قام المصرف التجاري السوري بإدخال العديد من الخدمات الجديدة مثل الصرافات الآلية ونظام الدفع الالكتروني وتطبيق نظام الأتمتة الشاملة من خلال ربط الإدارة العامة مع جميع الفروع والصرافات، بالإضافة إلى العديد من الأعمال الجديدة مثل دخول المصرف في سوق السكن من خلال تمويل شراء المنازل للمواطنين، ودخول سوق السيارات من خلال منح قروض لتمويل شراء السيارات، وتمويل شراء طائرات للمؤسسة العربية السورية للطيران وغيرها من الخدمات الجديدة، وقد تم تنفيذ هذه الخدمات الجديدة وتطبيق التكنولوجيا الجديدة التي تعتبر من المتطلبات الأساسية للتحول نحو المصرف الشامل ابتداء من عام 2005م(وذلك من خلال قيام الباحث بالمقابلات الشخصية مع الموظفين المسؤولين عن الخدمات السابقة الذكر في الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري)، لذلك سيقوم الباحث بمقارنة النسب المالية التي ترتبط بمواضيع الفرضيات من عام 2000 م إلى 2004 م باعتبارها الفترة الزمنية التي سبقت إدخال هذه الأعمال والخدمات المرتبطة بالصيرفة الشاملة، مع النسب المالية من عام 2005 م إلى 2009 م باعتبارها الفترة الزمنية اللاحقة لإدخال خدمات الصيرفة الشاملة، ومن ثم مقارنة التغيير الذي طرأ على هذه المؤشرات والنسب بين المرحلتين، حيث ستتم عمليات حساب قيم هذه المؤشرات من خلال تحليل بيانات التقارير المالية للمصرف التجاري السوري، ووفقاً للقوانين و المعادلات التي وردت في المبحث الثاني من الفصل الثاني بالإضافة إلى المزيد من القوانين الأخرى .

أما النماذج الإحصائية المستخدمة فهي استخدام نموذج مقارنة المتوسطات (Compare means) بالاعتماد على اختبار العينات المزدوجة(Paired Samples T Test) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، والأشكال البيانية التي توضح الاتجاه العام للنسبة مع الزمن، ثم إيجاد معاملات الارتباط بين النسب المالية، حيث سيتم وضع النسب التي تم الحصول عليها ضمن مجموعتين الأولى قبل تطبيق خدمات الصيرفة الشاملة وتدعى (قبل)، والثانية بعد

إدخال الخدمات وتسمى (بعد)، ثم سيقوم الباحث بمقارنة متوسط كل نسبة للمجموعتين والتعرف فيما إذا كان الفرق جوهري بين المجموعتين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة .

5-2-3-تحليل واختبار فرضيات الدراسة:

5-2-3-1- في مجال الربحية :

الفرضية الأولى:لا يوجد هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في زيادة الربحية .

وهناك ثلاث نسب تخص الربحية وهي كالتالي:

- ✓ العائد على حقوق الملكية
- ✓ هامش الربح
- ✓ منفعة الأصول

وقد تم اختيار هذه النسب لأهمية استخدامها في المصارف ووفق متطلبات المصارف المركزية.

5-2-3-1-1- العائد على حقوق الملكية= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$

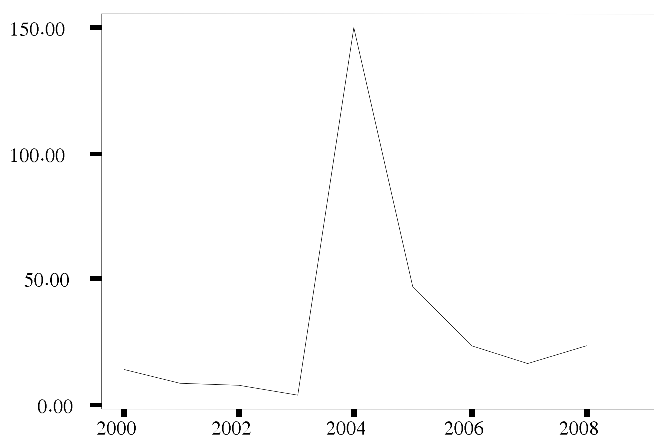
وتعكس هذه النسبة مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك، و تعتبر من أبرز المؤشرات المالية التي تعكس ربحية حملة الأسهم. يلاحظ الباحث أن النسبة السابقة قد عانت من تذبذب شديد خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة، فقد أظهرت اتجاه عام للانخفاض حتى عام 2004م حيث ارتفعت بشكل كبير خلال هذا العام بسبب النمو الكبير للأرباح الذي وصل إلى نسبة 56 ضعف عن العام السابق، ثم عانت من تقلبات بين ارتفاع وانخفاض حتى نهاية الفترة .الجدول التالي يوضح تلك التغيرات .

الجدول رقم (12) يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	14.31	9.06	8.33	4.39	150	46.91	23.5	16.51	23.41	13.02

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري .

الشكل رقم(11) يوضح مخطط بياني للعائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار T لفحص وجود فرق جوهري بين متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية

الجدول (13) يوضح إحصائيات نسبة العائد على حقوق الملكية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	37.2180	5	63.14591	28.23971
	بعد	24.6700	5	13.22764	5.91558

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (13): يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ الباحث عدم وجود فروق واضحة في المتوسط قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

الجدول (14) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	قبل & بعد	5	-.453	.444

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (14): يحتوي على معامل الارتباط بين نسبة العائد على حقوق الملكية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة،وقد جاءت قيمة هذا المعامل سالبة (حوالي− 45%) ويعزى الارتباط السالب إلى أن النسبة قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة كانت تأخذ اتجاه عام متناقص ثم بدأت بالارتفاع الشديد والتذبذب بعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة مما أدى إلى عدم التوافق بين

الاتجاه العام قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، كما أن الارتباط غير معنوي بين المجموعتين لأن قيمة sig أكبر من مستوى المعنوية 10%.

الجدول(15) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference: Lower	Upper			
Pair 1 قبل - بعد	12.548	70.13595	31.36575	-54.3190	79.41497	.400	4	.710

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (15): ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو (12.54) والانحراف المعياري للفرق وهو(70.13) والخطأ المعياري للمتوسط وهو(31.36) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين، وقيمة الإحصائية T هي (T=0.4) مع أربع درجات حرية ،أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.71) وهي أكبر من مستوى المعنوية10% وبالتالي فإننا **نقبل فرضية العدم**،أي أنه لا يوجد هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، وبالتالي فإن النتائج توضح أنه لم يكن هناك تأثير جوهري لتطبيق خدمات الصيرفة الشاملة في زيادة الأرباح للمصرف التجاري السوري .

5-2-3-1-2- **هامش الربح** = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الربح الإجمالي}} \times 100$

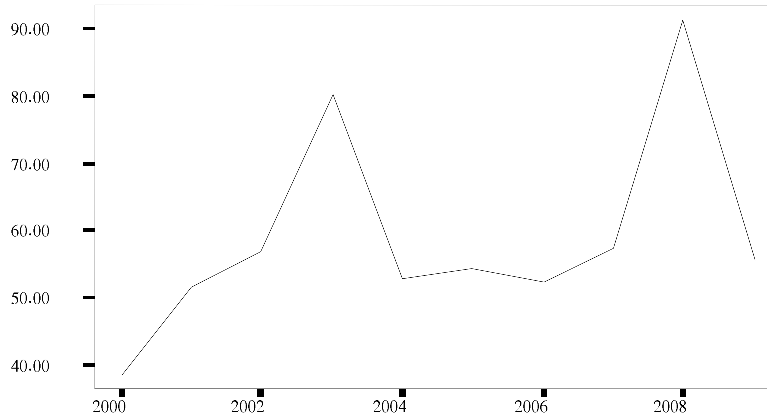
وتعكس هذه النسبة مقدار العائد الصافي الذي يحصل عليه المصرف كنسبة مئوية من العائد الإجمالي، وبالتالي فإن هذا العائد مرتبط بشكل مباشر بالتكاليف والمصروفات التي تطرح من العائد الإجمالي للوصول إلى العائد الصافي يلاحظ الباحث أن هذه النسبة عانت من تقلبات حادة فقد كان الاتجاه العام تصاعدي حتى عام 2003 م، ثم استقرت نوعاً ما حتى عام 2008 لتعود بالارتفاع الشديد لينخفض في نهاية الفترة المدروسة. والجدول التالي يوضح تلك التغيرات .

الجدول رقم (16) يوضح تطور نسبة هامش الربح خلال الفترة المدروسة .

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	38.45	51.43	56.91	80.15	52.78	54.19	52.27	57.21	91.33	55.65

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري .

الشكل التالي يوضح بيانياً الاتجاه العام لهذه النسبة،الشكل رقم (12)



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار T لفحص وجود فرق جوهري بين متوسط هامش الربح قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية :

الجدول رقم (17) يوضح إحصائيات نسبة هامش الربح قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	55.9440	5	15.19285	6.79445
	بعد	62.1300	5	16.42483	7.34541

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (17): يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ الباحث عدم وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها .

الجدول رقم (18) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 قبل & بعد	5	.908	.033

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (18): يحتوي على معامل الارتباط بين نسبة هامش الربح قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، وقد جاءت قيمة هذا المعامل موجبة وقوية جداً (حوالي 90%) وسبب الارتباط الطردي القوي هو أن نسبة هامش الربح قد اتخذت نفس الاتجاه العام قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، فهي بدأت بالارتفاع التدريجي خلال كل فترة وتراجعت في نهاية كل فترة، كما أن الارتباط معنوي بين المجموعتين، لأن قيمة sigجاءت أقل من مستوى المعنوية 10%.

الجدول رقم (19) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%.

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interv of the Difference: Lower	Upper			
Pair 1 قبل - بعد	-6.18600	6.89999	3.08577	-12.7644	.39239	-2.005	4	.115

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (19):ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو(-6.18) والانحراف المعياري للفرق وهو (6.89) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (3.08) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين وقيمة الإحصائية Tوهي (T=-2) مع أربع درجات حرية ،أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.115) وهي أكبر من مستوى المعنوية 10%، وبالتالي فإننا **نقبل فرضية العدم**،أي أنه لا يوجد هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة. أي أن خدمات الصيرفة الشاملة لم تكن ذات تأثير معنوي على هامش الربح بالنسبة للمصرف التجاري السوري

5-2-3-1-3- **منفعة الأصول**= $\frac{\text{الدخل الإجمالي}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$

وتعكس هذه النسبة مقدار العائد الإجمالي عن كل وحدة نقدية من الموجودات التي بحوزة المصرف خلال السنة حيث يلاحظ الباحث أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض خلال الفترة الأولى

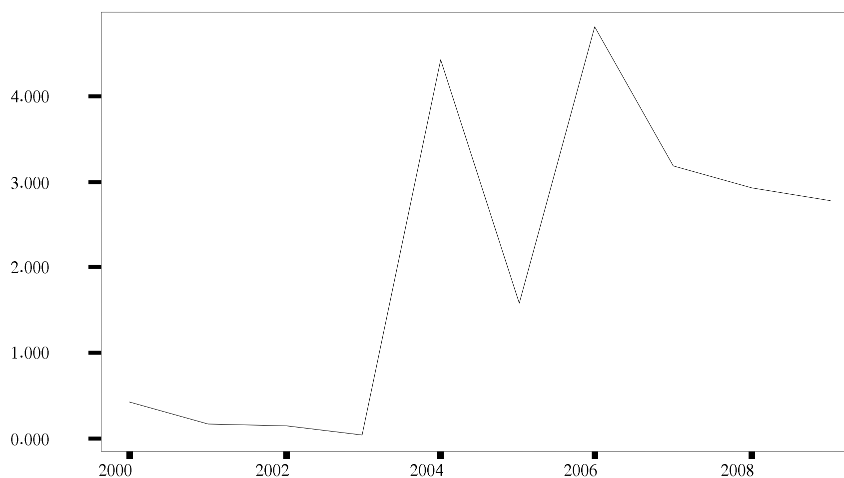
المدروسة،إلا أنه خلال عام 2004 م ارتفعت بشكل، ثم انخفضت في العام التالي وارتفعت في الذي يليه حتى أخذت اتجاه عام متناقص حتى نهاية الفترة الزمنية المدروسة.

جدول رقم (20) يوضح تطور نسبة منفعة الأصول خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	0.431	0.178	0.148	0.048	4.43	1.58	4.8	3.19	2.93	2.78

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري .

والشكل التالي يوضح ذلك بيانياً .الشكل رقم (13) يوضح تغيرات نسبة منفعة الأصول



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار Tلفحص وجود فرق جوهري بين متوسط منفعة الأصول قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية :

الجدول رقم (21) يوضح إحصائيات نسبة منفعة الأصول قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	1.0260	5	1.90732	.85298
	بعد	3.0560	5	1.15435	.51624

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (**21**): يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ عدم وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها .

الجدول (22) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 قبل & بعد	5	-.186	.765

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول(**22**) : يحتوي على معامل الارتباط بين نسبة منفعة الأصول قبل و بعد إدخال خدمات الصيرفة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط (–18.6%) أي ارتباط سالب لأن النسبتين لم تأخذا نفس الاتجاه العام خلال الفترتين، وهو ارتباط غير معنوي بين المجموعتين لأن قيمة sigجاءت أكبر من مستوى المعنوية 10%.

الجدول رقم (23) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%.

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1 قبل - بعد	-2.0090	2.386675	1.067353	-4.28443	.266434	-1.882	4	.133

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (**23**) **:**ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو (–2) والانحراف المعياري للفرق وهو (2.38) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (1.06) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين .وقيمة الإحصائية Tهي (T=1.88–) مع أربع درجات حرية،أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.133) وهي أكبر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي فإننا **نقبل فرضية العدم**، أي أنه لا يوجد هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، أي أن خدمات الصيرفة الشاملة لم يكن لها تأثير جوهري في نسبة منفعة الأصول بالنسبة للمصرف التجاري السوري .

يلاحظ الباحث أن كافة المؤشرات المرتبطة بجانب الربحية لم تظهر فروق جوهرية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة،أي أنه ليس هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في زيادة الربحية.

5-2-3-2-في مجال السيولة :

الفرضية الثانية: لا يوجد هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في زيادة السيولة .

وهناك ثلاث نسب هي كالتالي:

- ✓ نسبة النقدية
- ✓ السيولة القانونية
- ✓ الاحتياطي القانوني

5-2-3-2-1-نسبة النقدية:

$$= \frac{\text{الأرصدة لدى المصارف الأخرى + النقدية + الاحتياطي القانوني}}{\text{الودائع + الأرصدة للمصارف المقيمة + التزامات اتجاه المراسلون}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مقدار النقدية التي يحتفظ بها المصرف التجاري لمقابلة المتطلبات المختلفة من المسحوبات والالتزامات وغيرها .

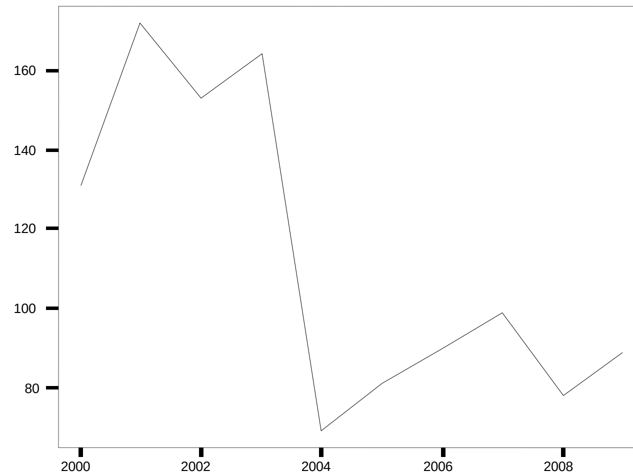
يلاحظ الباحث أن هذه النسبة بدأت بالارتفاع مع بداية الفترة المدروسة ثم عانت من تذبذب من ارتفاع إلى انخفاض إلا أنه خلال عام 2004 م تراجعت بشكل حاد إلى أقل من نصف ما كانت عليه في العام السابق، ثم عادت للارتفاع المتدرج وعانت في نهاية الفترة المدروسة تذبذب بين صعود وهبوط، والجدول التالي يوضح تلك التغيرات التي طرأت على هذا المؤشر.

الجدول رقم (24) يوضح تطور نسبة النقدية خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	131	172	153	164	69	81	90	99	78	89

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري .

الشكل التالي يوضح الاتجاه العام لهذه النسبة خلال الفترة المدروسة الشكل رقم (14) .



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار Tالفحص وجود فرق جوهري بين متوسط نسبة النقدية قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها، وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية :

الجدول رقم (25) يوضح إحصائيات نسبة النقدية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	137.8000	5	41.43308	18.52944
	بعد	89.4000	5	9.81326	4.38862

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول(**25**) :يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ الباحث وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها .

الجدول رقم (26) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	قبل & بعد	5	-.452	.444

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (**26**): يحتوي على معامل الارتباط بين قيمة نسبة السيولة النقدية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط (‎−45.2%‎) أي ارتباط سالب بسبب اختلاف

الاتجاه العام للنسبة قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، وهو ارتباط غير معنوي بين المجموعتين لأن قيمة sigجاءت أكبر من 10%.

الجدول رقم (27) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%.

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1 قبل - بعد	50.40000	42.52999	19.01999	9.85230	90.94770	2.65	4	.057

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss المصدر:

الجدول (27): ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو (50,4) والانحراف المعياري للفرق وهو (42.52) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (19.01) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين، أما قيمة الإحصائية T فهي (2.65) مع أربع درجات حرية، أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.057) وهي أصغر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي فإننا **نرفض فرضية العدم،** أي أنه هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة أي أن خدمات الصيرفة الشاملة لها تأثير جوهري على نسبة النقدية في المصرف التجاري عند مستوى معنوية 10% .

5-2-3-2-2-نسبة السيولة القانونية:

$$= \frac{\text{النقدية+الأرصدة لدى المصارف+أذونات الدولة+أوراق تجارية}}{\text{الودائع بكافة أنواعها+الأرصدة للمصارف المقيمة+التزامات اتجاه المراسلون}} \times 100$$

تعكس هذه النسبة بشكل أساسي مدى التزام المصرف التجاري بالتعليمات والقوانين الصادرة عن المصرف المركزي بخصوص نسب السيولة، وفيما يخص التغيرات التي طرأت على هذه النسبة فإنها تشابه إلى حد كبير تغيرات نسبة السيولة النقدية نظراً لتشابه مكونات كل من بسط ومقام النسبتين، حيث تعرضت لتذبذبات في بداية الفترة ثم انخفضت بشكل كبير خلال عام 2004 وعاودت الارتفاع والتذبذب حتى نهاية الفترة المدروسة .

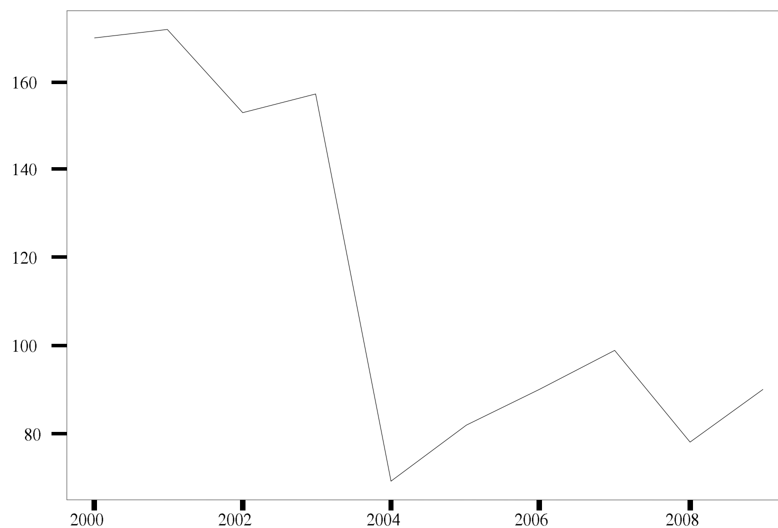
والجدول التالي يوضح تلك التغيرات التي طرأت على هذا المؤشر

الجدول رقم (28) يوضح تطور نسبة السيولة القانونية خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	170	172	153	157	69	82	90	99	78	90

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري

والشكل التالي يوضح تلك التقلبات بيانياً:الشكل رقم (15)



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار T لفحص وجود فرق جوهري بين متوسط نسبة السيولة القانونية قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية :

الجدول رقم (29) يوضح إحصائيات نسبة السيولة القانونية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	before	144.20	5	42.822	19.150
	after	87.80	5	8.136	3.639

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول(**29**):يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ الباحث وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها .

الجدول (30) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	before & after	5	-.201	.745

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول(**30**) :يحتوي على معامل الارتباط بين قيمة نسبة السيولة القانونية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط (–20.1%) أي ارتباط سالب وهو ارتباط غير معنوي بين المجموعتين،لأن قيمة sigجاءت أكبر من مستوى المعنوية 10%.

الجدول رقم (31) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%.

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	bef-aft	56.4000	45.16968	20.200	13.33564	99.46436	2.792	4	.049

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول(**31**): ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو (56.4) والانحراف المعياري (2.79) للفرق وهو(45.17) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (20.20) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين وقيمة إحصائية Tوهي (2.79)مع أربع درجات حرية ، أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.49) وهي أصغر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي فإننا **نرفض فرضية العدم**،أي أنه هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة.أي أن خدمات الصيرفة الشاملة كان تأثير جوهري على نسبة السيولة القانونية بالنسبة للمصرف التجاري السوري .

5-2-3-2-3-3-نسبة الاحتياطي النقدي:

$$= \frac{\text{الرصيد لدى المصرف المركزي + النقدية بخزينة المصرف}}{\text{الودائع}} \times 100$$

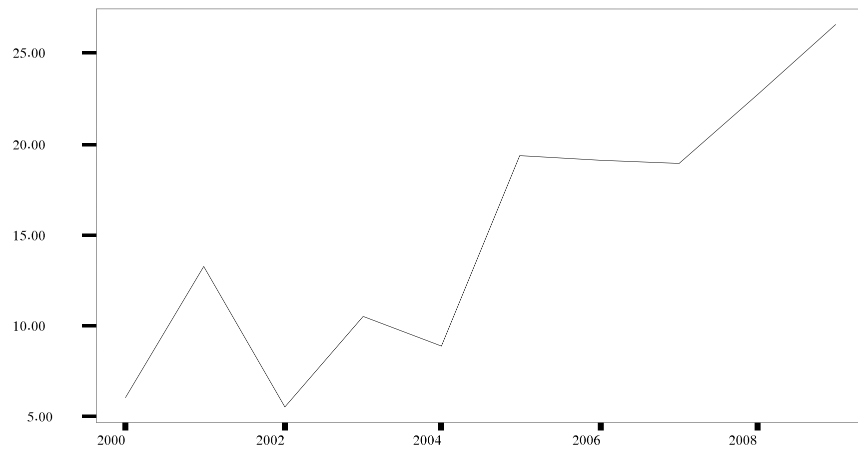
وتعكس هذه النسبة مقدار الاحتياطي النقدي الذي يحتفظ به المصرف وفق تعليمات و إرشادات السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي، يلاحظ الباحث أن هذه النسبة خلال فترة ما قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة عانت من تذبذب حاد بين ارتفاع وانخفاض،إلا أنه بعد عام 2004م اتخذت اتجاه عام متزايد تقريباً حتى نهاية الفترة الزمنية قيد الدراسة .

والجدول رقم (32) يوضح تطور نسبة الاحتياطي النقدي خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	6.05	13.26	5.49	10.49	8.99	19.35	19.11	18.90	22.70	26.57

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري .

الشكل التالي يوضح التطورات التي طرأت على هذه النسب بيانيا- الشكل رقم (16) يوضح تغيرات نسبة الاحتياطي القانوني.



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار T لفحص وجود فرق جوهري بين متوسط نسبة الاحتياطي النقدي قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها، وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية :

الجدول(33) يوضح إحصائيات نسبة الاحتياطي النقدي قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	8.8378	5	3.21205	1.43647
	بعد	21.3260	5	3.31994	1.48472

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (33): يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها

الجدول(34) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	قبل & بعد	5	.151	.809

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (34): يحتوي على معامل الارتباط بين قيمة نسبة السيولة القانونية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط(15.1%) أي ارتباط موجب بسبب تشابه الاتجاه العام للنسبة قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، وهو ارتباط غير معنوي بين المجموعتين لأن قيمة sigجاءت أكبر من مستوى المعنوية 10%.

الجدول(35) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
					90% Confidence Interval of the Difference				
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Lower	Upper			
Pair 1	قبل - بعد	-12.470	4.23015	1.89178	-16.5030	-8.43702	-6.592	4	.003

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول (35): ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو (−12.47) والانحراف المعياري للفرق وهو (4.23) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (1.89) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين وقيمة الإحصائية Tوهي (T=6.59−) مع أربع درجات حرية ،أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.003) وهي أصغر من مستوى المعنوية 10% و بالتالي فإننا نرفض فرضية العدم، أي أنه

هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة .أي أن خدمات الصيرفة الشاملة لها تأثير جوهري على نسبة الاحتياطي النقدي.

يلاحظ الباحث أنه عند مستوى معنوية 10% تم رفض فرضية العدم بالنسبة إلى كافة المؤشرات والنسب المرتبطة بالسيولة، وبالتالي عند مستوى معنوية10% **نرفض فرضية العدم** ونقبل الفرضية البديلة أي أن خدمات الصيرفة الشاملة لها تأثير جوهري على زيادة السيولة في المصرف التجاري السوري .

5-2-3-3-في مجال الاستثمار الأمثل للموارد :

الفرضية الثالثة: لا يوجد هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في الاستثمار الأمثل للموارد .

وتضم ثلاثة معدلات هي كالتالي:

- ✓ معدل توظيف الودائع
- ✓ معدل توظيف الموارد التقليدية
- ✓ معدل توظيف الموارد المتاحة

5-2-3-3-1-معدل توظيف الودائع

$$= \frac{\text{القروض}+\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}} \times 100$$

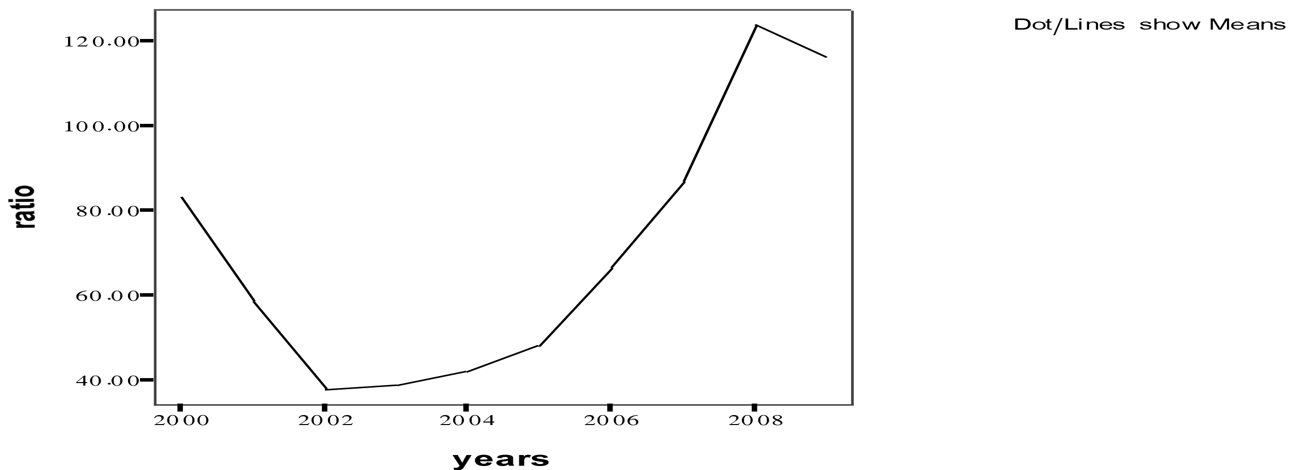
حيث تعكس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المصرف من جراء استثمار كل وحدة نقدية من الودائع في كل من القروض والاستثمارات، ويلاحظ الباحث أن هذه النسبة قد اتخذت اتجاه عام متناقص مع مرور السنوات الأولى قيد الدراسة، ثم بدأت بعد عام 2003 بالارتفاع المتدرج حتى عانت القليل من التراجع في أخر سنة .

والجدول رقم (36) يوضح تطور معدل توظيف الودائع خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	83.2	58.6	37.8	39.1	42.2	48.1	66.9	87.2	124	116

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري .

والشكل التالي يوضح التغيرات التي طرأت على هذه النسبة بشكل بياني، الشكل رقم (17)



تم استخدام اختبار T لفحص وجود فرق جوهري بين متوسط معدل العائد على الودائع قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية

الجدول رقم (37) يوضح إحصائيات نسبة معدل توظيف الودائع قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	52.1940	5	19.26694	8.61644
	بعد	88.4300	5	32.08674	14.34963

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الأول(37): يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ عدم وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها .

الجدول رقم (38) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة.

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 قبل & بعد	5	-.856	.064

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثاني (38): يحتوي على معامل الارتباط بين قيمة معدل توظيف الودائع قبل و بعد إدخال خدمات الصيرفة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط (-85.6%) أي ارتباط سالب لأن الاتجاه العام للنسبة قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة معاكس تماماً لاتجاهها بعد إدخال خدمات الصيرفة

الشاملة، وهو ارتباط معنوي بين المجموعتين لأن القيمة الفعلية للإحصائية جاءت أصغر من مستوى المعنوية 10%، الجدول رقم (39) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%.

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1 قبل - بعد	-36.24	49.59409	22.17915	-83.5186	11.04656	-1.634	4	.178

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثالث (**39**):ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو(−36.24) والانحراف المعياري للفرق وهو (49.59) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (22.17) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين .وقيمة الإحصائية Tوهي (−T=1.63) مع أربع درجات حرية، أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.178) وهي أكبر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي فإننا **نقبل فرضية العدم،** أي أنه لا يوجد هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة. أي أن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة لم يكن له تأثير جوهري على معدل توظيف الودائع.

5-2-3-3-2- معدل توظيف الموارد التقليدية

$$= \frac{\text{القروض}+\text{الاستثمارات}}{\text{رأس المال}+\text{الودائع}} \times 100$$

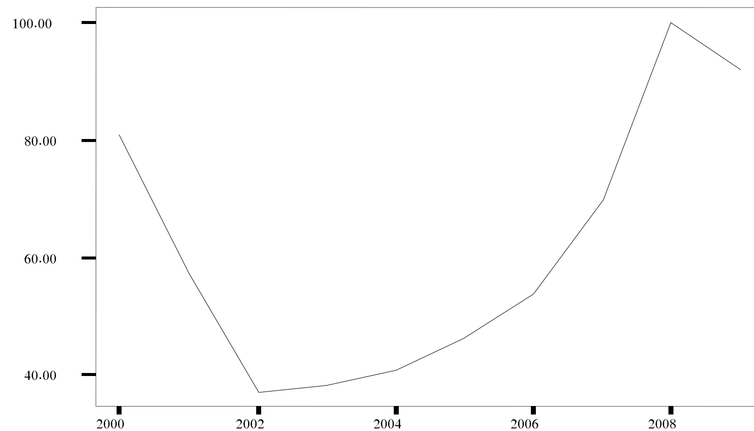
وتعكس هذه النسبة مقدار العائد الذي يحصل عليه المصرف نتيجة استثمار كل وحدة نقدية من رأس المال والودائع (الموارد التقليدية) في القروض والاستثمارات، ويلاحظ الباحث أن هذه النسبة قد اتخذت اتجاه عام منخفض في بداية الفترة المدروسة،ثم عاودت في الارتفاع بعد عام 2003 م، واتخذت اتجاه عام متزايد حتى تراجعت في نهاية الفترة المدروسة .

والجدول رقم (40) يوضح تطور معدل توظيف الموارد التقليدية خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	8,8	57.3	37.1	38.2	40.8	46.2	53.7	69.7	99.9	92

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري .

والشكل التالي يمثل تلك التغيرات بيانياً، الشكل رقم (18)



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار Tالفحص وجود فرق جوهري بين متوسط معدل العائد على الموارد التقليدية قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول

الجدول رقم (41) يوضح إحصائيات معدل توظيف الموارد التقليدية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	50.8360	5	18.61145	8.32329
	بعد	72.5260	5	23.09321	10.32760

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الأول(41):يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ عدم وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها .

الجدول رقم (42) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	قبل & بعد	5	-.803	.102

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثاني(42) :يحتوي على معامل الارتباط بين قيمة معدل توظيف الموارد التقليدية قبل و بعد إدخال خدمات الصيرفة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط (‎-80.3%‎) أي ارتباط سالب لأن الاتجاه العام للنسبة قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة معاكس تماماً لاتجاهها بعد إدخال خدمات

الصيرفة الشاملة،وهو ارتباط غير معنوي بين المجموعتين،لأن قيمة sigجاءت أكبر من مستوى المعنوية 10%.

الجدول رقم (43) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%.

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
				90% Confidence Interval of the Difference				
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Lower	Upper			
Pair 1 قبل - بعد	-21.49	39.96829	17.87436	-59.5954	16.61540	-1.202	4	.296

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثالث(43) : ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو(−21.49) والانحراف المعياري للفرق وهو (39.96) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (17.87) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين. وقيمة الإحصائية Tوهي (T=-1.20) مع أربع درجات حرية ،أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.296) وهي أكبر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي فإننا **نقبل فرضية العدم**،أي أنه لا يوجد هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة.أي أن تطبيق خدمات الصيرفة الشاملة لم يكن لها تأثير جوهري على معدل العائد على الموارد التقليدية.

5-2-3-3-3- معدل توظيف الموارد المتاحة

$$= \frac{\text{القروض} + \text{الاستثمارات}}{\text{الودائع} + \text{رأس المال} + \text{أموال مستقرضة} + \text{قروض من المركزي}} \times 100$$

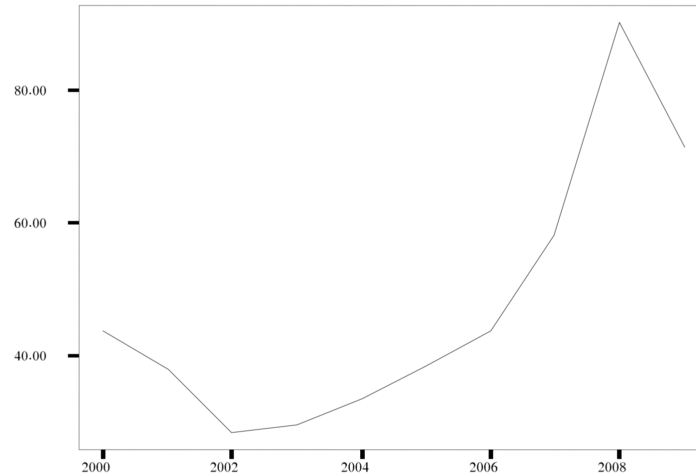
ويستخدم هذا المعدل من أجل معرفة مقدار العائد الذي يحصل عليه المصرف من جراء استثمار كل وحدة نقدية من الموارد المتاحة (رأس المال، الأموال المقترضة، القروض من المصرف المركزي والودائع) في كل من القروض والاستثمارات. ويلاحظ الباحث أن الاتجاه العام لهذا المعدل هو نفس الاتجاه العام للنسبتين السابقتين، حيث بدأت بالانخفاض حتى ما بعد 2003م بدأت بالارتفاع المتزايد حتى أخر عام تعرضت للانخفاض .

الجدول رقم (44) يوضح تطور معدل توظيف الموارد المتاحة خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	43.7	37.8	28.2	29.4	33.4	38.3	43.7	58.2	90.3	71.5

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري .

والشكل التالي يوضح التغيرات بشكل بياني،الشكل رقم(19) :



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار Tالفحص وجود فرق جوهري بين متوسط معدل العائد على الموارد المتاحة قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية :

الجدول رقم (45) يوضح إحصائيات معدل توظيف الموارد المتاحة قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	34.5140	5	6.37921	2.85287
	بعد	60.3440	5	21.12452	9.44717

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الأول(45):يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ عدم وجود فروق كبيرة بين القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها .

الجدول رقم (46) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 قبل & بعد	5	-.759	.137

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثاني(46):يحتوي على معامل الارتباط بين قيمة معدل توظيف الموارد المتاحة قبل و بعد إدخال خدمات الصيرفة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط (−75.9%) أي ارتباط سالب لأن الاتجاه العام للنسبة قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة معاكس لاتجاهها بعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وهو ارتباط غير معنوي بين المجموعتين لأن قيمة sigجاءت أكبر من مستوى المعنوية 10%.

الجدول رقم (47) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%.

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1 قبل - بعد	-25.83	26.29666	11.76022	-50.9010	-.75900	-2.196	4	.110

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثالث(47):ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو(−25.83) والانحراف المعياري للفرق وهو (26.29) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (11.76) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين .وقيمة الإحصائية وهي (T=2.19−) مع أربع درجات حرية، أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.11) وهي أكبر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم، أي أنه ليس هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة.أي أن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة لم كان لها تأثير جوهري على معدل العائد على الموارد المتاحة.وبالتالي فإن خدمات الصيرفة الشاملة لم تكن ذات تأثير جوهري في مجال الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة،وهذا يدعونا إلى رفض الفرضية البديلة و**قبول فرضية العدم** .أي أنه ليس هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في الاستثمار الأمثل للموارد.

5-2-3-4- في مجال مخاطر الاستثمار:

الفرضية الرابعة: لا يوجد هناك تأثير جوهري لتطبيق الصيرفة الشاملة لدى المصارف التجارية في تخفيض مخاطر الاستثمار.

وهناك ثلاث نسب تخص المخاطر هي كالتالي:

- ✓ مخاطر سعر الفائدة
- ✓ مخاطر الرفع المالي
- ✓ مخاطر رأس المال

5-2-3-4-1- مخاطر سعر الفائدة = $\frac{\text{الفوائد المقبوضة}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$

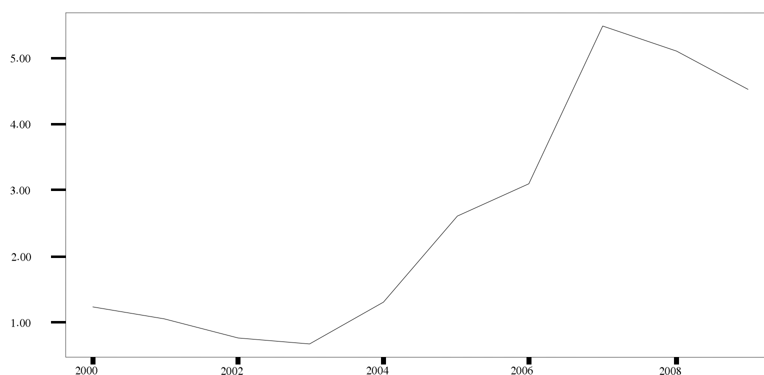
وتعكس هذه النسبة مقدار ما يقبضه المصرف من فوائد(مدينة) إلى ما يدفعه من فوائد (دائنة).

يلاحظ الباحث أن هذه النسبة بدأت بالتراجع مع مرور الزمن حتى عام 2004 م حيث بدأت بالارتفاع التدريجي،ثم عاودت بالانخفاض البسيط في آخر سنة مدروسة .

الجدول رقم (48) يوضح تطور نسبة مخاطر سعر الفائدة خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
	1.23	1.05	0.77	0.67	1.3	2.6	3.1	5.49	5.1	4.52

والشكل التالي يوضح التغيرات على النسبة بشكل بياني الشكل رقم (20).



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار T فحص وجود فرق جوهري بين متوسط معدل مخاطر سعر الفائدة قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية :

الجدول رقم (49) يوضح إحصائيات نسبة مخاطر سعر الفائدة قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	1.00600	5	.279786	.125124
	بعد	4.16200	5	1.258896	.562996

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الأول(49): يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها

الجدول رقم (50) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	قبل & بعد	5	-.650	.235

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثاني(50): يحتوي على معامل الارتباط بين قيمة معدل مخاطر سعر الفائدة قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط (−65 %) أي ارتباط سالب لأن الاتجاه العام للنسبة قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة يعاكس اتجاهها بعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، وهو ارتباط غير معنوي بين المجموعتين،لأن قيمة sigجاءت أكبر من مستوى المعنوية 10%.

الجدول رقم (51) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%.

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference: Lower	Upper			
Pair 1	قبل - بعد	-3.156	1.456461	.651349	-4.54458	-1.76742	-4.845	4	.008

المصدر:مخرجات لبرنامج الإحصائيspss

الجدول الثالث(51) :و يحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو (−3.15) و الانحراف المعياري للفرق وهو (1.45) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (0.65) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين .

وقيمة الإحصائية Tوهي (‎T=4.84−‎) مع أربع درجات حرية، أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.008) وهي أصغر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي فإننا **نرفض فرضية العدم**، أي أنه هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة. أي أن تطبيق خدمات الصيرفة الشاملة في المصرف التجاري السوري كان له تأثير جوهري في تخفيض مخاطر سعر الفائدة .

5-2-3-4-2- مخاطر الرفع المالي= $\frac{\text{الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$

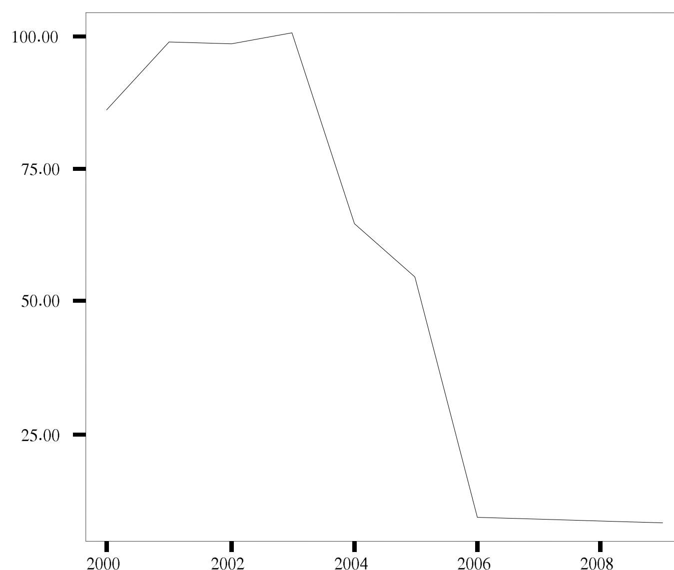
لقد تطرق الباحث للرفع المالي سابقاً، حيث تعكس هذه النسبة مقدار التمويل بالدين الذي يعتمد عليه المصرف، حيث أن ارتفاع هذه النسبة تعني ازدياد اعتماد المصرف على الديون في تمويل الأنشطة والاستثمارات، ويلاحظ الباحث أن هذه النسبة قد ارتفعت خلال المدة المدروسة حتى نهاية العام 2003 م،حيث بدأت بالانخفاض التدريجي حتى نهاية الفترة قيد الدراسة .

الجدول رقم(52) يوضح تطور نسبة مخاطر الرفع المالي خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	86.2	98.9	98.5	100.7	64.7	54.7	9.3	9.1	8.7	8.4

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري

الشكل رقم (21) يوضح التغيرات التي طرأت على هذه النسبة خلال الفترة



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار T لفحص وجود فرق جوهري بين متوسط معدل مخاطر الرفع المالي قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية :

الجدول رقم (53) يوضح إحصائيات نسبة مخاطر الرفع المالي قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	89.8140	5	15.18627	6.79151
	بعد	18.0240	5	20.48826	9.16263

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الأول(53): يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ عدم وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها .

الجدول رقم (54) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	قبل & بعد	5	-.119	.848

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثاني(54): يحتوي على معامل الارتباط بين قيمة معدل مخاطر الرفع المالي قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط (–11.9%) أي ارتباط سالب بسبب اختلاف الاتجاه العام للنسبة خلال الفترتين، وهو ارتباط غير معنوي بين المجموعتين،لأن قيمة sigجاءت أكبر من مستوى المعنوية 10%.

الجدول رقم(55) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية10%.

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
					90% Confidence Interval of the Difference				
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Lower	Upper			
Pair 1	قبل - بعد	71.79	26.919067	12.03857	46.12561	97.45439	5.963	4	.004

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثالث (55):ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو (71.79) والانحراف المعياري للفرق وهو (26.91) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (12.03) ومجال الثقة للفرق بين

المتوسطين. وقيمة الإحصائية Tوهي (T=5.96) مع أربع درجات حرية،أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.004) وهي أقل من مستوى المعنوية 10% وبالتالي فإننا **نرفض فرضية العدم**،أي أنه هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة.أي أن تطبيق خدمات الصيرفة الشاملة كان له تأثير جوهري على نسبة الرفع المالي في المصرف التجاري السوري .

5-2-3-4-3- مخاطر رأس المال= $\frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة}}$ ×100

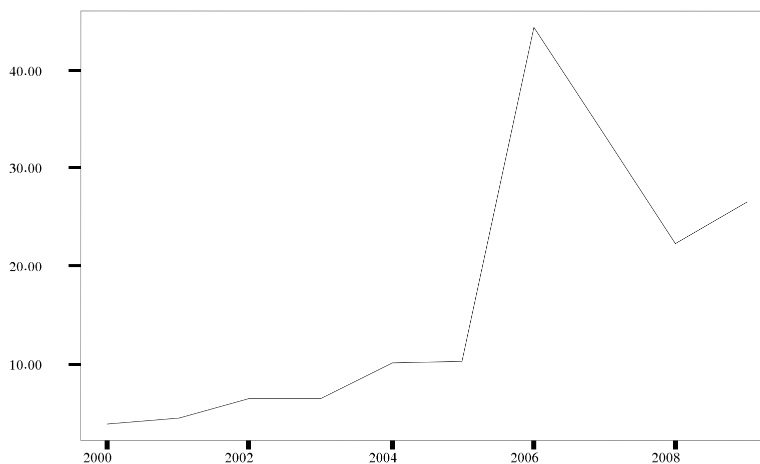
وتستخدم هذه النسبة من أجل معرفة ما هي النسبة التي يغطيها رأس المال من الأصول الخطرة (والتي تشمل القروض المضمونة وغير المضمونة)، حيث أن ارتفاع هذه النسبة بمثابة أمان للمصرف، ويلاحظ الباحث أن هذه النسبة ارتفعت بشكل تدريجي خلال الفترة المدروسة حتى نهاية عام 2006م ، ثم تذبذبت بين ارتفاع وانخفاض .

الجدول رقم (56) يوضح تطور نسبة مخاطر رأس المال خلال الفترة المدروسة:

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%	3.83	4.57	6.43	6.54	10.16	10.22	44.39	33.39	22.24	26.56

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف التجاري السوري .

والشكل التالي يوضح التغيرات التي طرأت على هذه النسبة بيانياً ،الشكل رقم (22)



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

تم استخدام اختبار T لفحص وجود فرق جوهري بين متوسط معدل مخاطر رأس المال قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها،وقد وجد من خلال النتائج الموضحة في الجداول التالية :

الجدول رقم (57) يوضح إحصائيات نسبة مخاطر رأس المال قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	قبل	6.3060	5	2.45294	1.09699
	بعد	27.3940	5	12.73861	5.69688

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الأول (**57**):يحتوي على المتوسط وعدد المفردات والانحراف المعياري والخطأ المعياري للمتوسط ويلاحظ وجود فروق كبيرة بين هذه القيم قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وبعدها .

الجدول رقم(58) يوضح معامل الارتباط بين النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	قبل & بعد	5	.075	.905

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثاني(**58**):يحتوي على معامل الارتباط بين قيمة معدل مخاطر رأس المال قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة، ويلاحظ أن قيمة هذا الارتباط (7.5%) أي ارتباط موجب ضعيف جداً نظراً لتشابه اتجاه النسبة قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، وهو ارتباط غير معنوي بين المجموعتين، لأن قيمة sig هي أكبر من مستوى المعنوية 10%.

الجدول رقم (59) يوضح الإحصائيات الوصفية للفرق وقيمة إحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 10%.

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
					90% Confidence Interval of the Difference				
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Lower	Upper			
Pair 1	قبل - بعد	-21.088	12.79094	5.720283	-33.2828	-8.89323	-3.69	4	.021

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول الثالث(**59**):ويحتوي على متوسط الفرق بين المتوسطين وهو (−21) و الانحراف المعياري للفرق وهو (12.79) والخطأ المعياري للمتوسط وهو (5.72) ومجال الثقة للفرق بين المتوسطين. وقيمة الإحصائية وهي (T=3.69−) مع أربع درجات حرية،أما قيمة إحصائية الاختبار فهي (0.021) وهي أقل من مستوى المعنوية 10% و بالتالي فإننا **نرفض فرضية**

العدم،أي أنه هناك فرق جوهري بين المتوسطين قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة.أي أن تطبيق خدمات الصيرفة الشاملة في المصرف التجاري السوري كان لها تأثير جوهري على نسبة مخاطر رأس المال.

نلاحظ أن كافة النسب والمؤشرات المرتبطة بمخاطر الاستثمار أظهرت وجود تأثير جوهري لتطبيق خدمات الصيرفة الشاملة وهذا يدعونا إلى رفض فرضية البحث الرابعة المتعلقة بمخاطر الاستثمار.

5-2-4- نتائج اختبار الفرضيات :

لقد توصل الباحث من خلال تحليل البيانات المالية للمصرف التجاري السوري للعديد من النتائج التي ترتبط بالفرضيات من حيث رفضها أو قبولها، وما هي أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

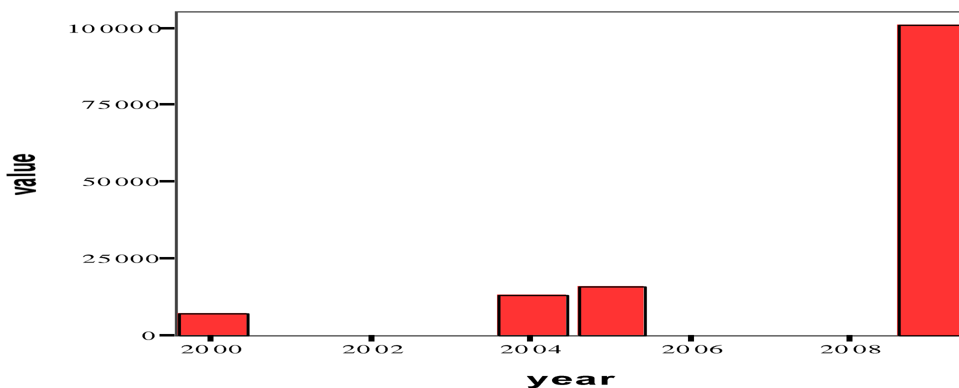
5-2-4-1- **نتائج تحليل الفرضية الأولى :**

لقد تناولت الفرضية الأولى جانب الربحية من خلال دراسة أهم المؤشرات المالية التي تعكس الربحية في المصرف التجاري وهي العائد على حقوق الملكية،هامش الربح،ومنفعة الأصول.

حيث قام الباحث بإجراء تحليل مالي لكل نسبة من هذه النسب خلال الفترة الزمنية المدروسة قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة لم يكن له تأثير جوهري على ربحية المصرف التجاري بالنسبة لكافة النسب والمؤشرات المالية المدروسة، أي قبول الفرضية المتعلقة بالربحية، حيث يرى الباحث أن السبب الكامن وراء ذلك هو :

1- النمو الكبير لرأس مال المصرف التجاري السوري، حيث تؤكد البيانات المالية للمصرف التجاري السوري أن نسبة نمو رأس المال بين عامي 2000-2004م لم تتجاوز 80%،في حين نمت النسبة سابقة الذكر بين عامي 2005-2009م بنسبة وصلت إلى 542%(المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2006م الذي نص على رفع رأس مال المصرف التجاري السوري إلى 70 مليار ليرة سورية).

والشكل رقم (23) يوضح النمو الكبير في رأس مال المصرف.



المصدر:مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

حيث أن هذا الارتفاع الكبير أدى إلى تراجع النسب المالية الخاصة بالربحية وخاصة العائد على حقوق الملكية .

2-إن زيادة رأس المال في أي مصرف تتعارض مع فكرة الرفع المالي،وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض في نسبة الرفع المالي وبالتالي حرمان المصرف التجاري السوري من المزايا التي يحققها الرفع المالي .

3- هناك انخفاض واضح في الكفالات والقبولات بعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة والتي تشكل جزء معقول من ربحية المصرف التجاري السوري،ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الكفالات والقبولات بين عامي 2000-2004بنسبة 31%،فقد انخفضت الكفالات والقبولات بين عامي 2005-2009بنسبة 25%.

4-إن المصرف التجاري السوري بحاجة إلى المزيد من خدمات الصيرفة الشاملة لكي تنعكس بشكل إيجابي على ربحية المصرف، وبالتالي فإن الضعف في خدمات الصيرفة الشاملة تعتبر من الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج،فالمصرف بحاجة إلى أعمال وخدمات غير مصرفية بهدف تحقيق الإستراتيجية العامة للمصرف الشامل ألا وهي التنويع .

5-2-4-2-**نتائج تحليل الفرضية الثانية :**

لقد تناولت الفرضية الثانية جانب السيولة من خلال دراسة أهم المؤشرات المالية التي تعكس السيولة في المصرف التجاري وهي،نسبة النقدية،نسبة السيولة القانونية ونسبة الاحتياطي النقدي،وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة كان له تأثير جوهري على سيولة المصرف التجاري السوري، أي رفض الفرضية المتعلقة بجانب السيولة، حيث يرى الباحث العديد من الأسباب وراء تلك النتيجة أهمها :

1-إن قبول الفرضية الأولى المتعلقة بالربحية أدى إلى رفض الفرضية الثانية المتعلقة بالسيولة،حيث أن إدارة المصرف التجاري أعطت أولوية لتأمين السيولة على حساب الربحية.أي أن خدمات الصيرفة الشاملة لم توازن بين الربحية والسيولة .

2-النمو الكبير في النقدية والأرصدة لدى المركزي المصرف في فترة بعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة،ففي الوقت الذي لم تتجاوز به النقدية مبلغ 34 مليار في نهاية 2004م، وصلت

النقدية في نهاية 2009م إلى ما يقارب 100 مليار ليرة سورية، وهذا يشكل عامل دعم لموقف السيولة في المصرف .

3-الانخفاض الكبير في التزامات المصارف اتجاه المراسلون في فترة ما بعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة،حيث انخفضت هذه الالتزامات بين عامي2000-2004م بنسبة (69%)إلا أنها انخفضت بين عامي 2005-2009 م بنسبة تجاوزت (88%) وهذا عزز صورة السيولة لدى المصرف .

5-2-4-3-نتائج تحليل الفرضية الثالثة :

لقد تناولت الفرضية الثالثة جانب استخدام موارد المصرف التجاري السوري من خلال دراسة أهم المؤشرات المالية التي تعكس مدى استخدام المصرف للموارد المتوفرة لديه وهي:معدل توظيف الودائع، معدل توظيف الموارد التقليدية ومعدل توظيف الموارد المتاحة.وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة لم يكن له تأثير جوهري على استخدام موارد المصرف التجاري السوري، أي قبول الفرضية المتعلقة بجانب استخدام موارد المصرف، حيث يرى الباحث العديد من الأسباب وراء تلك النتيجة أهمها :

1-إن قبول الفرضية الأولى المتعلقة بالربحية سيقود إلى قبول الفرضية الثالثة المتعلقة بعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة،لأن عدم تحقيق الأرباح لابد أن يترافق مع عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فلا يمكن لأي مصرف ألا يحقق ربح مناسب وفي نفس الوقت يحقق استغلال أمثل للموارد المتاحة لديه.

2- إن رفض الفرضية الثانية المتعلقة بالسيولة سيقود إلى قبول الفرضية الثالثة المتعلقة بعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، لأن احتفاظ المصرف بمبالغ نقدية كبيرة على شكل نقدية سائلة غالباً لا تدر دخل، لابد أن يترافق مع عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمصرف .

3- النمو الكبير في رأس مال المصرف التجاري السوري أثر بشكل سلبي على قدرة المصرف على تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة لديه .

4-إن النمو في الاستثمارات في مرحلة قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة أكبر بكثير منه في فترة بعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، ففي الوقت الذي نمت فيه الاستثمارات بين عامي

2000–2004م،بنسبة تجاوزت 217%،إلا أن نمو النسبة لم يتجاوز بين عامي 2005–2009م 51%،وهذا أثر سلبياً بشكل كبير على جانب استثمار موارد المصرف.

5-2-4-4-**نتائج تحليل الفرضية الرابعة :**

لقد تناولت الفرضية الرابعة جانب مخاطر الاستثمار في المصرف التجاري السوري من خلال دراسة أهم المؤشرات المالية التي تعكس مدى تعرض المصرف التجاري السوري لمخاطر الاستثمار وهي:مخاطر سعر الفائدة،مخاطر الرفع المالي ومخاطر رأس المال.وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة كان له تأثير جوهري على مخاطر الاستثمار في المصرف التجاري السوري، أي رفض الفرضية المتعلقة بجانب مخاطر الاستثمار، حيث يرى الباحث العديد من الأسباب وراء تلك النتيجة أهمها :

1–إن قبول الفرضيتين الأولى والثالثة المتعلقتين بالربحية والاستثمار الأمثل للموارد يقود إلى رفض الفرضية الرابعة المتعلقة بمخاطر الاستثمار، لأن عدم تحقيق المصرف لأرباح كبيرة وعدم استغلاله للموارد بشكل أمثل يعني عدم تعرضه لمخاطر كبيرة في العمليات والأنشطة التي يمارسها (لأن العائد والمخاطرة على علاقة طردية).

2–كما أن رفض الفرضية الثانية المتعلقة بالسيولة يقود غالباً إلى رفض الفرضية الرابعة المتعلقة بتخفيض مخاطر الاستثمار،لأن توفير سيولة مناسبة لدى المصرف تعني أنه بمنأى عن مخاطر السيولة.

3– إن إدارة المصرف التجاري السوري أعطت أولوية خاصة لهدف الأمان من خلال رفع رأس مال المصرف التجاري السوري عدة أضعاف،وبالتالي خفض نسب الرفع المال إلى أدنى مستويات لها خلال الفترة المدروسة .

5-2-5- الخاتمة:

لقد تطرق الباحث من خلال هذا البحث لموضوع يعتبر جديد في مجال القطاع المصرفي والإدارة المصرفية وهو المصارف الشاملة (Universal Banks)، حيث أن التغيرات العديدة والمتسارعة في بيئة العمل التي تحيط بالمصارف والأزمات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم تفرض على المصارف التحرر من قيود التخصص في مجال تقديم الخدمة والأنشطة والتسهيلات المصرفية والاتجاه نحو إستراتيجية مصرفية قائمة على مبدأ تعدد و تنوع مصادر واستخدامات الأموال لكي تكون قادرة على التأقلم و التعايش في بيئة تتصف بالمنافسة القوية .

لقد قدم الباحث في الجانب النظري من هذا البحث والذي يقع في ثلاثة فصول العديد من الأفكار والآراء والحجج التي ترتبط بشكل أساسي بالصيرفة الشاملة إلى جانب الربحية والسيولة، حيث تضمن الفصل الثاني موضوع المصارف الشاملة وما يتعلق بها من أفكار حول مفهوم نشأة وفلسفة ودوافع التحول للصيرفة الشاملة، ثم أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها الصيرفة الشاملة وأهم الخدمات التي تقدمها. أما الفصل الثالث فقد تعرض لموضوع الربحية والسيولة في المصرف التجاري وأهميتهما وكيفية التوفيق بينهما، ثم أهم المؤشرات والنسب المالية التي تقيس ربحية وسيولة المصرف التجاري، وأخيراً أهم العوامل التي تؤثر على كل منهما ،أما الفصل الرابع فقد عالج موضوع متطلبات التحول للصيرفة الشاملة وناقش الباحث كيفية تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة من خلال استراتيجيات الصيرفة الشاملة. وأخيراً الصيرفة الشاملة في سورية والمنطقة العربية والعديد من تجارب الصيرفة الشاملة وتقيمها

أما الفصل الخامس والذي يعتبر على جانب كبير من الأهمية في البحث فقد عالج واقع الصيرفة الشاملة ودورها في الموازنة بين الربحية والسيولة في أكبر مصرف عامل في القطاع المصرفي السوري ألا وهو المصرف التجاري السوري.

فقد قام البحث من خلال هذا الفصل بإجراء دراسة تطبيقية حول دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة في المصرف التجاري السوري من خلال تحليل البيانات المالية للمصرف التجاري خلال فترة امتدت لعشر سنوات، وقد قُسمت إلى فترتين، الفترة الأولى فترة ما قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وتمتد من عام 2000م إلى عام 2004م، والفترة الثانية فترة

ما بعد إدخال خدمات الصيرفة الشاملة وتمتد بين عامي 2005م و 2009 م.وقد أعتمد الباحث في الحكم على قبول الفرضيات أو رفضها على مقارنة متوسط النسب المالية قبل وبعد إدخال خدمات الصيرفة،أما أداة التحليل فكان البرنامج الإحصائي المتخصص في معالجة البيانات SPSS.

ومن خلال معالجة البيانات المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة الزمنية المدروسة توصل الباحث إلى العديد من النتائج الهامة حول المصرف التجاري السوري والتي تركزت في أربع نقاط أساسية هي كالتالي :

i. إن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة في المصرف التجاري السوري لم يكن ذو تأثير جوهري على ربحية المصرف مقارنة مع فترة ما قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة،و بالتالي قبول الفرضية المتعلقة بالربحية .

ii. إن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة في المصرف التجاري السوري كان ذو تأثير جوهري على سيولة المصرف مقارنة مع فترة ما قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، وبالتالي رفض الفرضية المتعلقة بالسيولة .

iii. إن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة في المصرف التجاري السوري لم يكن ذو تأثير جوهري على الاستثمار الأمثل لموارد المصرف مقارنة مع فترة ما قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، وبالتالي قبول الفرضية المتعلقة بالاستثمار الأمثل لموارد المصرف.

iv. إن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة في المصرف التجاري السوري كان ذو تأثير جوهري على تخفيض مخاطر الاستثمار في المصرف مقارنة مع فترة ما قبل إدخال خدمات الصيرفة الشاملة، وبالتالي رفض الفرضية المتعلقة بمخاطر الاستثمار في المصرف.

5-3-المبحث الثالث:

النتائج والتوصيات

5-3-1-النتائج:

لقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من هذه الدراسة أبرزها التالي:

1- لقد بينت الدراسة التطبيقية أهمية تطبيق الصيرفة الشاملة في القطاع المصرفي السوري، حيث تعتبر الصيرفة الشاملة ضرورة تفرضها التطورات المحلية والإقليمية والدولية في المجالات المالية والمصرفية ،إلا أن هذا التطبيق لا بد من أن يكون على أسس مدروسة بحيث يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية والمصرفية السائدة، حيث أن معظم المصارف وفي مقدمتها(المصرف التجاري والعقاري) ترغب بهذا التحول، لكن على أسس علمية وعملية .

2- إن المصرف التجاري السوري لا يطبق إلا جزء بسيط من الخدمات والأعمال المرتبطة بالصيرفة الشاملة وهي على سبيل المثال لا الحصر (تطبيق نظام الأتمتة الشاملة لربط الإدارة بكافة الفروع، إصدار بطاقات الدفع الالكتروني، كسر المصرف التجاري للخدمات التخصصية من خلال دخوله في سوق تمويل شراء المنازل والسيارات والعديد من القروض الاجتماعية والاستهلاكية، وأخيراً قيام المصرف التجاري السوري بتمويل شراء طائرتين لمؤسسة الطيران العربية السورية وغيرها من الخدمات والمجالات الجديدة التي لم يدخل بها المصرف التجاري سابقاً. وسبب أن المصرف التجاري لا يطبق سوى جزء بسيط يعود بشكل أساسي إلى القوانين والتشريعات التي تقيد طبيعة الأعمال والخدمات التي يقدمها المصرف.

3-يستنتج الباحث من خلال الدراسة التطبيقية أن المصرف التجاري السوري يعاني من انخفاض نسب العائد على حقوق الملكية، والسبب الأساسي يعود إلى الارتفاع الكبير في رأس مال المصرف بعد عام2006 م، أثر بشكل سلبي على العائد على حقوق الملكية .

4-لقد توصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن هامش الربح في المصرف التجاري السوري لم يتحسن على الرغم من الانخفاض في المستمر في الفوائد والعمولات المدفوعة، والسبب الرئيسي الكامن وراء ذلك هو التذبذب في أرباح المصرف التجاري خلال الفترة المدروسة وكذلك النمو المستمر للنفقات العامة للمصرف التجاري السوري .

5-إن إدخال خدمات الصيرفة الشاملة في المصرف التجاري السوري لم يحقق الاستثمار الأمثل للموارد المتوافرة لديه وذلك بسبب توافر موارد مالية ضخمة غير مستغلة وخاصة بعد الرفع الكبير لرأس مال المصرف.

6-لقد استطاع المصرف التجاري تخفيض المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة وخصوصاً بعد عام 2003م، وذلك نتيجة الارتفاع التدريجي في الفوائد المقبوضة والانخفاض التدريجي في الفوائد المدفوعة، حيث اتخذت هذه النسبة نمو مضطرد باستثناء العام الأخير حيث انخفضت بشكل بسيط.

7-لقد أظهرت التطبيقية أن إدارة المصرف التجاري السوري تولي اهتمام خاص بجانب المخاطر، حيث انخفضت نسبة الرفع المالي بشكل مضطرد من نسبة (100 ضعف)عام 2003م إلى ما يقارب (8,4 أضعاف)عام 2009م.وهذا يشكل دافع وحافز للزبائن للتعامل مع المصرف

8- لقد أظهرت التحليل المالي للمصرف التجاري السوري انخفاض كبير في المخاطر المرتبطة برأس المال وخصوصاً بعد عام 2004م، حيث الارتفاع الكبير الذي شهده رأس مال المصرف التجاري أدى إلى ارتفاع نسبة رأس المال بالنسبة للأصول الخطرة مما قلل من مخاطر رأس المال .

9- يلاحظ الباحث من خلال الدراسة التطبيقية أن إدارة المصرف التجاري السوري تعتمد على النمط التقليدي في إدارة الموارد المالية من خلال تركيزها على جانب الأمان والسيولة من خلال توجيه الموارد إلى مجالات استثمار قصيرة الأجل لا يتولد عنها عوائد مرتفعة، مبتعدة عن النمط الحديث في إدارة الأصول الذي يقوم على ضرورة انخراط المصارف بالأنشطة طويلة الآجال ذات العائد والمخاطرة المرتفعين (high risk high return).

5-3-2-التوصيات:

بناءاً على ما سبق من دراسة الباحث لفرضيات البحث وما توصل من نتائج وضحها سابقاً، قام بوضع توصيات ومقترحات لتعزيز الاستفادة من نتائج الدراسة، وهذه التوصيات والمقترحات موضحة كما يلي:

1- يوصي الباحث بضرورة إدخال المصرف التجاري السوري لمزيد من خدمات الصيرفة الشاملة من عدة جوانب منها التدريب المستمر والمتواصل لموظفي المصرف التجاري السوري بهدف إطلاع الموظفين على أخر التطورات في المجالات المالية والمصرفية وتنمية المهارات لديهم وتطويرها، إدخال المزيد من التكنولوجيا في كافة مجالات العمل المصرفي للمصرف، وإدخال المصرف للمزيد من الخدمات والأعمال المصرفية التي يعتبر القطاع المصرفي السوري بأمس الحاجة إليها، فالمصرف لا يقدم إلا جزء بسيط جداً من الأعمال المصرفية الشاملة وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب الاستثماري من الخدمات والأعمال المصرفية، القيام بالمزيد من الحملات الإعلانية حول المصرف والخدمات التي يقدمها والأعمال التي ينجزها في كافة المناطق حتى لو خارج سورية، وضرورة تفعيل وتطوير الموقع الالكتروني للمصرف وإضافة العديد من الخدمات وتوفير قاعدة بيانات متكاملة حول الأداء المالي للمصرف، ضرورة دخول المصرف التجاري السوري بشكل جدي وكبير في تعاملات سوق دمشق للأوراق المالية، فعلى الرغم من ضيق السوق وانخفاض حجم التعاملات اليومية إلا أنه ينبغي على المصرف أن يوفر إدارة خاصة بالأعمال الاستثمارية الحديثة مثل الاكتتاب على الأوراق المالية المختلفة والترويج لها وضرورة إنشاء محافظ استثمارية متنوعة سواء أكانت مفتوحة أو مغلقة للاستفادة من العوائد المجزية التي تدرها مثل هذه التعاملات المالية. وأخيراً ضرورة تحسين جودة الخدمات المصرفية المطبقة في المصرف التجاري السوري من خلال اعتماد مبدأ إدارة الجودة الشاملة (TQM) في كافة المجالات المالية والمصرفية سواء تعلق الأمر بالزبائن والمتعاملين مع المصرف أو بوحدات العمل المصرفي .

2- يوصي الباحث بضرورة سعي المصرف التجاري السوري إلى تحسين نسبة العائد على حقوق الملكية وذلك من خلال تحقيق توازن معقول بين نمو الأرباح من جهة ونمو حقوق الملكية

من جهة أخرى لأن العائد على حقوق الملكية يعتبر من أكثر المؤشرات دلالةً على ربحية المصرف التجاري.

3- يوصي الباحث بضرورة قيام المصرف التجاري السوري بتحسين نسبة هامش الربح من خلال ضبط النفقات العامة في المصرف والسعي إلى ضبطها وإحكام الرقابة عليها.

4- يوصي الباحث بضرورة سعي المصرف التجاري السوري إلى توفير التوظيف الأكبر للموارد المتاحة والمتوافرة لديه حيث أنه هناك موارد مالية ضخمة عاطلة عن العمل لدى المصرف وخير سبيل لذلك هو إدخال العديد من الخدمات والأعمال الجديدة التي توفر الاستثمار لهذه الموارد وتحقق للمصرف مصادر دخل إضافية.

5- يوصي الباحث بضرورة اعتماد إدارة المصرف التجاري السوري على النمط الحديث في إدارة الأصول الذي يقوم على ضرورة انخراط المصرف في الأنشطة طويلة الآجل (مثل توفير القروض طويلة الأجل) هذه الأنشطة التي تحقق عائد مرتفع مترافق مع مخاطرة مرتفعة.

المراجع:

1-الكتب العربية:

1- ابتهاج عبد الرحمن،1999م، **إدارة المصارف التجارية**، القاهرة، دار النهضة العربية .

2- أكرم حداد،مشهور هذلول،2008م،**النقود والمصارف"مدخل تحليلي ونظري**،عمان،دار وائل للنشر.

3- حمزة محمود الزبيدي،2000م،**إدارة المصارف" إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان** " عمان، مؤسسة الوراق للنشر .

4- خالد أمين عبدالله، اسماعيل إبراهيم الطراد ، 2006م،**إدارة العمليات المصرفية "المحلية والدولية** " عمان، دار وائل.

5- خبابة عبدالله، 2008 م،**الاقتصاد المعرفي** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة .

6- خليل الشماع ،2006م،**إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)**،الجزء الثاني، دمشق الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية .

7- دريد كامل آل شبيب، 2009م،**الاستثمار والتحليل الاستثماري**،عمان،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

8- رشدي مصطفى، "**النظرية النقدية من خلال التحليل الكلي**" الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية .

9- سليمان أحمد اللوزي،مدحت الطراونة،1997 م،**إدارة المصارف**، القاهرة دار الفكر للنشر والتوزيع.

10- شاهين عكاب سالم، 2008م ،**الصيرفة بحوث و تطبيقات**، حلب،نون 4 للنشر.

11- شقيري نوري موسى وآخرون، 2009م،**المؤسسات المالية المحلية والدولية**، عمان،دار المسيرة ،الطبعة الأولى.

12- صلاح الدين السيسي،2004م،**قضايا مصرفية معاصرة**،القاهرة،دار الفكر العربي،الطبعة الأولى.

13- ضياء مجيد ،1998،**الاقتصاد النقدي "المؤسسات النقدية- البنوك التجارية –البنوك المركزية** "الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة .

14-طارق عبد العال حماد ،1999م،**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**،الإسكندرية ،الدار الجامعية .

15- طارق عبد العال حماد،2000م،**التقييم"تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة**"،الإسكندرية،الدار الجامعية .

16-طارق عبد العال حماد،1999م،**تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة**، الإسكندرية،الدار الجامعية.

17- طلعت أسعد عبد الحميد،1991م،**إدارة البنوك التجارية،الإستراتيجية والتطبيق**، القاهرة ،مكتبة عين شمس.

18-عاطف جابر طه،2008م،**تنظيم وإدارة البنوك مدخل وصفي تحليلي**،الإسكندرية،الدار الجامعية

19- عبد الغفار حنفي،2008م،**إدارة المصرف ،السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية و الإسلامية**- الإسكندرية، الدار الجامعية.

20- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف،1993م،**الإدارة الحديثة في المصارف التجارية** ،الإسكندرية ،المكتب العربي الحديث.

21- عبد المطلب عبد الحميد، 2008م،**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الإسكندرية،الدار ،الجامعية.

22- عبد المطلب عبد المجيد ،2005م،**العولمة واقتصاديات البنوك**، الإسكندرية ،الدار الجامعية.

23-عبد الوهاب أحمد 2008 م،**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**،عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع.

24- علي محمد شلهوب، 2007م،**شؤون النقود و أعمال البنوك**، حلب،دار شعاع للنشر.

25- فلاح الحسيني،د.مؤيد الدوري،2006م،**إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، عمان ،،دار وائل للنشر.

26- محمد الحناوي ،السيدة عبد السلام ،2001م،**المؤسسات المالية "البورصة والمصارف التجارية** "،الإسكندرية، الدار الجامعية .

27- محمد مجد الدين باكير،2008م،**المحافظ الاستثمارية"إدارتها واستراتيجياتها**"،حلب،دار الشعاع للنشر والعلوم .

28- محمد مطر،فايز تيم،2005 م،**إدارة المحافظ الاستثمارية**،الطبعة الأولى،عمان،دار وائل للنشر.

29- محمود عبد العزيز، 1997م،**الصناعة المصرفية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، بيروت ،اتحاد المصارف العربية.

30- مدحت صادق،2001م،**أدوات وتقنيات مصرفية** ،القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر.

31- مفلح عقل ،1998م، **وجهات نظر مصرفية**،الجزء الأول،عمان ،مكتبة المجتمع العربي.
32- مفلح عقل،2000 م، **وجهات نظر مصرفية**،الجزء الثاني،عمان ،مكتبة المجتمع العربي.
33-منير إبراهيم هندي،1996م،**إدارة البنوك التجارية كمدخل اتخاذ القرارات**،الإسكندرية المكتب العربي الحديث
34- ناظم محمد الشمري،د.عبد الفتاح العبد اللات 2008،**الصيرفة الالكترونية "الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع** "عمان، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى.
35- نبيل حشاد ،2004،**دليلك إلى اتفاق بازل-II-(المضمون -الأهمية- الأبعاد)**، بيروت ،اتحاد المصارف العربية .

2-المجلات والدوريات :

1- أديب ميالة،2010م، تكامل آليات الرقابة على القطاع المالي،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،العدد .350
2- السباعي محمد الفقي،2001م،صناعة التأجير التمويلي مع دراسة تحليلية للسوق المصري ،**مجلة المال و الصناعة**، دورية تصدر عن بنك الكويت الصناعي،العدد .19
3-أياد عبدالله شعبان، 2004 م،دور البنوك في التجارة الالكترونية،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،العدد 285،آب
4- حافظ كامل الغندور،1996، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، العدد .188
5- حسان هاشم،2008م،تكنولوجيا المعلومات تدشن عصراً في العمل المصرفي،**مجلة المصارف والتأمين** ،العدد الثامن .
6- حمد عبد المحسن المرزوق، 2005م،التحول نحو مصرف شامل،**مجلة إتحاد المصارف العربية**، العدد.294
7- جوسروع،2003م،الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،العدد 277، كانون الأول.
8-جوزيف طربيه،2007 م،نتائج أعمال القطاع المصرفي العربي لعام 2006 م،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،العدد 313،نيسان.
9- جمعة محمود عباد،2006 م ،أثر تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على حجم الودائع والميزات التنافسية في المصارف التجارية الأردنية،**مجلة بحوث جامعة حلب**،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد .44

10- خالد حلمي ،2005م،تفعيل أداء المصارف الإسلامية في ظل العولمة،**مجلة المال والصناعة**،دورية تصدر عن بنك الكويت الصناعي،العدد 23 .
11- رعد هزيم ،2008م، لا للتخصص نعم لكل شيء،**مجلة المصارف والتأمين**،العدد الثالث، شباط .
12- رعد هزيم،2008م،البنوك الشاملة،سيولة قوة واحتكار،**مجلة التأمين والمصارف**،العدد الرابع، آذار.
13- رشدي عبد الفتاح صالح، 2006م،تأثير العولمة على البنوك في العالم ومصر، **مجلة المال و الصناعة**،دورية تصدر عن بنك الكويت الصناعي،عدد 24.
14-سيف الدين السماتي عبد الكريم،2004م،العمليات المصرفية الالكترونية والإطار الإشرافي،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،كانون الثاني.
15- سهيل الشيخ، 2007 م،دراسة إمكانيات تحليل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري السوري،**مجلة بحوث جامعة حلب**،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد.48
16- طاهر موسى ، 2004م،قياس مخاطر الائتمان في التعرض بين المصارف،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،العدد 285،آب .
17- عادل رزق،2007م، مداخل الإدارة لمخاطر الاستثمار،**النشرة المصرفية العربية**،الفصل الثاني .
18- عاصم عبد الرحمن الشيخ،2003م، الاستخدامات الالكترونية في القطاع المصرفي، **مجلة الدراسات المالية و المصرفية** ،المجلد العاشر، العدد الثاني، السنة العاشرة ، ك2.
19- عقبة الرضا،ريم غنام،2005م،دور المصرف المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله،**مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 27،العدد 2.
20- عماد شهاب،2004م،المصارف الشاملة والرقابة المصرفية في العصر الالكتروني،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،ع 280.
21- فادي الخليل وآخرون،2006م،الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية،**مجلة جامعة تشرين**،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 28،العدد 3.
22- فخري الدين الفقي،2000م،صناعة التأجير التمويلي مع دراسة تحليلية للسوق المصري ،**سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي**،الكويت،العدد 60.

23- فؤاد شاكر،2004م،القطاع المصرفي العربي ومستقبل القطاع المصرفي السوري ،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،العدد 278،كانون الثاني.

24- كنجو كنجو،2003 م،مشكلات المصارف العربية في التوجه نحو الشمولية ،**مجلة بحوث جامعة حلب**"سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية"، العدد 33.

25- كنجو كنجو،2005م،الاختناقات التي تعاني منها المصارف السورية ومتطلبات إصلاحها ،**مجلة بحوث جامعة حلب** ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد 40.

26- محمد الحسين، 1999م،أهمية التدريب المصرفي في رفع كفاءة الأداء المصرفي "مع دراسة حالة المصرف التجاري السوري"**مجلة بحوث جامعة حلب** ،العدد 23.

27- د.محمد جمعة،2005م،المصارف السورية وتحديات المستقبل،**مجلة التأمين والتنمية** ،دورية شهرية تصدر عن مكتب التأمين وإعادة التأمين،دمشق،العدد 28.

28- د.محمد جمعة،2005م،المطلوب شعبياً ورسمياً من المصارف السورية،**مجلة التأمين و التنمية** ،دورية شهرية تصدر عن مكتب خدمات التأمين وإعادة التأمين،دمشق، العدد 29.

29- محمد عبد الرءوف بن غزالة،2004م، التجربة المصرفية التونسية في مجال الصيرفة الشاملة ،**مجلة اتحاد المصارف العربية**، العدد 280.

30- د.محمد كبيه وآخرون،2005م،استخدام البرمجة الخطية في حل مسائل الاستثمار،**مجلة بحوث جامعة حلب**"سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد 40.

31- منيرة مسعود،2007م،صناديق الاستثمار،**مجلة عالم المال**،العدد الخامس، دمشق،دورية تصدر عن وزارة المالية.

32- 2003 م،**مجلة الدراسات المالية و المصرفية** ،العدد الثاني،السنة الثانية عشر، حزيران

33- وداد سعد،شوقي الموسوي،2008م،الكفاءة والإنتاجية في القطاع المصرفي التجاري العربي،**مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**،دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط،الكويت،المجلد 10،العدد الأول .

3- أبحاث غير منشورة:

1- إبراهيم قوشجي،2005م،**دور السوق المالية في تغيير النظام النقدي في سورية**،رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد،جامعة حلب،كلية الاقتصاد.

2- ريم زوباري،2005م،**التحليل المالي للأنشطة غير التقليدية في المصارف**،رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة،جامعة حلب،كلية الاقتصاد

3- سليمان الحمد،2006م، **تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاري السوري**،رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال،جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

4- نجم حميدي،2001م، **تصميم نظام دعم للقرارات الإستراتيجية بالتطبيق على القطاع المصرفي في سورية**،رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال،جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

4- مراجع أخرى

1- قرار مجلس النقد و التسليف رقم (588/م ن /ب 4) بتاريخ 2009/11/22م .

2- قرار مجلس النقد و التسليف رقم(389/م ن/ب 4) بتاريخ 5-5-2008.

3- المواد 12-13-20،من القانون رقم 28لعام 2001م المتعلق بإنشاء المصارف الخاصة في سورية .

4-المواد،4-5-6،من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2006 حول المصرف التجاري السوري .

5-المادتان 85-100، من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2003 .

6-المادة العاشرة من المرسوم التشريعي رقم 56 لعام 2010م الخاص بإحداث مصارف الاستثمار في سورية.

7- المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 88 لعام 2010م حول شركات التأجير التمويلي

8-تقرير صندوق النقد الدولي حول سورية،2010م،**تقرير خبراء الصندوق حول المادة الرابعة لعام 2009**،واشنطن ،خدمات النشر.

5- الكتب الأجنبية :

1-Alan C.Shapiro,1996,**multinational financial management,**5th ed,NewJersey,Prentice-Hall international.Inc.

2- Anthony Saunders and Ingo walter,1996,**universal banking "financial system Design Reconsidered",**NewYork,IRWIN professional publishing.

3-Anthony Saunders and Ingo walter,1994,**universal banking in the United States what we could gain what could we lose**, N.Y,oxford university press.

4-Brain Eales,2000**,Financial Engineering**,London,Macmillan press LT.D
5- Charles P.Kindleberger, 1984**, A Financial History of West Europe**, London, George Allen &Unwin.
6-Charles W.Smithson,1998,**managing financial risk**,3rd ed,NewYork,MCgraw-hill companies.
7- Edward W.Reed,Edward K.Gill,1989,**commercial banking**,USA, Prentice-Hall Ing.
8-Frederic S.Mishkin,Stanly G.Eakins,2000,**Financial markets and institutions** ,3rd ed, USA,Addison Wesley long man Inc
9- Frank K.Rielly and Keith C.Brown,2006**,investment analysis and portfolio management**,8th edition.
10- George H.Hempel&others,1994,**bankmanagement "text&Cases**,John Wiley &Sons Inc.
11- Gray Gray, Patrick J.Cusatias,andJ.Randall J.Woolridge,2004,streetsmart **guide to valuing a stock** McGraw-Hill Companies.
12- Ingo walter,Roy Smith,2000,**High Finance in the Euro zone**, London prentice hall.
13- Ingo Walter and Roy C.Smith,1999, **global capital markets and banking** , London, McGraw-Hill book Company.
14-J.fredWeston and Thomas E.Copeland,1992,**managerial finance**,9th ed,USA,the Dryden press Harcourt Brace jovanich.
15- James l.farrell,Jr,1997, **Portfolio management "theory and application**",2nd edition,the,N.Y, MC Graw –Hill companies,inc.
16-Jordi Canals,2002,**universal banking international comparisons and theoretical perspectives**, N.Y,oxford university press.
17- Julian Walmsley,1998,**newfinancialinstruments**,NewYork,Johnwiley&Sons.
18- Meir Kohn,1993**,Money,Banking,and Financial markets**2nd edition, , Florida, Harcourt brace Jovanovich publishers.
19-Nasser Arshadi,Gordan v.Karles,1997,**modern financial intermediaries and markets**,NewJersey,prentice Hall international ,INC
20-Prasanna Chandra,1995,**fundamentals of financial management**,2nd ed ,New Delhi, Tata mc Graw-hill publishing
21- R.E.Bailey,2005,**the Economics of financial markets**,Cambridge,cambridge university press
22- Richard Roberts , 1998**,inside international finance** ,London ,Orion business books.
23- Robert W.Kolb, Ricardo J.Rodrigues,1996**,Financial Institutions**, .Cambridge ,Black Well Publishers ,Inc.Cambridge.
24- Roy C.Smith and Ingo walter,1997,**Globalbanking**,NewYork,oxford university press.

25- Timothy Gallagher ,Joseph D.Andraw,1997**,Financial Management principles and practice**, ,New Jersey ,prentice hall, international.Inc.
26-Tomas Mayer,RobertZ.Aliber and J.S.D,1990,**Money,Banking,and the Economy**,4th ed,Newyork,w.w.Norton&company
27- ZviBodie ,RobertC.Merton**,**2000**,Finance**, New Jersey.prentice-halz,inc upper saddle river.

6-الدوريات الأجنبية

1-Dr.J.B.More,2010, IMPACTSOF UNIVERSAL BANKING, **international referred research journal** ,vol1,issue 9.
2-Dr.Nabil Hashad,1998,financial globalization and gats Implication for the Arab financial sector, journal of finance &industry, the Industrial bank of Kuwait ,no16.
3- George J Benston,1994,universal banking**, journal of Economic perspective**, vol. 8, issue 3.
4-,M.Nagy Etony,2003,Indicators of financial sector reform in the Arab countries, **journal of finance &industry**, the industrial bank of Kuwait,no.21.
5- Saruans Kraaujalis,2001,the development of universal banking in Lathuania,**institute of mathematics and informatic**s ,Vilnius,vol 12,no
6- BIS,Basel committee on bank supervision consultative document "asset securitization"January,2001.

7-المراجع الالكترونية :

1-صلاح الدين محمد أمين،دور المصارف الشاملة في تعزيز الأداء المصرفي و تنشيط الاستثمار المؤسسي/دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية، ورقة عمل
http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=3681
2- أحمد عبد الخالق،البنوك الشاملة ،ورقة عمل،
http://www.f-law.net/law/t28466.html#post206157
3-رحيم حسين، 2008م،الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية،مقالة،http://islamfin.go-forum.net/montada-f2/topic-t2618.htm
4- سام محمد،دراسة استجابة المصارف السورية للتحول إلى مصارف شاملة، حالة دراسية:المصرف التجاري السوري، ورقة عمل.
5- أسّـــــار فخـــري عبـــد اللطيـــف 2005م،العولمـــة المصـــرفية،ورقة عمـــل،
http://www.ulum.nl/b16.htm

6- مصطفى عبد اللطيف،2007م،تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها، ورقة عمل،http://hakkou.jeeran.com/archive/2007/10/363302.html

7- الياس الحمدوني،الصيرفة الشاملة وأفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة،ورقة عمل.www.jps-dir.com

8- مازن جلال خير بك،بعد أن أصبحت شاملة للقطاعات هل من تأثير للشمولية على تخصص مصارفنا ،مقالة، http://www.iqtissadiya.com/print.asp?id=5400

9- شهيدي عجيب،2009،مقالة ، http://www.banquecentrale.gov.sy/Archive/archive-ar/archive2009/news11-11/news-ar/news32-ar.htm

10- مصرف سورية المركزي http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

11- Dias Satria ,Universal banking-Answer for the best banking design, working paper, http://ezinearticles.com/?Universal-Banking---Answer-For-The-Best-Banking-Design?&id=1506499

12- Lawrence G. Baxter,2010, How \Big" Became Bad: America's Underage Fling with Universal Banks, working paper, ,http://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1016&context=working_papers

13- Y.Sree.Rama.Murthy,2003,Astudy on a financial ratios of major commercial banks, working paper, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1015238.

14- CharistoslaE.Anuelov and others,U.S consumers and electronic banking, working paper http://www.federalreserve.gov/pubs/bulletin/2004/winter04_ca.pdf

15- Octavia Marenz and others,2000,Is internet banking profitable, working paper,http://www.aba.com/NR/rdonlyres/04DAD6EC-0908-11D5-AB75-00508B95258D/12952/Is_Internet_Banking_Profitable999998.pdf

16- AterinaSimons,interest rate derivatives and ALM by commercial banks ,working paper http://www.bos.frb.org/economic/neer/neer1995/neer195b.pdf

17- Katarzyna Zawalinska,1999, asset and liquidity management ,working paper, http://ideas.repec.org/p/sec/cnstan/0185.html

18- Alexandra Coman, online assessment of interest rate risk, working paper http://www.rebe.rau.ro/RePEc/rau/journl/SU08/REBE-SU08-A5.pdf

19-Anui KumarRathi, Abdul Nasier Jamal universal banking in India, working paper http://www.indianmba.com/Occasional_Papers/OP157/op157.html

20- Arthur E. Wilmarth Jr ,2009,the dark side of universal banking, working paper http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1403973

21- Rudi Vander Vennet,1998, Cost and profit dynamics in financial conglomerates and universal banks,article,www.ecgi.ssrn.com.

22-Samuel H.Talley,1991,Bank Holding Companies a better structure for conducting universal banking, working paper series 663, http://www-wds.world bank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1991/05/01/000009265_3961001074749/Rendered/PDF/multi_page.pdf